

زوائد السنن الأربع

كل الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

زوائد السنن الأربع
على الصحيحين في أحاديث الصيام
جمعاً وتخريجاً ودراسة

تأليف

د. عمر بن عبد الله بن محمد المقبل
أستاذ الحديث المساعد بجامعة القصيم

أشرف على هذا البحث

فضيلة الشيخ الدكتور

إبراهيم بن عبد الله اللاحم

أستاذ الحديث المشارك بجامعة القصيم

● تشتمل الرسالة على فهرسة فقهية مفصلة لأحاديث الكتاب على أبواب كتاب الصيام.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أصل هذا الكتاب، رسالة ماجستير، نوقشت في ١٤٢١/٢/٢١هـ، وقد تكونت

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، من كل من:

❖ فضيلة الشيخ د. إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مشرفاً على الرسالة.

❖ فضيلة أ.د. عبد الله بن مرحول السوالمه، عضواً.

❖ فضيلة الشيخ د. عبد العزيز بن صالح اللحيدان، عضواً.

المقدمة

الحمد لله الذي اصطفى الإسلام ديناً لصفوة بريته، وبعث به المرسلين الذين اختارهم من خليقته، وجعلنا قوامين بشريعته، وعلى ملته ذابين عن حريمه عاملين بسنته، نحمده حق حمده، ونسأله التوفيق لرشده، ونرغب إليه في المزيد من فضله، وصلى الله على خاتم رسله، سيدنا محمد، أفضل النبيين، وخيرة الله من الخلق أجمعين، وعلى صحابته الأخيار المنتجبين، وتابعيهم بالإحسان إلى يوم الدين، أما بعد^(١):

فإن الله تبارك وتعالى قد اصطفى طائفة من عباده، فاختارهم لحفظ الشريعة، والذب عنها، فبذلوا في ذلك الغالي والنفيس، والطارف والتلبد، ورحلوا من أجلها الرحلات الطويلة، فطوفوا البلدان، وفارقوا بسببها الأهل والأولاد والأوطان، حتى إن الواحد منهم ربما رحل الأيام والليالي للبحث عن حديث واحد بلغه عن المعصوم عليه الصلاة والسلام^(٢).

-
- (١) اقتباس من مقدمة الخطيب البغدادي لكتابه «شرف أصحاب الحديث» ١/١.
- (٢) ومن ذلك ما بوب عليه البخاري في كتاب العلم - من صحيحه - ٢٠٨/١ (مع الفتح)، باب الخروج في طلب العلم، ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد، وفي «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٢٢٢/٤ عن سعيد بن المسيب قال: «إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد»، وأسند الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ٤٠١ قصة عجيبة وقعت للإمام شعبة فقد رحل من البصرة إلى مكة، ثم إلى المدينة، ثم يعود إلى البصرة مرة أخرى، كل ذلك ليتبع حديثاً واحداً دلّسه بعض الرواة. والأمثلة على هذا كثيرة.

ولقد كان على رأس هؤلاء الصحابة عليهم السلام ثم تلاهم التابعون لهم بإحسان ومن اقتفى أثرهم من بعدهم، فرضي الله عنهم أجمعين، وجزاهاهم الله خير الجزاء؛ على ما قاموا به من ذب عن السنة، ودفع عن حياض الملة، وذود عن حماها.

ومن المعلوم أن تدوين السنة النبوية لم يكن ظاهراً في القرن الأول، بل كان محدوداً حتى شاع وانتشر في بدايات القرن الثاني، واستمر التدوين، حتى بلغ أزهى عصوره وأوج مراحلها في القرن الثالث، صاحب ذلك نشاط واسع في الرحلة في طلب الحديث وبروز عدد كبير من أئمة السنة، والحفاظ الكبار، والنقاد الجهابذة^(١).

وكان من آثار هذا التطور في التدوين، التفنن في التصانيف، على المسانيد والصحاح، والسنن، والجوامع، وغيرها من أنواع التأليف، والتي كان من أبرز هذه المصنفات، ما عُرف فيما بعد بالكتب الستة، والتي اعتمدتها الأمة الإسلامية - في جملة ما اعتمدت من كتب - وصار عليها المعول، وإليها المرجع؛ فهي دواوين الإسلام.

ولما منَّ الله تعالى عليَّ بالالتحاق بقسم السنة وعلومها، وتخرجت من السنة المنهجية أحببت أن يكون عملي في رسالتي الأولى في التخصص دائراً في فلك هذه الكتب الستة، وحائماً حول أحاديثها، فوقع اختياري - والله الحمد والمنة والفضل - على موضوع يرتبط بها جميعاً، وإن كان بالسنن الأربع الصق، وسميته:

«زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الصيام، جمعاً ودراسة»

وكان لاختيار الموضوع جملة من الأسباب ألخصها فيما يلي:

(١) ينظر: «تدوين السنة النبوية» للدكتور محمد بن مطر الزهراني ص ٩٣، وما بعدها.

١ - مكانة الكتب الستة من دواوين الإسلام لا تخفى، ومن معالم تلك المكانة العظيمة التي لهذه الكتب من قبل العلماء - على تفاوت بينها في ذلك - إلا أنها - في الجملة - لقيت عناية، واهتماماً لم تلقه سائر المصنفات الأخرى، وقد أُلْمِعَ إلى شيء من ذلك الحافظ المزي في مقدمته الطويلة لكتابه الكبير «تهذيب الكمال»^(١).

٢ - أن السنن الأربع، اشتملت على أحاديث ثبتت بها أحكام - عند بعض أو كل العلماء - وليست في الصحيحين، وفي هذه الرسالة فقط جملة من الأمثلة، تؤكد هذه الحقيقة^(٢)، فما الظن بأحاديث السنن كلها؟

٣ - أن جماعة من الأئمة أطلق وصف الصحة على الكتب الخمسة - الستة سوى ابن ماجه - وبعضهم أطلق وصف الصحة على أبي داود، وبعضهم على الترمذي، وأكثر السنن التي وقفت على إطلاق اسم الصحة عليها، هي سنن النسائي^(٣).

وكذلك البغوي لما قسم كتابه «مصابيح السنة» إلى صحاح وحسان، اصطلاح على أن الحسان هي ما رواه الأئمة في السنن الأربع^(٤).

كل ذلك - مع ما تقدم ومع ما سيأتي - يؤكد أهمية دراسة زوائد هذه السنن على الصحيحين، ليتبين هل هذا الإطلاق صحيح أم لا؟

(١) ١٦٧/١ - ١٧٤.

(٢) ينظر مثلاً الأحاديث ذوات الأرقام: (١٣، ١٦، ٢٣، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٦، ٥٠، ٦٠، ٩٤، ١٠١، ١١٣).

(٣) ينظر: «فتح المغيث» للسخاوي ١/١٠٠، وسيأتي مزيد تفصيل في الجواب عن هذا الإطلاق عند الكلام على شرط النسائي في سننه، ضمن ترجمته في المطلب الثالث من المبحث الثاني في التمهيد.

(٤) ينظر: «فتح المغيث» للسخاوي ١/٩٤ - ٩٥.

وقد ظهر لي من خلال دراسة أحاديث هذه الرسالة - والتي بلغت مائة وسبعة وستين حديثاً - أن هذا الإطلاق محل نظر، إذ فيها ما صرح فيه المصنفون أنفسهم بنكارتهم وبطلانه، أو ضعفه^(١)، وفيها ما يسكتون عنه مما ضعفه محتمل، وربما سكتوا عما فيه ضعف شديد^(٢).

وستتجلى هذه القضية بوضوح، باستعراض ما يتوصل إليه زملائي - الذين سجلوا رسائلهم في «زوائد السنن» - من نتائج تظهر من خلال دراستهم لتلك الأحاديث.

٤ - اهتمام طائفة من العلماء - رحمهم الله تعالى - بالتصنيف في علم الزوائد ويظهر هذا جلياً في إفرادهم كتباً مستقلة فيما زاد على الكتب الستة - خاصة - من المصنفات الأخرى التي سبقتها أو تلتها، وسيأتي الكلام عن هذه الجهود مفصلةً في المبحث الأول من التمهيد.

٥ - عناية المحدثين - رحمهم الله تعالى - بالتصنيف الموضوعي للأحاديث، وبالأخص الموضوعات التي تتناول أحاديث الأحكام والتي عليها مدار الشرع المطهر.

وموضوع الرسالة يتناول دراسة جزء من أحاديث الأحكام، المتعلقة بالركن الرابع من أركان الإسلام، ألا وهو صيام رمضان.

٦ - أنني لم أقف - حسب اطلاعي وسؤالي - على من أفرد هذا الموضوع بالدراسة اللهم إلا ما كان من ابن الملقن^(٣)، الذي

(١) ينظر مثلاً الأحاديث ذوات الأرقام: (١٣، ٣٥، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ١٠٩).

(٢) وسيأتي في الكلام على شرط أبي داود في سننه - في المطلب الأول من المبحث الثاني في التمهيد - أنه قد يسكت عما فيه ضعف يسير، بل ويسكت عما فيه ضعف شديد أحياناً، وهو قليل - كما سيأتي بيانه -.

(٣) ستأتي ترجمته، والكلام على مؤلفاته في الزوائد، في المطلب الثالث من المبحث الأول في التمهيد.

صنف في زوائد السنن كتباً، لكن لا أعلم عن وجودها شيئاً.

٧ - محاولة الإسهام في فتح المجال لخدمة السنة النبوية، من خلال أفراد زوائد السنن الأربع على الصحيحين بالبحث، والدراسة، وجمع أقوال الأئمة على تلك الأحاديث في صعيد واحد؛ لمسيس الحاجة إليها.



خطة البحث

وكانت على النحو التالي :

قسّمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

المقدمة :

وقد بيّنت فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، ثم ذكرت خطة البحث والمنهج الذي سرت عليه في دراسة الأحاديث.

التمهيد: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: لمحة موجزة عن علم الزوائد، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف علم الزوائد.

المطلب الثاني: أهمية الكتب المؤلفة في هذا الباب.

المطلب الثالث: التأليف والمؤلفون في الزوائد.

المبحث الثاني: تعريف موجز بالأئمة المصنفين، أصحاب السنن

الأربع، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة الإمام أبي داود السجستاني.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام أبي عيسى الترمذي.

المطلب الثالث: ترجمة الإمام أبي عبد الرحمن النسائي.

المطلب الرابع: ترجمة الإمام أبي عبد الله ابن ماجه.

المبحث الثالث: طريقتي في استخراج الزوائد.

الفصل الأول، وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: زوائد سنن أبي داود في كتاب الصيام.
- المبحث الثاني: زوائد سنن أبي داود خارج كتاب الصيام.
- الفصل الثاني، وفيه مبحثان:
- المبحث الأول: زوائد سنن الترمذي في كتاب الصيام.
- المبحث الثاني: زوائد سنن الترمذي خارج كتاب الصيام.
- الفصل الثالث، وفيه مبحثان:
- المبحث الأول: زوائد سنن النسائي في كتاب الصيام.
- المبحث الثاني: زوائد سنن النسائي خارج كتاب الصيام.
- الفصل الرابع، وفيه مبحثان:
- المبحث الأول: زوائد سنن ابن ماجه في كتاب الصيام.
- المبحث الثاني: زوائد سنن ابن ماجه خارج كتاب الصيام.
- الخاتمة.

الفهارس الفنية، وهي على الأنواع التالية:

- ١ - فهرس الآيات الكريمة.
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار على الترتيب الأبجدي.
- ٣ - فهرس الأحاديث والآثار على المسانيد.
- ٤ - فهرس الأعلام المترجمين.
- ٥ - فهرس الأحاديث موضوعياً.
- ٦ - فهرس الأماكن.
- ٧ - فهرس المراجع.
- ٨ - فهرس الموضوعات.

منهجي في البحث

سلكت في البحث منهجاً حرصت فيه أن يكون على بابة واحدة، ويمكن أن أوضحه في النقاط الآتية:

أولاً: نص الحديث:

أنقل النص كاملاً من سنن الإمام الذي أخرج زوائده، مع ذكر اسم الباب ورقم الجزء والصفحة، ولا أذكر اسم الكتاب؛ لأن عملي في الأصل في كتاب الصيام فإن كان الحديث خارج كتاب الصيام، فإني أذكر اسم الكتاب، وهكذا صنعت في التخريج، فإني لا أذكر كتاب الصيام، للسبب ذاته.

وقد اعتمدت في نقل النص من سنن أبي داود، على الطبعة التي حققها عزت الدعاس، مع الاستفادة من الطبعة المتقنة التي حققها محمد عوامة، وكذا النسخة المطبوعة مع «عون المعبود»، و«بذل المجهود»، وقد أرجع إلى المخطوطة^(١) عند الحاجة.

أما فيما يتعلق بسنن الترمذي، فقد نقلت النص من الطبعة التي حقق جزءاً منها الشيخ أحمد شاكر، وأتمها إبراهيم عطوة، ورقمها محمد

(١) وهي من رواية اللؤلؤي - الذي ستأتي ترجمته ضمن رواة السنن عن أبي داود - وهي نسخة قديمة عليها سماعات كثيرة، وبعضها كان سنة ٦٠٤هـ، وهي نسخة متقنة ومضبوطة، تقع في (٣٢) جزءاً تجزئة الخطيب البغدادي، وعليها تصويبات كثيرة، تدل على تداول العلماء لها، وهي محفوظة في المكتبة السعودية بالرياض برقم (١٩٤/٨٦).

فؤاد عبد الباقي، ويوسف الحوت، مع الاستفادة من الطبعة المتقنة التي حققها الدكتور: بشار عواد.

وفيما يتعلق بسنن النسائي فقد اعتمدت الطبعة التي حققها عبد الفتاح أبو غدة.

وفيما يتعلق بسنن ابن ماجه، فقد اعتمدت الطبعة التي حققها محمد فؤاد عبد الباقي.

٢ - إذا وجدت خطأً في المطبوع، فإني أنبه على الصواب في الحاشية، مؤيداً ما ذهبت إليه بالبرهان.

٣ - أدخلت علامات الترقيم؛ كالفاصلة ونحوها داخل النص المنقول من السنن.

٤ - إذا كان للحديث أكثر من طريق، فإني أكتفي بنقل الطريق الأول، والثاني أجعله ضمن الطرق، إلا إذا كانت الطرق الأخرى معلقةً، فإني أنقلها مع النص.

وفيما يخص سنن الترمذي، فإني لا أنقل كلام الترمذي المتعلق بفقه الحديث، ولا ما يشير إليه من الأحاديث الواردة في الباب، ولكني أستفيد من ذلك - أعني من الأحاديث التي يشير إليها - عند ذكر الشواهد.

ثانياً: تراجم الرواة:

١ - أترجم لجميع الرواة الواردين في الأسانيد عند أصحاب السنن.

٢ - أراعي في الترجمة ذكر اسم المترجم كاملاً ثلاثياً، فإن دعت الحاجة إلى الزيادة فعلت، دفعاً لما قد يقع من اشتباه، وأذكر كنيته، ولقبه إن وجد، وأذكر تاريخ وفاته - إن وجد - وإن وقع في تعيين وفاته

اختلاف أشرت إليه، فإن كان لتعيين التاريخ أثر ذكرت الراجح، مدعماً ذلك بالدليل.

وفيما يتعلق بسياق اسم المترجم، فإني أعتمد سياق ابن حجر في التقريب، وقد أخرج عن سياقه لغرض ما - وهو قليل - وأذكر اثنين أو أكثر من شيوخه - إن وجد - أحدهما شيخه في الإسناد، واثنين أو أكثر من تلاميذه - إن وجد - أحدهما الراوي عنه في الإسناد.

٣ - من حيث الحكم على المترجم، فإن كان ظاهر التوثيق أو التضعيف، فأنقل عبارة الحافظ ابن حجر في التقريب، وأجعلها بين علامتي تنصيص هكذا « »، ثم أشير إلى مصدرين من مصادر ترجمته وهما «تهذيب الكمال»، و«التقريب»، وقد أزيد عليهما لغرض يقتضي ذلك، فإن كان الراوي مختلفاً فيه، أو في ترجمته شيء من الغموض، أو اختلاف في عين المترجم، فإني أسوق من أقوال أئمة الجرح والتعديل ما يزيل ذلك الإشكال، أو يحدد عين المترجم، واعتمد في نقلها على «تهذيب الكمال»، أو «تهذيب التهذيب»، أو هما جميعاً، وقد أنقل من غيرهما من المصادر الأصلية لغرض يقتضيه المقام، كأن يكون النقل في أحد التهذيبيين فيه اختصار، أو تحريف، أو نحو ذلك، فإن لم أجد الكلام في التهذيبيين، نقلته من مصدره الأصلي.

وأرتب الكلام - غالباً - بذكر من وثقوه، ثم من توسطوا فيه، ثم من جرحوه ثم أختتم البحث فيه بعبارة ابن حجر، التي هي عبارة عن تلخيص لأقوال الأئمة في الراوي وقد أذكر عبارة الذهبي من الكاشف أو من كتبه الأخرى.

فإن ظهر لي تعقيب أو اعتراض على كلمة الذهبي أو ابن حجر، ذكرته بعد ذلك مبيناً وجه ذلك، وهذا قليل.

ثم أختتم الترجمة بذكر المصادر التي استقيت منها تلك النصوص.

ثالثاً: التخريج:

١ - أقسم التخريج على المتابعات، جاعلاً إسناده الإمام الذي نقلته من كتابه منطلقاً لترتيبها، مبتدئاً بالمتابعة التامة فالقاصرة.

٢ - أكتفي بتسمية الراوي موضع المتابعة دون ذكر الوسائط بينه وبين المصنفين، ما لم يكن هناك غرض يقتضيه التخريج، من بيان فروق في المتن اختلف فيها من دون الراوي موضع المتابعة، أو اختلاف في الإسناد.

٣ - أجعل لكل متابعة علامة مستقلة، وهي النجمة (*)، فإذا انتهت المتابعة ذكرت الفروق الممتنية، والإسنادية - إن وجدت - بين الطرق داخل هذه المتابعة.

٤ - إذا كثرت المتابعات إلى الراوي - الصحابي أو من دونه - فإني أقسم الرواة عنه، ثم أذكر المتابعات التي تلتقي عنده.

٥ - إذا كانت مصادر التخريج قليلة، فإني أحاول التوسع في المصادر، ولو كانت تدخل من طريق المصنف، مثل ما يفعله البيهقي في روايته أحاديث من سنن أبي داود من طريق ابن داسة.

٦ - إذا كان الحديث مخرجاً في الكتب التسعة، كلها أو جلها، وفيه علة، فإني لا أكتفي بالتسعة، بل أتوسع في التخريج بما يساعد في إثبات العلة أو دفعها عن إسناد الحديث.

٧ - ابتدئ في التخريج بأصحاب الكتب الستة، على ترتيبهم المشهور، ثم بعد ذلك حسب وفيات المصنفين.

٨ - إذا كان لبعض الأئمة المخرجين كلام على الحديث، فإني أؤخره إلى الحكم على الحديث، ليكون كلام الأئمة في تقديمهم للحديث مزبوراً في صعيد واحد؛ لتمام بذلك الفائدة.

٩ - إذا كانت الإحالة إلى المصدر قريبة، والباب واحد، والصفحة واحدة وأمين اللبس، فإني أكتفي برقم الحديث؛ خشية الإطالة.

١٠ - إذا أخرج الحديث مصنف متأخر من طريق مصنف متقدم، فإنني أكتفي بذكر المصنف المتقدم، إلا لغرض ما؛ كالذي أشرت إليه في الفقرة رقم (٥)، فإن كان المصنف من القرن الثالث؛ كرواية أحمد عن عبد الرزاق، أو كان المتأخر اشترط الصحة في كتابه كرواية ابن حبان عن أبي يعلى، وكذا إن كان في ذكر المتأخر فائدة زائدة، فإنني أذكره.

١١ - إذا أشار أحد المصنفين - من أصحاب السنن الأربع - إلى طرق أخرى للحديث، بتعليقها، أو نحو ذلك، خرّجت ما وقفت عليه منها، حسب إيراد الإمام المصنف لها.

رابعاً: الحكم على الحديث:

١ - بعد تخريج الحديث أعنون للحكم عليه، وأبدأ أولاً بالحكم على إسناد الإمام الذي خرّجت حديثه، فأقول - مثلاً -: إسناده صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو غيرها من العبارات التي تناسب حال الإسناد - فيما أراه -.

فإن وقفت على أئمة صححوا الحديث بذلك الإسناد ذكرتهم عقب العبارة السابقة، ثم اتبعهم بذكر من خالفهم.

وقد أؤخر نقل أحكام أولئك الأئمة، إن كان في الحديث اختلاف على أحد الرواة فأعين المدار، ثم ألخص ما وقع من اختلاف عليه، وأنقل في أثناء ذكر تلك الأوجه ما وقفت عليه من كلام للأئمة على ذلك الوجه بعينه، من تصحيح، أو تضعيف، أو بيان لتصحيف وقع من بعض الرواة، أو غيرها من دواعي النقد، وبعد سوق الاختلاف، أذكر ما يترجح لي من الأقوال، مبيناً سبب الترجيح.

٢ - إذا انتهيت من الحكم على الحديث، فإن كان محتاجاً لعايضٍ يعضده، أو شاهدٍ يقويه، ذكرت ما وقفت عليه من ذلك، مبتدئاً بما وافق لفظ حديث الباب ولو تأخرت رتبة ذلك الكتاب، ثم بما قاربه، ثم بما

كان في معناه، وحيث أن ترتيبها حسب الترتيب الذي ذكرته في التخريج.

٣ - إذا ذكرت الشاهد، فإنني أحاول أن أنقل ما وقفت عليه من كلام الأئمة عليه - إن وجد - وإلا اجتهدت في دراسة إسناده وبيان حاله.

ولا أشرت أن تكون الشواهد أو ما جاء في معنى حديث الباب من قسم المقبول؛ بل أذكر ما وقفت عليه، ولو كان في إسناده ضعف شديد بله ما كان محتملاً؛ لأن الآراء - خاصة في الحكم على بعض الأحاديث التي يتجاذبها الضعف - قد تختلف، فيكون في إيرادها فوائد، منها ما ذكرته الآن، ومنها أن يُعلم أن ما في الباب من المرفوع لا يخلو من مقال، وغير ذلك من الفوائد.

فإن كانت الشواهد كثيرة، فأشير إلى بعضها، فإن كان ما يشهد للحديث في الصحيحين أو أحدهما، فأكتفي بهما في الغالب.

خامساً: ترتيب الأحاديث:

ابتدأت بما زاده أبو داود على الصحيحين في كتاب الصيام، ثم أتبعته بما زاده من أحاديث لها ارتباط بالصيام خارج كتاب الصيام، مراعيًا في ترتيبها أول الكتاب، وانتهاءً بآخره، ففي سنن أبي داود - مثلاً - ابتدأت بما في كتاب الطهارة، وانتهيت بما في كتاب السنة في أواخر سننه، وهكذا صنعت في باقي السنن كذلك.

ثم أتبعته زوائد أبي داود بزوائد الترمذي على الصحيحين وأبي داود، ثم بما زاده النسائي على الصحيحين وأبي داود، والترمذي، ثم بما زاده ابن ماجه على الخمسة.

وفي ختام هذه المقدمة، أتقدم بخالص الشكر إلى مستحق الشكر والحمد والثناء، إلى من لا أحصي ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه سبحانه، فأحمد الله تعالى أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، حمداً يوافي

نعمه، ويكافئ مزيده، فبفضله وتوفيقه تيسر لي العمل في هذا البحث وأكملته، فله الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه .

وأثني بالشكر، لمن أمرني ربي بشكرهما: الوالدان، فشكر الله لهما حسن تربيتهما، وجميل رعايتهما، ولا أجد إلا أن أقول كما أمرني الله: رب ارحمهما كما ربياني صغيراً، وأسأل الله تعالى، أن ينسأ لهما في أثرهما، وأن يبارك في بقية أعمارهما، وأن يرفع درجاتهما في الدارين، وأن يوفقني لبرهما، وردّ شيء من جميلهما .

والشكر موصول لفضيلة شيعي الكريم المشرف على هذه الرسالة، فضيلة الشيخ الدكتور: أبي عمر إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن اللاحم، الذي أحاطني بنصحه وتوجيهه وإرشاده، قبل وأثناء العمل في الرسالة، والذي كان له أثر واضح جداً على ما في هذه الرسالة من الجوانب الحسنة، ولقد غمرني بكريم خلقه، وحميد سجاياه، وسعة احتماله لكثرة ما أعرضه من أسئلة واستفسارات، وحلّ لما يواجهني من إشكالات، لم تقتصر على ساعات معينة، فشكر الله له ذلك، وأجزل له المثوبة، وأعظم له الأجر وأسأله تعالى أن يجزيه خير ما جزى شيخاً عن تلاميذه، وأن يثيبه خير ما أثاب عباده الصالحين، وأن يبارك له في علمه وعمله، وأن يصلح له زوجه وذريته، وأن يرفع درجته في الدارين .

كما أشكر صاحبي الفضيلة عضوي لجنة المناقشة:

١ - فضيلة أ.د. عبد الله بن مرحول السوالمه - أستاذ الحديث في جامعة الملك سعود - .

٢ - فضيلة د. عبد العزيز بن صالح اللحيدان، الأستاذ المشارك في قسم السنة وعلومها في كلية أصول الدين بجامعة الإمام .
فلقد أفدت من ملاحظتهما، وصححت ما رأيته صواباً، فجزاهما الله عني خير الجزاء .

وأود أن أشكر في هذه المقدمة كل من أعانني أو ساعدني على إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر، أهل بيتي، وزميلي الفاضلين في القسم: فضيلة الشيخ د. تركي بن فهد الغميز، وفضيلة الشيخ د. محمد بن عبد العزيز الفراج.

كما أشكر لأخي العزيز فضيلة الشيخ د. أحمد بن محمد الخليل على ما أبداه من ملاحظات أثناء إعداد الرسالة للطبع، فلقد أفدت منها، لا حرمه الله أجر المحسنين.

كما أشكر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وعلى وجه الخصوص كلية أصول الدين، ممثلة بقسم السنة وعلومها، على ما يقدمونه من خدمات جليلة لطلاب العلم.

وختاماً: فلن أعذر عن القصور، وعن وجود الخلل، فهذا من طبع البشر، فلقد بذلت ما في وسعي وطاقتي، وحرصت على الاستفادة من توجيهات شيعي الجليل - المشرف على الرسالة - ومع هذا، فأنا موقن بوجود ما يمكن تسديده، وتصحيحه، ولن أعدم ذلك من أخ ناصح، سترفع يداي له بالدعاء على حسن صنيعه بتواضعه معي، وأرجو الله تعالى أن لا يحرمه أجر النصحية، ليس لشخصي فقط، بل لسنة محمد ﷺ، فهذا البحث يدور في فلكها.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

عمر بن عبد الله بن محمد المقبل
الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها
في كلية الشريعة بجامعة القصيم
جوال/ ٠٥٥٥١٥٤٤٩١

omar1427@gmail.com

التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: لمحة موجزة عن علم الزوائد.

المبحث الثاني: تعريف موجز بالأئمة المصنفين، أصحاب السنن الأربع.

المبحث الثالث: طريقتي في استخراج الزوائد.

المبحث الأول

لمحة موجزة عن علم الزوائد

المطلب الأول

تعريف علم الزوائد

الناظر في الكتب المصنفة في هذا العلم يجد، أن بعض المصنفين يبين مراده بالزوائد في ذلك الكتاب الذي أخرج زوائده، ومن خلال تعريفه ذاك، تتضح بعض الضوابط التي يستفاد منها في تعريف علم الزوائد.

فمن ذلك مثلاً قول الحافظ الهيثمي^(١) في مقدمة كتابه «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي» - مبيناً طريقته في استخراج زوائد هذا الكتاب : «فذكرت فيه ما تفرد به عن أهل الكتب الستة، من حديث بتمامه، ومن حديث شاركهم فيه، أو بعضهم، وفيه زيادة»^(٢). اهـ.

وقال البوصيري^(٣) في مقدمة كتابه «مصباح الزجاجة» - مبيناً منهجه في استخراج زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة:

(١) ستأتي ترجمته في المطلب الثالث.

(٢) مقدمة «المقصد العلي» ٢٩/١، وينظر أيضاً: مقدمات كتبه الآتية: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» ٨/١، و«كشف الأستار عن زوائد البزار» ٥/١، ففيها أيضاً كلام له يدور على بيان منهجه في كتبه تلك، وهو قريب من كلامه الذي ذكره في مقدمة «المقصد».

(٣) ستأتي ترجمته في المطلب الثالث.

«فإذا كان الحديث في الكتب الخمسة أو أحدهم من طريق صحابي واحد لم أخرجه، إلا أن يكون الحديث فيه زيادة عند ابن ماجه تدل على حكم.

وإن كان من طريق صحابين فأكثر وانفرد ابن ماجه بإخراج طريق منها أخرجه، ولو كان المتن واحداً، وأنبه عقب كل حديث أنه في الكتب الخمسة المذكورة، أو أحدها من طريق فلان مثلاً، إن كان، فإن لم يكن، ورأيت الحديث في غيرها نبهت عليه للفائدة، وليعلم أن الحديث ليس بفرد، ثم أتكلم على كل إسناد بما يليق بحاله من صحة، وحسن، وضعف، وغير ذلك وما سكت عليه ففيه نظر»^(١). اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر^(٢) رَحِمَهُ اللهُ فِي بيان شرطه في كتابه «المطالب العالية»: :

«وشرطي فيه ذكر كل حديث ورد عن صحابي، لم يخرج الأصول السبعة من حديثه، ولو أخرجه أو بعضهم من حديث غيره، مع التنبيه عليه أحياناً»^(٣). اهـ.

فمن خلال هذه النقول عن هؤلاء الأئمة تتضح المعالم الرئيسة التي يمكن أن يستخرج منها تعريف لعلم زوائد الحديث، فيقال: «هو الحديث الذي روي»^(٤)

(١) مقدمة البوصيري لكتابه «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»، وينظر أيضاً: مقدمة كتابه «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» ١/ ٣٣.

(٢) ستأتي ترجمته في المطلب الثالث.

(٣) «المطالب العالية» ١/ ٥، وينظر: مقدمته لكتابه «مختصر زوائد مسند البزار» ١/ ٥٨.

(٤) علق د. عبد العزيز اللحيدان هنا بقوله: (لو قيل: هو رواية الحديث لكان أحسن؛ لأن «روي» صيغة تمييز).

من طريق^(١) صحابي^(٢) آخر^(٣)، أو وقع في لفظه زيادة، أو اختلاف^(٤) مؤثر^(٥)»^(٦).

شرح هذا التعريف مدعماً ذلك بالأمثلة، فأقول:

قولي^(٧) في التعريف: «هو الحديث الذي روي من طريق صحابي آخر»:

(١) علّق د. عبد العزيز اللحيدان هنا بقوله: (لو قيل: من حديث صحابي لكان أحسن؛ لأن المعروف في قولهم: «من طريق» أن يوصف بها ما يرويه التابعي أو مَنْ دونه).

(٢) علّق د. عبد العزيز اللحيدان هنا بقوله: (هذا القيد يخرج المراسيل، وليست بخارجة).

(٣) علّق د. عبد العزيز اللحيدان هنا بقوله: (هذا القيد يخرج الأحاديث النامة، وما اتحد فيه اسم الصحابي وتعددت متونه، وشرحك يؤكد ذلك، وهذا هو الأصل).

(٤) علّق د. عبد العزيز اللحيدان هنا بقوله: (قولك: «اختلاف» تكرار مع لفظ: «زيادة»، وما ذكرت في شرحك يدل عليه، وإن أردت بقولك هذا التضاد، فهو مكرر مع قولك: «طريق صحابي آخر»).

(٥) علّق د. عبد العزيز اللحيدان هنا بقوله: (هذا أشبه بتعريف الشاهد).

(٦) كنت عند تقديم البحث قد عرّفت الزوائد بهذا التعريف المدون أعلاه، وقد أبدى د. عبد العزيز اللحيدان بعض الملاحظات التي أفدت منها، وبعضها لم يظهر لي صواب رأيه فيما أبداه.

وسأذكر هنا التعريف الذي ظهر لي أنه أجود من هذا التعريف - بعد ملاحظات د. عبد العزيز -، وهو: «هو الحديث الذي روي مرفوعاً، من حديث راوٍ آخر، أو وقع فيه زيادة مؤثرة».

وعرفناً مني بجميل فضيلة د. عبد العزيز في مناقشته العلمية للتعريف الذي استظهرته أولاً، ثم تبين لي فيه بعض الملاحظات، فسأثبت تعريفه الذي أبداه أثناء المناقشة، لعل الله أن ينفع به.

قال - وفقه الله - في تعريفه: «الأحاديث التي انفرد بها مصدر أصلي دون غيره».

(٧) كنت متحرجاً من إثبات هذه العبارة، ولكن بعد تقليب للأمر واستشارة، بل =

أي: ولو كان ذلك المتن بعينه في الكتاب الذي تخرج الزوائد عليه، وأمثلة هذا النوع كثيرة جداً، بل أكثر الأحاديث التي تخرج زوائدها - حسب اطلاعي - هي من هذا النوع^(١)، وأكتفي للتمثيل عليها بمثالين:

المثال الأول:

أخرج الإمام مسلم في صحيحه^(٢)، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها، وشرها أولها».

هذا الحديث، أخرجه الحارث بن أبي أسامة بحروفه، من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها ولهذا أورده الهيثمي في «بغية الباحث»^(٣)، والبوصيري في «الإتحاف»^(٤).

المثال الثاني:

أخرج الشيخان من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «تسحروا فإن في السحور بركة»، وأخرج النسائي هذا الحديث بحروفه من حديث ابن مسعود، وأبي هريرة رضي الله عنهما فلهذا أورده في زوائد النسائي في هذه الرسالة^(٥).

= وتوجيه من شيخي المشرف على الرسالة د. إبراهيم اللاحم، أثبت هذه العبارة؛ لأنني وجدت إثبات غيرها فيه تكلف، كأن أقول: (قوله في التعريف) وكأنني أشرح كلام غيري، أو أقول: (جملة كذا... المراد بها كذا...). والله المستعان.

(١) علّق د. عبد العزيز اللحيدان هنا بقوله: (الذي يظهر أن الأكثر هي الأحاديث التامة، عن صحابة مخرج لهم في المصدر المزاد عليه).

(٢) «كتاب الصلاة» ٣٢٦/١ ح (١٣٢).

(٣) ص ٥٨.

(٤) «إتحاف الخيرة» ٣١٣/٢ ح (١٧٧٢).

(٥) سيأتي الكلام عليهما - إن شاء الله تعالى - وعلى موضع الحديث في =

ومما ينبه عليه في هذا المقام، أن مما يدخل تحت هذه الجملة من التعريف، أن يكون الحديث في الكتاب الذي تخرج عليه الزوائد عن صحابي مسمى، ويكون في الكتاب الذي تخرج زوائده عن صحابي مبهم الاسم، وأضرب لهذا مثلاً واحداً:

فقد أورد البوصيري في «الإتحاف»^(١) حديثاً أخرجه أحمد بن منيع، من طريق المهلب بن أبي صفرة قال: أخبرني من سمع النبي ﷺ يقول: «إذا كان بينك وبين الطريق مثل مؤخرة الرحل فلا يضرك من مر بين يديك» قال البوصيري: «أصله في صحيح مسلم من حديث طلحة بن عبيد الله»^(٢). اهـ.

وكذلك أيضاً مما يدخل تحت هذه الجملة من التعريف:

أن يكون الحديث في الكتاب الذي تخرج عليه الزوائد عن صحابي واحد، ويكون في الكتاب الذي تخرج زوائده عن نفس ذلك الصحابي لكن يقرن معه صحابي آخر ومثال ذلك ما أورده الهيثمي في «المجمع»^(٣) عن أبي هريرة روى عنه النبي ﷺ، وعن ابن مسعود روى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «سيكون بعدي أثر وأمر تنكرونها...» الحديث، قال الهيثمي: حديث ابن مسعود في الصحيح، رواه الطبرني في «الأوسط»... اهـ.^(٤)

= الصحيحين، عند تخريج الحديثين الحادي عشر بعد المائة، والثاني عشر بعد المائة.

(١) «الإتحاف» ٢/٢٥٧ ح (١٦٣٧، ١٦٣٨).

(٢) والحديث الثامن والعشرون من أحاديث هذه الرسالة، وهو حديث أبي بكر بن عبد الرحمن، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، يصلح مثلاً لهذا النوع.

(٣) ٢٨٣/٧.

(٤) ولهذا فقد ذكرت في هذه الرسالة حديثاً رواه أبو داود من طريق أبي زرعة، عن أبي هريرة، وأبي الدرداء روى عنه، وهو في الصحيح عن أبي هريرة فحسب، وسيأتي تخريجه إن شاء الله - في الحديث الواحد والسبعين.

وقولي في التعريف: «أو زيادة»:

أي: زيادة مؤثر في المتن، إذ قد يكون أصل الحديث مخرجاً في الكتاب المزيّد عليه، لكن وقع في لفظ الكتاب الذي تُخرَجُ زوائده، لفظة زائدة لها أثر في الحكم؛ كتقييد مطلق، أو تخصيص عام، أو تبين مجمل: أو تحديد لتاريخ ونحو ذلك، أو زيادة تتعلق بالعدد، أو غير ذلك من أنواع الزيادة المؤثرة.

والتمثيل لكل نوع من هذه الأنواع يطول، لكن سأكتفي من ذلك بخمسة أمثلة يستدل بها على غيرها:

المثال الأول:

للزيادة التي لها أثر من حيث العدد، أورده البوصيري في «الإتحاف»^(١) من حديث خولة بنت حكيم رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما من مسلم ينزل منزلاً فيقول: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ثلاثاً، إلا أعيذ من شر منزله ذلك، حتى يظعن منه». قال البوصيري: هو في صحيح مسلم دون قوله: «ثلاثاً».

المثال الثاني:

لحديث أخرَج في الزوائد، لزيادة قيد فيه، أورده الحافظ الهيثمي في «كشف الأستار» من حديث أبي بكر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من مسلم يتوضأ فيحسن الوضوء، ثم يأتي المسجد، فيصلّي فيه ركعتين، ثم يستغفر الله إلا غفر الله له». قال الهيثمي^(٢): رواه أبو داود وغيره، وليس فيه: «ثم يأتي المسجد فيصلّي».

(١) ٣٨٦/٨ ح (٧١٨٤).

(٢) «كشف الأستار» ٢١٩/١ ح (٤٣٧).

المثال الثالث :

لحديث أُخْرِجَ في الزوائد؛ لأن فيه تحديداً لتاريخ الحكم، أورده الهيثمي في «المجمع»^(١)، عن أبي بكرة «أن النبي ﷺ نهى عن الصرف قبل موته بشهرين». قال الهيثمي: «له في الصحيح أنه نهى عن الذهب بالذهب من غير ذكر تاريخ». اهـ.

المثال الرابع :

لحديث أُخْرِجَ في الزوائد؛ لأن فيه بياناً لمجمل، أورده الحافظ الهيثمي في كتابه «الكشف»^(٢)، من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قنت في صلاة الصبح فحفظت من دعائه: «واجعل قلوبهم كقلوب نساء كوافر»، قال الهيثمي: «الفتوت في الصحيح خلا الدعاء». اهـ.

المثال الخامس :

لحديث أُخْرِجَ في الزوائد؛ لأن فيه بياناً لعلّة الحكم، أورده الهيثمي في «الكشف»^(٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأى أحدكم أحداً في بلاء، فليقل: الحمد لله الذي عافني مما ابتلاك به، وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً، فإنه إذا قال ذلك، كان شكر تلك النعمة». قال الهيثمي: رواه الترمذي، خلا قوله: «فإنه إذا قال ذلك كان شكر تلك النعمة»، والإسناد حسن، ثم تعقبه الحافظ ابن حجر في «مختصر زوائد مسند البزار»^(٤): «قلت: لكن أبدلها بقوله: إلا لم يصبه ذلك البلاء». اهـ.

(١) ١١٥/٤، ١١٦.

(٢) «كشف الأستار» ٢٧٠/١ ح (٥٥٨).

(٣) «كشف الأستار» ٢٩/٤ ح (٣١١٨).

(٤) ٤٢٢/٢ ح (٢١٣٣).

قولي في التعريف: «أو اختلاف مؤثر»:

كأن يكون الحديث في الكتاب الذي تخرج عليه الزوائد مختصراً، ويكون في الكتاب الذي تخرج زوائده بسياق أتم، أو أكثر تفصيلاً. وإخراج الزوائد - في هذا المقام - مما يدخل فيه الاجتهاد، إذ قد يعتبره الجامع مؤثراً، وغيره لا يعتبره كذلك، أو هو محتمل، وأكتفي بمثالين لهذا النوع، يتبين من خلالهما أن بعض المصنفين يخرج الحديث في الزوائد لأدنى اختلاف:

المثال الأول:

ما رواه الإمام مسلم^(١) من طريق عمر بن عبد العزيز عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ أخبره، أنه وجد أبا هريرة رضي الله عنه يتوضأ على المسجد، فقال: إنما أتوضأ من أثوار أقطٍ أكلتها؛ لأنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «توضأوا مما مست النار».

فهذا سياق مسلم، بينما رواه مسدد من طريق إبراهيم ابن قارظ - بلفظ -: أن أبا هريرة أكل أثواراً من أقط فتوضأ، فقال: تدري لم توضأت؟ إني أكلت أثواراً من أقط، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «توضأوا مما مست النار». قال الحافظ البوصيري^(٢): «هو في صحيح مسلم باختصار». اهـ.

فهذا اختلاف يسير، أخرجه البوصيري في الزوائد، لما فيه من ذكر سؤال أبي هريرة لابن قارظ.

المثال الثاني:

أخرج الإمام مسلم في «صحيحه»^(٣)، من حديث جابر رضي الله عنه قال:

(١) «كتاب الطهارة» ٢٧٢/١ ح (٣٥٢).

(٢) «إتحاف الخيرة المهرة» ٤٦٢/١ ح (٨٩٧).

(٣) «كتاب الصلاة» ٤٦١/١ ح (٦٤٤).

خلت البقاع حول المسجد، فأراد بنو سلمة أن ينتقلوا إلى قرب المسجد، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال لهم: «إنه بلغني أنكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد» قالوا: نعم يا رسول الله، قد أردنا ذلك، فقال: «يا بني سلمة دياركم تكتب آثاركم، دياركم، تكتب آثاركم». فأورده الهيثمي في «المجمع»^(١)، وعزاه للبزار، وسياقه عن جابر: أن بني سلمة قالوا: يا رسول الله، أنبيع دورنا، ونتحول إليك؟ فإن بيننا وبينك وادٍ، فقال رسول الله ﷺ: «اثبتوا، فإنكم أوتادها، وما من عبد يخطو إلى الصلاة خطوة إلا كتب الله له بها أجراً»، قال الهيثمي: «لجابر حديث في الصحيح، بغير هذا السياق». اهـ.

(١) ٣٠ / ٢.

المطلب الثاني

أهمية الكتب المؤلفة في هذا الباب

الحديث عن أهمية علم الزوائد لا ينفك عن الحديث عن أهمية كتب الزوائد، ولهذا فإن الحديث عنهما مرتبط ببعضه ببعض، ويمكن إجمال الكلام على أهميتها في النقاط الآتية:

١ - أن الكتب المؤلفة في هذا النوع من العلم، حفظت لنا جملة من الكتب المفقودة مما ساهم في الحفاظ على جملة من كتب التراث، التي لم تكن لتحفظ لولا التصنيف في هذا العلم، وأيضاً فإن كتب الزوائد تعتبر نسخاً لأصولها، تساعد في ضبط الأسانيد - خاصة - والمتون، والتي قد يقع في بعضها تصحيف أو تحريف، إما من النساخ، أو من جراء الطباعة.

لقد كان «مجمع الزوائد» للهيتمي - مثلاً - إلى فترة قريبة، حالاً محل أصوله - فيما يتعلق بالمتون - التي لم تكن قد طبعت، أو لا يُعلم لها وجود على وجه الأرض ولا زال كذلك فيما يتعلق بالأجزاء المفقودة من «معجم الطبراني الكبير».

وهذا يقال أيضاً في كتاب البوصيري «إتحاف الخيرة المهرة»، وكتاب ابن حجر «المطالب العالية»، ودورها في حفظ مسانيد الأئمة: مسدد، وأحمد بن منيع، والحاثر بن أبي أسامة، وغيرهم - رحمهم الله تعالى - فجزاهم الله خير الجزاء على ما قاموا به من حفظ للسنة.

٢ - أثر هذا النوع من العلم في تقريب السنة، وتيسير الوصول إلى مواضع الأحاديث التي لا توجد في الكتب المزاد عليها، خاصة وأن المصنفين في الزوائد - جزاهم الله تعالى خيراً - سهلوا المهمة

كثيراً بتصنيف تلك الأحاديث على طريقة الجوامع أو المصنفات .
وقد أشار الحافظ الهيثمي إلى هذا المعنى بقوله في مقدمة كتابه
«المقصد العلي»:

«فقد نظرت في مسند الإمام أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثنى،
الموصلى رحمته الله، فرأيت فيه فوائد غزيرة، لا يفتن لها كثير من الناس،
فعزمت على جمعها على أبواب الفقه، لكي يسهل الكشف عنها لنفسى،
ولمن أراد ذلك»^(١). اهـ.

٣ - أن منهج العمل الذي سار عليه الأئمة المصنفون يعتبر
وسيلة عظيمة، وطريقة نافعة في جمع السنة النبوية التي تفرقت في
المصنفات، والأجزاء الكبيرة والصغيرة، والتي لو كان العمل فيها
متقدماً لكان في ذلك نفع عظيم، كما قال الحافظ ابن حجر - فيما
نقله عنه السيوطي^(٢) -: «لقد كان استيعاب الأحاديث سهلاً، لو
أراد الله تعالى ذلك بأن يجمع الأول منهم ما وصل إليه، ثم يذكر
من بعده ما اطلع عليه مما فاته من حديث مستقل، أو زيادة في
الأحاديث التي ذكرها، فيكون كالذيل عليه، وكذا من بعده، فلا
يمضي كثير من الزمان، إلا وقد استوعبت، وصارت كالمصنف
الواحد، ولعمري لقد كان هذا في غاية الحسن». اهـ.

ولعل هذه الكلمة من الحافظ رحمته الله تكون حافزاً لجمع ما لم يجمع
من زوائد الكتب المتفرقة، ولو أن العمل انصب على إخراج ما زاد على
كتب الزوائد التي صنفها الحفاظ المتأخرون، بحيث يكون العمل متمماً

(١) ٢٩/١، وينظر أيضاً مقدمة الحافظ ابن حجر لكتابه: «المطالب العالية» ٣/١،

فقد ذكرا من نحواً من كلام الهيثمي السابق.

(٢) في كتابه «تدريب الراوي» ١٠٧/١ ضمن شرحه للمسألة الثانية في نوع
«الصحيح».

لما بدأوه، ومن أجل ألا تتكرر الجهود، لكان ذلك حسناً.

٤ - أن هذه الكتب حفظت لنا جملةً وافرةً من كلام بعض أئمة النقد على الأحاديث، تعليلاً، أو تصحيحاً، وهذا ظاهر في عمل الهيثمي في «كشف الأستار» فإنه ينقل كلام البزار على الأحاديث.

٥ - أن مصنفى هذه الكتب، بالإضافة إلى عملهم الجليل في جمع الزوائد، فإنهم لم يخلوا ذلك من فوائد جمّة في كلامهم على الأحاديث، إما حكماً عليها بالقبول، أو الرد أو بيان سبب إخراج ذلك الحديث في الزوائد إن كان فيه خفاء، وغير ذلك من الفوائد.

ولما ألف الحافظ ابن حجر كتابه «مختصر زوائد مسند البزار»، كانت الفوائد أكثر وذلك أن الحافظ كان يستدرك على شيخه الهيثمي كثيراً، إما بالتنبيه على وهم، أو بزيادة علة، أو بيان لمبهم لم يعرفه شيخه، أو مخالفته في الحكم على الحديث، أو على الراوي، وأحياناً يعلق الحافظ على كلام البزار، وإن لم يكن لشيخه الهيثمي كلام عليه، إلى غير ذلك من أنواع الاستدراكات المفيدة، التي زادت من قيمة الكتاب العلمية^(١).

٦ - عناية بعض المصنفين بذكر مصادر أخرى خرّجت الأحاديث، قد تكون أصولها مفقودة، وهذا واضح في عمل الحافظ البوصيري في «المصباح»، فإنه يشير إلى رواية ابن منيع، وأبي بكر بن أبي شيبة في مسنديهما، وغيرهما.

٧ - التسهيل على حفاظ السنة الذين يريدون حفظ زوائد بعض الكتب.

(١) ينظر على سبيل المثال الأحاديث ذوات الأرقام: (١١، ١٢، ١٤، ١٥، ٣٣، ٧٨، ١١٣، ٥٨٤، ٨٢٧، ١٠٣٥، ١٣٣١، ١٥٢٠، ١٦٠١، ١٩١٣، ٢٠٣٦، ٢٢٨١، ٢٣٢٩).

المطلب الثالث

التأليف والمؤلفون في الزوائد

قبل الإشارة، إلى بداية جمع الزوائد والتأليف فيها، يحسن هنا أن أشير إلى أن العلماء المصنفين في الزوائد، سلكوا في تأليفهم مسلكين هما: **الأول:** إثبات الأحاديث الزائدة بأسانيداً كاملة، وهذا هو الأصل، وعليه جرى غالب عمل المصنفين في الزوائد؛ لأنه لا يمكن معرفة حال الأحاديث ولا تتم إذا لم تكن مسندة، قال عبد الله بن المبارك رحمته الله: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»^(١).

الثاني: إثبات الأحاديث الزائدة محذوفة الأسانيد، ويمثل لهذا بعمل الحافظ الهيثمي في كتابه الكبير «مجمع الزوائد».

ورغم الجهد الكبير الذي بذله الهيثمي فيه، إلا أن الاستفادة من الأحاديث التي لا توجد أصولها، صارت محدودة؛ كـ بعض الأجزاء المفقودة من معجم الطبراني الكبير، ولعل عذر الهيثمي في ذلك، أن تأليفه للمجمع جاء بعد إفراده لزوائد تلك الكتب في مؤلفات مستقلة، ثم جمعها في مصنف واحد، وحذف الأسانيد خشية أن يطول الكتاب، وذلك بمشورة من شيخه الحافظ العراقي^(٢)، كما نص على ذلك في المقدمة^(٣).

(١) رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» ١٥/١.

(٢) هو الحافظ عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، المهراني المولد، العراقي الأصل، ولد سنة ٧٢٥هـ، فقيه، محدث، صاحب رحلة، من مؤلفاته: «ألفية الحديث»، و«طرح التثريب» - لم يكمل -، «تخريج أحاديث الأحياء»، وغيرها من المصنفات، توفي سنة ٨٠٦هـ، وله أكثر من ثمانين سنة، «إنباء الغمر» ١٧٠/٥، «لحظ الألفاظ» ٢٢٠/٥.

(٣) مقدمة «مجمع الزوائد» ٧/١.

أما فيما يتعلق بابتداء الجمع في الزوائد بصورتها المعروفة وضوابطها التي تقدمت في تعريف علم الزوائد، فإن أول من صنف على الصفة المذكورة - فيما أعلم - هو الحافظ مغلطاي الحنفي^(١) المتوفى سنة ٧٦٢هـ في كتابه «زوائد ابن حبان على الصحيحين»^(٢).

وعلى هذا فيمكن أن يقال إن التصنيف في هذا النوع من أنواع العلم بدأ في منتصف القرن الثامن الهجري، ثم تتابع العلماء، والباحثون - بعد ذلك - في التصنيف، إلى يومنا هذا^(٣).

(١) هو الحافظ مغلطاي - بضم الميم وفتح الغين المعجمة - ابن قَلِيْج - على وزن خليج - البَكْرَجِي - على وزن سمردي - علاء الدين، أبو عبد الله، الحنفي، محدث مشهور، ولد سنة ٦٨٩هـ، قال ابن فهد المكي في «لحظ الأُلُحَاظ»: له عدة تآليف مفيدة في الحديث، واللغة، وغير ذلك، منها: «شرح البخاري...»، و«سيرة النبي ﷺ» مختصرة... اهـ. توفي سنة ٧٦٢هـ.

ينظر: «توضيح المشتبه» ١١٨/٧، «لحظ الأُلُحَاظ» ١٣٣/٥، «ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي ٣٦٥/٥، «الأعلام» للزركلي ٢٧٥/٧ - وفي حاشيته هوامش مفيدة في ضبط اسمه -.

(٢) ذكره ضمن مؤلفاته: ابن فهد المكي في «لحظ الأُلُحَاظ» ١٣٩/٥، وذكر أنه يقع في مجلد، والسيوطي في «ذيل التذكرة» ٣٦٦/٥، وغيرهما، ولم أقف على ما يثبت وجوده في هذا الوقت، لكن لعل كتاب الهيتمي «موارد الظمآن» - وهو في نفس الموضوع يقوم مقامه - وربما فاقه - والله أعلم - لما يتميز به الهيتمي من قوة الحفظ، وكثرة الممارسة في هذا الباب، كما وصفه بذلك الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر» ٢٥٧/٥.

(٣) سيأتي - إن شاء الله تعالى - ذكر أشهر العلماء الذين صنفوا في الزوائد - وحسب اطلاعي - فإن التأليف في الزوائد قد توقف بعد السيوطي، إلى أن بُعِثَ في هذا العصر، ولهذا ستختم التراجم التي سأذكرها بترجمة الحافظ السيوطي، وسأضمن ترجمة كل واحد منهم، ما وقفت عليه من مصنفاته في هذا العلم، وذلك في المطلب الثالث من هذا المبحث - إن شاء الله تعالى -.

وعليه فإن جعل بعض الباحثين^(١) «مستدرك الحاكم» رَحْمَةُ اللهِ مِنْ جَمَلَةٍ كَتَبَ الزَّوَائِدَ، فِيهِ نَظَرٌ - وَاللهُ أَعْلَمُ -؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنِ كِتَابِ الزَّوَائِدَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

الأول: أن الحاكم نفسه لم يسم كتابه باسم يدل أن موضوعه هو الزوائد بالمعنى الذي عرف به هذا العلم فيما بعد.

الثاني: أن الحاكم لم يحدد كتاباً معيناً ليخرج زوائده على الصحيحين، بل كان مراده من كتابه من تأليفه ما نصّ عليه في مقدمة كتابه، حيث قال:

«وقد سألتني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها، أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رَحِمَهُمَا اللهُ لَمْ يَدْعِيَا ذَلِكَ لِأَنْفُسِهِمَا . . . وَأَنَا أَسْتَعِينُ اللَّهَ عَلَى إِخْرَاجِ أَحَادِيثِ رَوَاتِهَا ثِقَاتٍ، قَدْ احْتَجَّ بِمِثْلِهَا الشَّيْخَانُ - شَا - أَوْ أَحَدُهُمَا . . .»^(٢). اهـ.

والمصنفون في الزوائد، يعمدون إلى كتاب معين، فيخرجوا زوائده على الكتب الستة، أو على مسند الإمام أحمد، أو غيرها من الكتب، وأبو عبد الله الحاكم لم يفعل ذلك في مستدركه.

الثالث: أن الحاكم اشترط الصحة لما يخرجه في كتابه، وهذا الشرط غير معتبر عند الأئمة المصنفين في الزوائد، كما تقدم ذلك آنفاً.

والناظر في عمل الحاكم في «المستدرك» يجد أنه يشابه في بعض عمله، عمل المصنفين في الزوائد، فإنه يخرج الحديث في كتابه، لأجل ما وقع في روايته من بيان لمجمل، أو تحديد لتاريخ، أو غير ذلك من

(١) ينظر: كتاب «علم زوائد الحديث» ص ١٩٠، لعبد السلام علوش.

(٢) «مستدرك الحاكم» ٣/١.

الفوائد المعتبرة عند المصنفين في الزوائد^(١)، لكن هذا ليس مسوغاً - في نظري - لجعله من جملة كتب الزوائد التي عرفت فيما بعد؛ لأن موضوع كتابه مستقل، والعبرة في المعنى، وليس في التسميات.

وأوضح من ذلك، أنه وجدت كتب سميت بـ«الزوائد» أو «الزيادات» ومع ذلك فليست هي من جملة المؤلفات في الزوائد على الاصطلاح الذي أشرت إليه آنفاً، ومن هذه الكتب:

١ - كتاب «زوائد عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل»^(٢).

٢ - كتاب «الزيادات» في كتاب المزني للإمام أبي بكر بن زياد النيسابوري^(٣).

(١) تنظر - مثلاً - المواضع الآتية: (١/٢٤، ٢٥، ١٦١، ٢/٢٩، ١٩، ١٨، ٤/١٥١، ١٦٢).

(٢) وهي مبثوثة في ثنايا المسند، وقد اعتنى بجمعها د. عامر حسن صبري في كتاب سماه: «زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند»، إلا أن الدكتور عامر اقتصر - في جمعه - على ما يطابق اصطلاح الزوائد المتقدم فذكر فيه: «ما انفرد عبد الله عن أبيه من حديث بتمامه، أو من حديث شاركه فيه وفيه زيادة عنده، أو من طريق صحابي آخر غير الصحابي الذي روى له الإمام أحمد وإن كان المتن واحداً»، وعلى هذا فعمل الباحث هو الذي جعلها على طريقة كتب الزوائد لا أصل عمل المؤلف؛ لأن الباحث نص على حذف أحاديث من عمله لا ينطبق عليها الشرط المذكور. ينظر ص ١١٤ - ١١٥.

تنبيه: أصل زوائد عبد الله ليست على شرط الزوائد الذي سبق التعريف به، وإنما الذي على شرط الزوائد هو عمل د. عامر، وهذا ظاهر، وإنما نبهت عليه حتى لا يقال: إن عمل الزوائد التي صنعها د. عامر متأخرة فلماذا ذكرته هنا؟! والجواب عنه هو ما ذكرته.

(٣) تنظر ترجمة أبي بكر النيسابوري في: «تاريخ بغداد» ١٠/١٢٠، و«السير» ١٥/٦٥، وكتابه عبارة عن زيادة استدلال لأكثر مسائل كتاب شيخه المزني في «مختصره لكتاب الأم» حيث روى هذا الكتاب بأسانيده عن شيوخه، وقد حُقق =

وهذان كتابان متقدمان، ومن كتب المتأخرين: كتاب للحافظ البوصيري، واسمه: «تحفة الحبيب للحبيب، بالزوائد في الترغيب والترهيب»^(١).

وكذلك أيضاً كتاب للحافظ ابن حجر، واسمه: «زيادات بعض الموطآت بعضها على بعض»^(٢)، وذلك أن عمل الحافظ فيه منصب على إثبات ما وقع زيادات الموطآت بعضها على بعض بسبب اختلاف النسخ والروايات^(٣).

أما المؤلفون في الزوائد، فهذا بيان لمن وقفت عليهم ممن صنفوا في الزوائد، مرتبين حسب وفياتهم:

١ - الحافظ مغلطاي بن قَلَيْج:

وقد تقدمت ترجمته والإشارة إلى كتابه، في هذا الباب، إلا أن

= أكثر هذا الكتاب في رسالتين علميتين لنيل درجة الماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للباحثين: وليد بن عثمان الرشودي عام ١٤١٨هـ، وعبد الله بن فوزان الفوزان عام ١٤١٩هـ.

(١) ذكره شيخه ابن حجر، وتحدث عنه في «الإنباء» ٤٣٢/٨ فقال: «وجمع من مسند الفردوس، وغيره أحاديث، أراد أن يذيل بها على الترغيب والترهيب، للمنذري، ولم يبيضه، وسماه: «تحفة الحبيب...»، وذكر نحواً من هذا السخاوي في «الضوء» ٢٥٢/٣ وأضاف: «ومات قبل أن يهذه ويبيضه، فبيضه من مسودته ولده، على خلل كثير فيه»١هـ. ولا أعلم عن وجود الكتاب شيئاً.

(٢) ذكره السخاوي في «الجواهر» ٦٦٨/٢.

(٣) وذكر د. شاکر عبد المنعم، في كتابه عن «مصنفات ابن حجر» ٢٥١/١ - وسيأتي التعريف به عند ترجمة الحافظ بعد قليل - أن في المكتبة الأزهرية جزءاً من هذا الكتاب، وأن ابن حجر رتبته على مسانيد الصحابة رضي الله تعالى عنهم. وقد قام الأستاذ: نذير حمدان، بدراسة موسعة حول الموطآت، وما يتعلق برواياتها، وبزوائد بعضها على بعض، وقد جاء كتابه في (٣٦٥) صفحة، صدر عن دار القلم، والمكتبة الشامية، عام ١٤١٢هـ.

الكتاني^(١) ذكر - أثناء عرضه لكتب الزوائد^(٢) - أن لمغلطاي كتاباً اسمه :
«زوائد سنن الدارقطني».

وهذا وهمٌ منه، فإن كتاب مغلطاي إنما هو في زوائد رجال سنن الدارقطني على رجال الكتب الستة، وليس في زوائد المتون، كما يدل عليه الاسم الذي ذكره الكتاني، وممن نبه على ذلك السخاوي^(٣).

٢ - الحافظ ابن الملقن، (٧٢٣- ٨٠٤هـ)^(٤):

وله في هذا الباب تصانيف، وهي كما يلي:

(أ) زوائد صحيح مسلم على البخاري، وشرحها.

(ب) زوائد أبي داود على الصحيحين، وشرحها.

(ج) زوائد الترمذي على الصحيحين، وأبي داود، وشرحها.

(د) زوائد النسائي على الصحيحين، وأبي داود والترمذي، وشرحها.

(هـ) زوائد ابن ماجه على الخمسة وشرحها، وسمى كتابه هذا «ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه».

(١) هو محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، الحسني، الفاسي، مؤرخ، محدث، مكث من التصنيف، ولد سنة ١٢٧٤هـ، له كتب كثيرة، منها: «نظم المتناثر»، و«الدعاة في أحكام العمامة»، توفي سنة ١٣٤٥هـ. «الأعلام» للزركلي ٦/ ٧٢.

(٢) «الرسالة المستطرفة» ص ١٧٢.

(٣) «الضوء اللامع» ٦/ ١٨٧.

(٤) هو الحافظ عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الأنصاري، الأندلسي، ثم المصري، سراج الدين، المعروف بابن الملقن، ويعرف أيضاً بابن النحوي، قال عنه ابن حجر: «تفقه بشيوخ عصره، ومهر في الفنون، ... واشتهر بكثرة التصنيف، ... واشتهر اسمه، وطار صيته...» هـ. «إنباء الغمر» ٥/ ٤١، «لحظ الأحاظ» ٥/ ١٩٧، «الضوء اللامع» ٦/ ١٠٠، «ذيل التذكرة» ٥/ ٣٦٩.

وقد ذكر ابن حجر - فيما نقله عنه السخاوي - أنه طالع شرح ابن الملقن زوائد أبي داود، وزوائد ابن ماجه وقال: «ليس فيهما كبير أمر»^(١)..

وذكر الحافظ نفسه أن كتبه احترقت مع أكثر مسوداته في أواخر عمره، ففقد أكثرها، وتغير حاله بعدها^(٢).

٣ - الحافظ الهيثمي (٧٣٥ - ٨٠٧هـ)^(٣):

وهو أشهر العلماء الذين تصدوا لخدمة السنة النبوية في هذا الجانب، وله التصانيف المشهورة في هذا الباب، وهذا بيانها مرتبة على حروف المعجم:

(أ) البدر المنير في زوائد المعجم الكبير^(٤).

(ب) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث. مطبوع^(٥).

(١) ينظر: «إنباء الغمر» ٤٣/٥، ٤٤، و«الضوء اللامع» للسخاوي ١٠٢/٦، و«هدية العارفين» ٧٩١/١.

(٢) «إنباء الغمر» ٤٥/٥.

(٣) هو علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي، نور الدين، أبو الحسن، محدث، لزم شيخه العراقي وأفاد منه كثيراً، وصفه الحافظ ابن حجر، بأنه كان: «كثير الاستحضر للمتون جداً لكثرة الممارسة، كان هيناً، ليناً، خيراً، ديناً، مُحَبَّباً في أهل الخير، ...، كان سليم الفطرة، كثير الخير، كثير الاحتمال للأذى...»^١هـ. ينظر: «إنباء الغمر» ٢٥٦/٥، و«لحظ الألفاظ» ٥/٢٣٩، و«الضوء اللامع»، و«ذيل التذكرة» ٣٧٣/٥.

(٤) ذكره ابن فهد المكي في «لحظ الألفاظ» ٢٤٠/٥، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص ١٧٢، وذكر الأخير أنه يقع في ثلاث مجلدات، وأشار إليه السيوطي إشارة عابرة في «ذيل التذكرة» ٣٧٢/٥، ولم يسمه، أو يتكلم عليه. ولم أقف على معلومات عن الكتاب تتعلق بنسخه، وأماكن وجودها.

(٥) طبع أكثر من مرة، منها طبعة دار الطلائع بمصر، بتحقيق مسعد السعدني، يقع في مجلد واحد في (٣٨٣) صفحة، وعدد أحاديثه: (١١٤٣) حديثاً.

(ج) غاية المقصد في زوائد المسند. لم يطبع^(١).

(د) كشف الأستار عن زوائد البزار. مطبوع^(٢).

(هـ) مجمع البحرين في زوائد المعجمين. مطبوع^(٣).

(و) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: وهذا الكتاب أعظم كتبه التي ألفها في هذا الباب، إذ جمع فيه جميع الكتب التي ذكرتها هنا - سوى «البغية» و«الموارد» - الآتي ذكرها - وحذف أسانيدها، ورتبه على طريقة الجوامع^(٤). مطبوع^(٥).

(١) ينظر في نسخ هذا الكتاب، ووصفه، مقدمة محقق «مختصر زوائد مسند البزار» ١٢/١، و«علم زوائد الحديث» للدكتور خلدون الأحذب، ص ٥٠.

(٢) وقد طبعته مؤسسة الرسالة ببيروت، بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، في أربع مجلدات، وعدد أحاديثه: (٣٦٩٨) حديثاً.

(٣) وقد طبعته دار الرشد بالرياض، بتحقيق: عبد القدوس بن محمد نذير، عام ١٤١٣هـ، في ثمان مجلدات، والتاسع فهارس، وقد حقق الدكتور حافظ بن محمد حكيمي جزءاً منه لنيل درجة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية [من أول الكتاب إلى بداية أبواب الإمامة من كتاب الصلاة] ١٤٠٨هـ. ينظر: «معجم ما طبع من كتب السنة»، لمصطفى عمار منلا، ص ٢٥٧.

(٤) تنظر مقدمة الهيثمي لكتابه هذا ٧/١، فقد أبان فيه عن سبب تأليفه، ومنهجه في الكتاب، وينظر ما كتبه: محمد أبو صعليك في كتابه «كتب الزوائد» ص ٧٠ - ٧٧، وعبد السلام علوش في كتابه «علم زوائد الحديث» ص ٢٢٦ - ٢٤٨ في بيان مزايا هذا الكتاب، والمؤاخذات عليه.

(٥) وقد سبق شيء من الكلام عليه في المطلب الثاني من هذا المبحث، ويضاف هنا، أن الكتاب مطبوع في عشرة أجزاء، طبعته أول مرة مكتبة القدسي بالقاهرة، ثم صُوِّر عنها بعد ذلك. وقد خدم هذه الطبعة السيد بسيوني زغلول بفهارس مفصلة لأطراف الأحاديث والآثار، والأعلام، والمصطلحات الفقهية، والرواة الذين تكلم فيهم الهيثمي جرحاً أو تعديلاً، وهذا الفهارس تقع في ثلاثة مجلدات، طبعتها دار الكتب العلمية، ثم طبع «المجمع» في دار الكتب العلمية، طبعة مرقمة الأحاديث، ومذيلة بفهارس.

(ز) المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي. مطبوع^(١).

(ح) موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان. مطبوع^(٢).

ومما ينبه عليه في هذا المقام، أن هناك كتباً للحافظ الهيثمي عُدَّتْ من كتب الزوائد وليست كذلك، بل كان عمله فيها، ترتيبها على الأبواب الفقهية، وعدتها أربعة كتب، وهي: زوائد الحلية لأبي نعيم، وزوائد فوائد تمام، وزوائد الغيلانيات، وزوائد الخلعيات^(٣).

قال الحافظ السخاوي: «ورتب - أي: الهيثمي - أحاديث الحلية؛ لأبي نعيم ومات عنه مسودة، فبيضه وأكمله شيخنا^(٤) في مجلدين وأحاديث الغيلانيات والخلعيات، وفوائد تمام، والأفراد للدارقطني^(٥)».

(١) وقد طبعته دار الكتب العلمية ببيروت، بتحقيق سيد كسروي حسن، في مجلدين، وعدد أحاديثه: (٢٠٣٠) حديثاً.

(٢) وهذا الكتاب يختلف عن جميع مؤلفات الهيثمي السابقة من ناحية موضوعه، فهو قد خرَّج زوائد ابن حبان على الصحيحين فحسب، وليس على الستة، كسائر كتبه الأخرى، وقد بلغت أحاديثه وفق طبعة دار الثقافة العربية، والتي حققها: حسين أسد، وعبد كوشك، (٢٦٤٧) حديثاً، وللكتاب طبعات أخرى، ينظر: معجم ما طبع من كتب السنة، لمصطفى عمار منلا، ص ٣٠٦.

(٣) ممن عدها الكتاني في «الرسالة» (١٧٢).

(٤) يعني الحافظ ابن حجر: واسمه: «تقريب البغية بترتيب أحاديث الحلية»، وهو مطبوع مع إكماله لابن حجر، بتحقيق محمد حسن محمد حسن، نشرته مكتبة عباس الباز بمكة، شرفها الله.

(٥) «الضوء اللامع» ٢٠١/٥، وينظر: «الإنباء» لابن حجر ٢٥٧/٥، و«الحظ الألفاظ» لابن فهد ٢٤٠/٥.

٤ - الحافظ شهاب الدين البوصيري (٧٦٢ - ٨٤٠هـ)^(١):

وله في هذا الباب مصنفات وهي كما يلي، مرتبةً على حروف المعجم:

(أ) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة^(٢). مطبوع^(٣).

(ب) زوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة^(٤).

(١) هو أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم الكتاني، البوصيري، القاهري، الشافعي، شهاب الدين، محدث، صاحب تصانيف جلها - حسب اطلاعي في الزوائد -، سمع من العراقي، وابنه أبي زرعة، والبلقيني، وابن حجر، وغيرهم، قال عنه السخاوي: «كان كثير السكون، والتلاوة، والعبادة، والانجماع عن الناس، والإقبال على النسخ والاشتغال...». اهـ. «إنباء الغمر» ٤٣١/٨، «الضوء اللامع» ٢٥٠/١، «ذيل تذكرة الحفاظ» ٣٧٩/٥.

(٢) أي زوائدها على الكتب الستة، وهذه المسانيد هي: مسند أبي داود الطيالسي، ومسدد، والحميدي، وابن أبي عمر، وإسحاق بن راهوية، وأبي بكر بن أبي شيبه، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والهارث بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي الكبير. وقد ذكر السخاوي في «الضوء» ٢٥٢/١، أن البوصيري اختصر كتابه «الإتحاف» بحذف أسانيده.

(٣) وقد طبع الكتاب طبعين: الأولى: عن دار الرشد بالرياض، والثانية: عن دار الوطن بالرياض، كلاهما طبع عام ١٤١٩هـ، وفي كلا الطبعين نقص، إلا أن طبعة دار الوطن أتمت النقص من «مختصر الإتحاف» الذي حذفت أسانيده، والذي أشار إليه السخاوي - فيما نقلته عنه آنفاً في الحاشية السابقة -.

(٤) ذكره البوصيري نفسه في مواضع من كتابه «مصباح الزجاجية» ومنها: ٢٨٣/١، ح(٥٨٠)، و٣٥٧/١ ح(٧٣٦)، وغيرها، كما ذكره ضمن مؤلفاته، شيخه الحافظ ابن حجر، في «الإنباء» ٤٣٢/٨، والسخاوي، في «الضوء» ٢٥١/١، ٢٥٢، وذكر أنه يقع في مجلدين أو ثلاثة، وكذا ذكره السيوطي في «ذيل التذكرة» ٣٧٩/٥. وقد ذكر الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص ٧٠ أن اسمه: «فوائد المنتقى لزوائد سنن البيهقي»، بينما من تقدم ذكرهم ممن ترجم له سموه بما ذكرته في الصلب، ولم أقف على ما يفيد عن وجوده شيئاً. والله أعلم.

(ج) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه^(١). مطبوع^(٢).

٥ - الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ)^(٣):

وله في هذا الباب عدة مصنفات، وهي كما يلي - مرتبة على حروف المعجم -:

(١) والظاهر أن هذا الكتاب هو آخر كتبه في الزوائد - التي أتمها - فإنه قد أحال في مواضع كثيرة جداً على «الإتحاف» منها: ٥٣/١ ح (٢٨)، ٥٥/١ ح (٣٤)، ٥٨/١ ح (٤٤) ٦٠/١ ح (٤٦)، ٢٢٦/١ ح (٤٣٨)، وغيرها، كما أحال على كتابه «زوائد سنن البيهقي» في مواضع قليلة، تقدم ذكر بعضها عند الكلام على زوائد البيهقي في الحاشية السابقة.

(٢) طبع مراراً، ينظر: معجم ما طبع من كتب السنة، لمصطفى منلا، ص ٢٨٥، وعن مزايا هذا الكتاب والمآخذ عليه ينظر كتاب «كتب الزوائد»، لمحمد أبو صعيك، ص ٥٤ - ٦٢.

(٣) هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد - بالتكرار - ابن علي، العسقلاني الأصل، المصري المولد، القاهري الدار - هكذا نسب نفسه في «إنبائه»، شهاب الدين، أبو الفضل، الشهير بابن حجر، وهو لقب لبعض آبائه، من كبار المحدثين، قال تلميذه السخاوي في «الضوء»: «وتصدى لنشر الحديث، وقصر نفسه عليه، مطالعة، وقراءة، وإقراء، وتصنيفاً، وإفتاءً، وشهد له أعيان شهوده بالحفظ، وزادت تصانيفه - التي معظمها في فنون الحديث، وفيها من فنون الأدب، والفقه، والأصليين، وغير ذلك - على مائة وخمسين تصنيفاً، ورزق فيها من السعد والقبول، خصوصاً «فتح الباري»... اهـ..

وقد أفرد السخاوي لشيخه ترجمة موسعة جداً، سماها «الجواهر والدرر، ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»، فيها من الفوائد الكثير، طبعت مؤخراً كاملة في ثلاثة مجلدات، عن دار ابن حزم، بتحقيق: إبراهيم باجس. ينظر: «الضوء اللامع» ٣٨/٢، «ذيل تذكرة الحفاظ» ٣٢٦/٥. وقد أفرد الحديث عن مصنفاته في كتاب مستقل، د. شاكر محمود عبد المنعم بعنوان «ابن حجر، مصنفاته، ودراسة منهجه وموارده في كتابه الإصابة» في مجلدين، وقد طبعته مؤسسة الرسالة عام ١٤١٧هـ.

- (أ) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. مطبوع^(١).
- (ب) تلخيص زوائد البزار، للهيثمي^(٢). مطبوع.
- (ج) زوائد الأدب المفرد للبخاري، على الكتب الستة^(٣).
- (د) زوائد ما في الكتب الأربعة السنن مما هو صحيح^(٤).
- (هـ) زوائد مسند أحمد بن منيع^(٥).

- (١) وقد طبع أكثر من مرة، فقد طبعه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي لكن طبعته محذوفة الأسانيد، ثم طبع أخيراً طبعةً مسندة، عام ١٤١٩هـ، وهو عبارة عن ترتيب عمل مجموعة من الباحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في رسائل علمية.
- (٢) هكذا سماه تلميذه السخاوي في «الجواهر» ٢/٦٦٤، وكذا أورده د. شاکر ١/٢٥١ في كتابه عن «مصنفات ابن حجر»، ثم ذكر - أي: د. شاکر - أن للحافظ كتاباً آخر واسمه: «المنتخب من زوائد البزار على الكتب الستة ومسند أحمد» فالظاهر أنهما اسمان لمسمى واحد، ولذلك لم يذكر السخاوي في ترجمة شيخه سوى الاسم الذي ذكرته في الأصل، والله أعلم، ومما يؤيد هذا أن الاختلاف في اسم الكتاب قديم، ينظر لهذا مقدمة محقق هذا الكتاب الذي طبع باسم: «مختصر زوائد مسند البزار» ١/٢٩.
- (٣) ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر» ٢/٦٦٤، وينظر: كتاب د. شاکر عبد المنعم ١/٢٥١. ولم أقف على يبين حاله، هل هو موجود أم لا؟.
- (٤) ذكره السخاوي في «الجواهر» ٢/٦٦٠، إلا أن محقق «الجواهر» جعل هذا الكتاب كتابين، حيث وضع رقماً خاصاً لكتاب «زوائد ما في الكتب الأربعة» ثم وضع رقماً خاصاً للكتاب الآخر وسماه: «السنن على الصحيحين مما هو صحيح»، كتب منه كراريس، وهما كتاب واحد، وقد ساقه د. شاکر عبد المنعم ١/٢٢١ الذي نقل اسم الكتاب عن المخطوطة هكذا كما ذكرته في الأصل، ولم أقف على ما يفيد عن وجوده شيئاً. والله أعلم.
- (٥) ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر» ٢/٦٦٤.
- وينظر: كتاب د. شاکر عبد المنعم ١/٢٥١، ويضاف هنا أن ابن حجر أشار في مقدمة كتابه «المطالب العالية» ١/٣ أنه كان أفرد زوائد كل كتاب من تلك المسانيد، ثم عاد فجمعها في كتاب واحد.

(و) زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة^(١).

(ز) أفراد مسلم على البخاري^(٢).

ومما نسب إلى كتب الزوائد من مؤلفات ابن حجر وليس كذلك:

كتاب «زوائد مسند الفردوس» ذكره الكتاني^(٣)، والصواب أن اسمه: «تسديد القوس» وهو اختصار لمسند الفردوس، للدليمي، كما ذكر ذلك تلميذه السخاوي^(٤).

ولما ترجم السخاوي لنفسه في «الضوء»^(٥)، ذكر أنه قرأ على شيخه «تلخيص مسند الفردوس».

٦ - الحافظ السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ)^(٦):

والذي وقفت عليه من مؤلفاته في هذا الباب ثلاثة مؤلفات، وهي:

(أ) زوائد شعب الإيمان للبيهقي^(٧). لم يكمل، بل كتب منه الثلث

(١) والكلام فيه كالكلام عن مسند ابن منيع، الذي سلف في الحاشية السابقة.

(٢) ذكره السخاوي في «الجواهر» ٦٦٨/٢، وقال: «علقها في سنة ثلاثين وثمانمائة»هـ.

(٣) في «الرسالة المستطرفة» ص ١٧١.

(٤) في «الجواهر والدرر» ٦٦٧/٢، وينظر: «ابن حجر ومصفاته» د. شاکر، ٢٢٦/١.

(٥) «الضوء» ٦/٨.

(٦) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السيوطي الأصل، الشافعي، محدث، لغوي، له مشاركة في فنون كثيرة، وهو من المكثرين من التصنيف جدًّا، حتى بلغت ستمائة مصنف، بعضها رسالة لا تتجاوز صفحة واحدة، وبعضها يقع في مجلدات، ومنها: «تدريب الراوي»، و«الدر المنثور في التفسير»، «ألفية في النحو»، و«الإتقان في علوم القرآن»، وغيرها. ترجم لنفسه في كتابه «حسن المحاضرة» ١/١٨٨، وينظر: «الضوء اللامع» ٤/٦٥، و«الأعلام» ٣/٣٠١.

(٧) ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص ١٧٢، وذكر أنه في مجلد واحد.

فقط^(١).

(ب) زوائد نواذر الأصول للحكيم الترمذي^(٢).

(ج) بغية الرائد في الذيل على مجمع الزوائد، لكنه لم يتم^(٣).

وختاماً - لهذا التطواف مع التأليف والمؤلفين في علم الزوائد - يقال:

إن مما لا شك فيه، أن الجهود التي قام بها هؤلاء الأئمة - رحمهم الله تعالى - في جمع الزوائد، جهود كبيرة وجبارة، وإن كانت تتفاوت فيما بينها، بحسب إمامة كل واحد منهم، وحفظه وسعة اطلاعه.

والتصنيف في هذا النوع من العلم - على طريقة أولئك الأئمة - يحتاج - في نظري - إلى مقومات خاصة، يمكن أن توصف بأنها - بالنسبة لغيرهم - عقبات تعترض من يريد التأليف فيها، ويمكن أن تلخص هذه العقبات فيما يلي:

أولاً: يحتاج المؤلف في هذا الباب إلى حافظة قوية للكتاب، أو الكتب التي سيخرج الزوائد عليه، أو عليها، ولهذا فإنه لم يؤلف في هذا الباب إلا من وصف بالحفظ.

ولما كان الحافظ الهيثمي موصوفاً بقوة استحضاره للمتون - كما وصفه بذلك ابن حجر^(٤) - كانت مؤلفاته في هذا الباب محل تقدير واهتمام العلماء ممن أتى بعده.

(١) ذكر ذلك حاجي خليفة في «كشف الظنون» ١/ ٥٧٤. ولم أقف على ما يفيد عن وجوده شيئاً.

(٢) ذكره الكتاني في «الرسالة» ص ١٧٢. ولم أقف على معلومات تذكر عن وجوده شيئاً.

(٣) ذكر ذلك الكتاني في «الرسالة» ص ١٧٢. ولم أقف على معلومات تصفه أو تذكر عن وجوده شيئاً.

(٤) كما تقدم في ترجمته، في المطلب الثالث.

وفي المقابل لما كان ابن الملقن غير مشهور بالحفظ، والاستحضار، قال - تلميذه ابن حجر - كلمته الآنفة الذكر عن مؤلفين اطلع عليهما من مؤلفاته في الزوائد: «لم يكن فيهما كبير أمر».

ثانياً: يحتاج المؤلف أيضاً إلى علم في الفقه وأصوله، يدرك بهما دلالة الألفاظ، وما يستنبط منها، حتى لا يخرج في الزوائد ما ليس منها، أو يبقي في الكتاب المزيد عليه ما هو منها.

ثالثاً: ما تقدم في (أولاً) و(ثانياً)، يشير إلى عقبة ثالثة، وهي أن التأليف في هذا الباب، يحتاج إلى وقتٍ، بل أوقات طويلة، حتى يحرر المؤلف كتابه، ويتأكد مما كتب، وإن لزم الأمر فليعرض ما كتب على غيره ممن يثق بحفظه وإتقانه.

ولست أزعم في هذا البحث أنه لم يعترضني شيء من هذه العقبات، بل واجهني شيء منها، وحاولت أن أتجاوزها قدر المستطاع، وأن أحرص على الوفاء بموضوع البحث، ويبقى هذا العمل، جهداً بشرياً، يعتريه ما يعتري عمل البشر من القصور والنقص. والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا به ﷻ.

المبحث الثاني

تعريف موجز بالأئمة، أصحاب السنن الأربع

المطلب الأول

ترجمة الإمام أبي داود السجستاني

اسمه ونسبه:

هو أبو داود^(١) سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني هذا هو المشهور في نسبه، والاختلاف إنما وقع في اسم جده ومن بعده^(٢).

مولده ووفاته:

ولد فيما ذكره عنه تلميذه أبو عبيد الآجري: سنة اثنتين ومائتين وذكر الآجري أنه مات لأربع عشرة بقين من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين، وهذا هو الصواب في وفاته، كما ذكر ذلك عامة من ترجم له^(٣).

(١) من مصادر ترجمته: «الجرح والتعديل» ١٠١/٤، و«تاريخ بغداد» ٥٥/٩، «طبقات الحنابلة» ١٥٩/١، «المعجم المشتمل» ص ١٣٢ رقم (٣٨٧)، «وفيات الأعيان» ٤٠٤/٢ رقم (٢٧٢)، «تهذيب الكمال» ٣٥٥/١١، «سير أعلام النبلاء» ٢٠٣/١٣، «تذكرة الحفاظ» ٥٩١/٢، وغيرها.

(٢) ينظر في بيان ما وقع من الاختلاف في اسم جده: «الثقات» لابن حبان ٨/٢٨٢، و«تاريخ بغداد» ٥٥/٩، و«تاريخ دمشق» ١٩٢/٢٢، «تهذيب الكمال» ٣٥٥/١١، و«السير» ٢٠٣/١٣.

(٣) ينظر: «سؤالات الآجري» ٢٩٤/٢.

حياته العلمية:

الذي يظهر من ترجمة أبي داود، أنه بدأ في طلب العلم في سن مبكرة، يتبين ذلك من خلال معرفة شيوخه الذين أخذ عنهم وهو صغير، ويتبين أيضاً من معرفة طريقة طلاب العلم آنذاك، فقد كان الطالب عادة - بعد حفظ القرآن - يبدأ في جمع حديث أهل بلده ثم يرحل إلى البلدان الأخرى، وهكذا فعل أبو داود، فإنه كتب في بلده سجستان وما حولها قبل أن يرحل إلى العراق - كما سيأتي نقله عن الحاكم - وكانت أول رحلة لأبي داود في سنة عشرين ومائتين، وعمره ثمان عشرة سنة، وهذا يعني أنه أخذ عن أهل بلده قبل هذه السن.

روى الآجري عن أبي داود أنه قال: صليت على عفان ببغداد سنة عشرين، وسمعت من أبي عمر الضرير مجلساً واحداً، ودخلت البصرة وهم يقولون: أمس مات عثمان المؤذن^(١).

والذي يظهر أن أبا داود حج في هذه السنة - سنة ٢٢٠ - فقد أخذ من عبد الله بن مسلمة القعنبي بمكة^(٢)، وكان مجاوراً بها، وقد ذكر أبو

= وقد ذكر أبو سليمان الربيعي أنه مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين، قال ابن عساكر: وهو وهم، كما في «تاريخ دمشق» ٢٢/٢٠٠.

(١) «سؤالات الآجري» ٢/٢٩٥، وقد وقع في «تاريخ بغداد» ٩/٥٦ أن اسمه (عثمان المؤذن) ففيه: وقد توفي عثمان المؤذن - وهو عثمان بن الهيثم العبدي، في شهر رجب سنة عشرين، قاله أبو داود، وقال ابن حبان إنه مات سنة (٢١٨هـ)، كما في «تهذيب الكمال» ١٩/٥٠٤، وقد اعتمد الحافظ الذهبي في «الكاشف» ٢/١٤ قول ابن حبان، بينما اعتمد الحافظ ابن حجر في «التقريب» ص ٣٨٧ رقم (٤٥٢٥) قول أبي داود، وهو الأقرب - والله أعلم - لأن أبا داود حكى القصة عن نفسه.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٣/٢٠٤.

داود أن القعنبى مات في شهر المحرم سنة ٢٢١^(١)، وقد أكثر عنه أبو داود، ومن طريقه روى موطأ الإمام مالك، وأخذ بمكة من سليمان بن حرب وغيره.

والمقصود هنا بيان تقدم أبي داود في طلبه للعلم، وأنه رحل مبكراً، وطوّف البلاد، كما قال الحاكم أبو عبد الله: «أبو داود، إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة، سمع بمصر والحجاز والشام والعراقين وخراسان، وقد كتب بخراسان قبل خروجه إلى العراق، في بلده، وهراة، وكتب ببغلان عن قتيبة، وبالري عن إبراهيم بن موسى، إلا أن أعلى إسناده - يعني في سننه - القعنبى ومسلم بن إبراهيم - وسمى جماعة - قال: وكان قد كتب قديماً بنيسابور، ثم رحل بابنه أبي بكر إلى خراسان»^(٢). اهـ.

ثم إن أبا داود حظَّ عصا الترحال بعدما خرج من بغداد آخر مرة في أول سنة ٢٧١هـ، فنزل البصرة ومات بها سنة ٢٧٥هـ^(٣).

ثناء الأئمة عليه :

لقد حظي أبو داود رَحِمَهُ اللهُ بِقبولٍ واسعٍ عند الناس، فلا غرو أن تجتمع كلمة الأئمة في الثناء عليه، وتبجيله وتقديره.

ولم يكن هذا الثناء منحصراً في أئمة عصره، بل أثنى عليه من جاء بعده، كما سيتبين ذلك مما سأذكره - بعد قليل - في كلام الأئمة الذين جاءوا بعده.

(١) «سؤالات الآجري» ١٣٢/٢ رقم (١٣٥٧).

(٢) «تاريخ دمشق» ١٩٣/٢٢، و«تهذيب الكمال» ٣٦٦/١١، و«سير أعلام النبلاء» ٢١٢/١٣.

(٣) «تاريخ بغداد» ٥٨/٩، ٥٩.

وقال محمد بن إسحاق الصاغاني، وابراهيم بن إسحاق الحربي -
لما صنّف أبو داود كتاب السنن -: ألين لأبي داود الحديث كما ألين
لداود الحديد^(١).

وقال ابن حبان: أبو داود أحد أئمة الدنيا: فقهاً، وعلماً، وحفظاً،
ونسكاً، وورعاً، وإتقاناً، ممن جمع وصنّف وذب عن السنن، وقمع من
خالفها، وانتحل ضدها^(٢).

وقال الحافظ أبو عبد الله ابن منده: «الذين أخرجوا الصحيح
وميزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب، أربعة: البخاري،
ومسلم، وبعدهما أبو داود السجستاني، وأبو عبد الرحمن النسائي»^(٣).

وقال الذهبي: شيخ السنة مقدم الحفاظ، محدث البصرة، وقال
أيضاً: الإمام الثبت سيد الحفاظ^(٤).

شيوخه :

سبق أن أبا داود كان ذا رحلةٍ واسعة، وقد كانت هذه الرحلة سبباً
في كثرة شيوخه الذين أخذ عنهم العلم.

وقد اعتنى غير واحدٍ من أهل العلم بإفراد شيوخه بالتأليف، منهم:
أبو علي الجياني، المتوفى ٤٩٨هـ، في كتابه: «تسمية شيوخ أبي
داود»^(٥)، وقد بلغ عدد شيوخه - في السنن وغيرها - الذين ذكرهم
الجياني (٤٤٩) شيخاً.

(١) «تهذيب الكمال» ١١/٣٦٥.

(٢) «الثقات» ٨/٢٨٢.

(٣) «شروط الأئمة» لابن منده ص ٤٢.

(٤) «سير أعلام النبلاء» ١٣/٢٠٣.

(٥) طبع الكتاب الكتاب مؤخراً (سنة ١٤٢٠هـ)، مع حاشية ابن الدباغ على كتاب
الجياني، ويقع في ٣٤٨ صفحة، انظر قائمة المراجع.

وليس الغرض ههنا حصر هؤلاء الشيوخ، بل المراد الإشارة إلى جملة منهم، وخاصة ممن أكثر الرواية عنهم في سننه، وهذا ذكر لبعضهم على حروف المعجم:

١ - أحمد بن محمد بن حنبل، الإمام المشهور، المتوفى سنة ٢٤١هـ.

٢ - الحسن بن علي الخلال، الحلواني، الحافظ، المتوفى سنة ٢٤٢هـ.

٣ - عبد الله بن مسلمة القعنبي، المتوفى سنة ٢٢١هـ.

٤ - قتيبة بن سعيد الثقفي، المتوفى سنة ٢٤٠هـ.

٥ - محمد بن بشار، «بندار»، المتوفى سنة ٢٥٢هـ.

٦ - محمد بن العلاء، أبو كريب، المتوفى سنة ٢٤٨هـ.

٧ - محمد بن المثنى، أبو موسى الزمن، المتوفى سنة ٢٥٠هـ.

٨ - مسدد بن سرهد، المتوفى سنة ٢٢٨هـ.

٩ - مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، المتوفى سنة ٢٥٨هـ.

١٠ - موسى بن إسماعيل، أبو سلمة التبوذكي، المتوفى سنة ٢٢٣هـ^(١).

(١) وكل هؤلاء الشيوخ ستأتي تراجمهم في الأحاديث الآتية، وهي كما يلي - على ترتيبهم السابق -: (٣، ٤، ٧، ٩، ١٣، ١٥، ٢٨، ٦٨)، أما محمد بن بشار، فترجمته ستأتي عند الترمذي برقم (٩٠)، وأما مسلم بن إبراهيم، فهو مسلم بن إبراهيم، الأزدي الفراهيدي، مولاهم البصري، القصاب، ولد في حدود ١٣٠هـ، حدث عن خلق كثير منهم: ابن عون، والدستوائي، شعبة، وغيرهم، وعنه البخاري، وأبو داود - وهو أكبر شيخ لأبي داود - وابن معين، وغيرهم. مات سنة ٢٢٢هـ وله نيف وثمانون سنة. ينظر: «تهذيب الكمال» ٢٧/٤٨٧، و«سير أعلام النبلاء» ١٠/٣١٤.

ولا ريب أن هؤلاء الشيوخ، ليسوا في درجة واحدة في كثرة رواياته عنهم، بيد أن أشهر شيوخه الذي كان أثره عليه واضحاً في نقد الحديث، وفقهه هو الإمام أحمد بن حنبل، فقد لازمه أبو داود، ونقل عنه الكثير في سننه وخارجها.

كما تأثر أبو داود أيضاً بالإمامين: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، خاصة في صناعة الحديث ونقده.

تلاميذه:

تقدم أن رحلة أبي داود كانت واسعة، وقد أثرت عليه في كثرة شيوخه، وهي كذلك أيضاً أثرت عليه في كثرة تلاميذه والآخذين عنه، خاصة وأنه ألف «السنن» في مقتبل عمره^(١)، وتلقاه الناس عنه بالقبول، مما زاد في شهرته، وحرص التلاميذ على الأخذ عنه، والارتحال إليه من كل مكان.

وقد أخذ عن أبي داود تلاميذ كثير يصعب حصرهم، وسأذكر أشهر الآخذين عنه سواء كانوا من أقرانه أو من تلاميذه، ثم أتبعهم بذكر رواة السنن عنه، وهذا بيانهم على حروف المعجم:

١ - أحمد بن شعيب النسائي، أبو عبد الرحمن، الإمام المشهور، صاحب السنن الكبرى والصغرى، المتوفى سنة ٣٠٣هـ، وستأتي ترجمته لاحقاً.

٢ - أحمد بن محمد بن هارون الخلال، البغدادي، المتوفى سنة

(١) ذكر ذلك الخطيب في «التاريخ» ٥٦/٩ لكنه قال «ويقال إنه صنّفه قديماً، وعرضه على أحمد بن حنبل، فاستجاده واستحسنه»، وكذا حكى هذا القول الذهبي بصيغة التمريض في «تاريخ الإسلام»، حوادث ووفيات سنة (٢٧٥هـ) ص ٣٥٩.

٣١١هـ، له كتاب السنة، وله أيضاً جوامع في الفقه، وجامع في العلل، كلها عن الإمام أحمد بن حنبل^(١).

٣ - حرب بن إسماعيل الكرمانى، المتوفى سنة ٢٨٠هـ^(٢).

٤ - زكريا بن يحيى الساجي، أبو يحيى الحافظ صاحب التصانيف ومنها: علل الحديث، وغيرها، المتوفى سنة ٣٠٧هـ^(٣).

٥ - ابنه عبد الله، أبو بكر صاحب تصانيف، ومنها: السنن، وشريعة المقارئ، وغيرهما، توفي سنة ٣١٦هـ^(٤).

٦ - عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي، مولاهم، المعروف بابن أبي الدنيا، المتوفى سنة ٢٨١هـ، له تصانيف كثيرة جداً، ومنها: الصمت، وذم الملاحى، وغيرها^(٥).

رواة السنن:

من تقدم ذكرهم لم يذكر عنهم رواية للسنن، أما رواة السنن الذين وقفت عليهم فهذا ذكرهم مراعيًا في ترتيبهم إتقان، وضبط، وتمام الرواية، وشهرتها:

١ - أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو البصري، اللؤلؤي، المتوفى سنة ٣٣٣هـ^(٦). وروايته أتقن الروايات وأحسنها انتقاء، كما نصَّ على ذلك غير واحدٍ من أهل العلم^(٧).

(١) تنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ١١٢/٥، و«السير» ٢٩٧/١٤.

(٢) تنظر ترجمته في: «السير» ٢٤٤/١٣.

(٣) تنظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» ٦٠١/٣، و«السير» ١٩٧/١٤.

(٤) تنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٤٦٤/٩، و«السير» ٢٢١/١٣.

(٥) تنظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» ١٦٣/٥.

(٦) تنظر ترجمته في: «السير» ٣٠٧/١٥.

(٧) ينظر على سبيل المثال: «التقييد» لابن نقطة ص ٤٩، ٥٠، و«السير» ٣٠٧/١٥.

قال أبو جعفر ابن الزبير: «ورواية اللؤلؤي من أصح الروايات لأنها من آخر ما أُملي أبو داود، وعليها مات»^(١). اهـ.

٢ - أبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق بن داسة البصري التمار، المتوفى سنة ٣٤٦هـ^(٢).

وهو آخر من حدّث بالسنن كاملاً، لذا فقد كانت روايته أكمل الروايات فيما ذكره أبو جعفر بن الزبير في برنامجهِ^(٣)، وابن خير الإشبيلي في فهرسته^(٤).

وهذا لا ينافي ما تقدم من أن رواية اللؤلؤي هي أتقن الروايات؛ لأن ابن داسة قرأ السنن على أبي داود عشرين سنة، والزيادات التي كانت في رواية ابن داسة حذفها أبو داود آخرًا، لأمرٍ رابه في الإسناد^(٥).

٣ - أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري، ثم المكي، المعروف بابن الأعرابي المتوفى سنة ٣٤٠هـ^(٦).

في روايته فواتات، نبه عليها بعض أهل العلم^(٧)، وفيها زيادات غير موجودة في رواية اللؤلؤي، وقد ذكرها المزي في «التحفة» مبيناً أنها من زيادات ابن الأعرابي^(٨).

(١) ينظر: «عون المعبود» ١٣٤/١٤.

(٢) تنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ٥٣٨/١٥.

(٣) ينظر: «الحطّة في ذكر الصحاح الستة» لصديق حسن خان ص ٢١٦، و«عون المعبود» ١٣٤/١٤.

(٤) «فهرسة ابن خير» ص ٨٨، ٨٩.

(٥) «التقييد» ص ٤٩، ٥٠، «السير» ٣٠٧/١٥.

(٦) تنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ٥٣٨/١٥.

(٧) ينظر: «الحطّة» ص ٢١٦، و«فهرسة ابن خير» ص ٩٠.

(٨) ينظر: «عون المعبود» ١٣٥/١٤.

٤ - أبو الحسن، علي بن الحسن بن العبد الأنصاري، الورّاق، المتوفى سنة ٣٢٨هـ^(١)، وفي روايته كلام في الأسانيد وجماعة من الرواة ما ليس في رواية اللؤلؤي، كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ^(٢)، وقد ميزها المزي في «تحفة الأشراف».

٥ - أبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي، ثم البغدادي، وراق أبي داود، المتوفى سنة ٣٢٠هـ^(٣)، وقد ذكر أبو جعفر بن الزبير في «برنامج» أن روايته تقارب رواية ابن داسة^(٤).

٦ - أبو سالم محمد بن سعيد الجلودي، المتوفى سنة ٣٢٩هـ^(٥). ذكر الخطيب البغدادي أنه روى عن أبي داود كتاب السنن، وأشار الذهبي إلى ذلك أيضاً^(٦).

٧ - أبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الأشناني البغدادي^(٧).

٨ - أبو عمرو أحمد بن علي بن الحسن البصري.

٩ - أبو أسامة محمد بن عبد الملك بن يزيد الرواس.

وهؤلاء الثلاثة ذكر المزي والذهبي^(٨) أنهم من رواة السنن.

وقد ذكر - أي: الذهبي - أن الرواس عليه فوت في ذلك، ولم أقف على ترجمة الأخيرين.

(١) تنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٣٨٨/١١.

(٢) «النكت على ابن الصلاح» ٤٤١/١.

(٣) تنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٣٩٥/٦.

(٤) ينظر: «الحطة» ص ٢١٦.

(٥) تنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٣١١/٥.

(٦) «تذكرة الحفاظ» ٥٩٢/٢.

(٧) له ترجمة في: «تاريخ بغداد» ١٦/٤.

(٨) «تهذيب الكمال» ٣٦٠/١١، «سير أعلام النبلاء» ٢٠٥/١٣.

مؤلفاته :

يعد الإمام أبو داود من المكثرين من التصنيف، وقد لاقت كتبه قبولاً عند الناس، وهذا بيان لما وقفت عليه من مؤلفاته :

١ - كتاب السنن، وسيأتي الحديث عنه، وعن شرطه فيه مفصلاً، في الفقرة التالية - إن شاء الله تعالى - .

٢ - المراسيل، وهو جزء من السنن، كما نص على ذلك أبو داود نفسه في رسالته إلى أهل مكة^(١) وهو الجزء الأخير من السنن، والظاهر أن فصله عن السنن كان قديماً، فقد ذكر ابن خير الإشبيلي في فهرسته - حينما ذكر «المراسيل» عقب «السنن» التي عبر عنها بـ«مصنف أبي داود»: «كتاب المراسل لأبي داود، وقد تضاف إلى المصنف» يعني بذلك السنن، وابن خير توفي سنة ٥٧٥هـ^(٢).

٣ - الزهد، وهو خاص بمرويات الزهد عن الصحابة والتابعين.

٤ - تسمية الأخوة الذين روي عنهم الحديث.

٥ - رسالته إلى أهل مكة.

٦ - سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم.

٧ - مسائل الإمام أحمد، لأبي داود.

٨ - سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح

والتعديل.

وهذه الكتب كلها مطبوعة، وأما ما لم يطبع فهو كالتالي :

٩ - الناسخ والمنسوخ.

(١) ص ٣١.

(٢) ينظر: «فهرسة ابن خير» ص ٩١، وتأريخ وفاته مذكور في ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ٨٥/٢١.

- ١٠ - التفرد، أو ما تفرد به أهل الأمصار من السنن .
- ١١ - فضائل الأنصار .
- ١٢ - مسند مالك .
- ١٣ - القدر .
- ١٤ - الزهد، وهو خاص بالأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ .
- ١٥ - دلائل النبوة، ويقال عنه: أعلام النبوة .
- ١٦ - الدعاء .
- ١٧ - ابتداء الوحي .
- ١٨ - أخبار الخوارج .
- ١٩ - البعث والنشور .
- ٢٠ - كتاب أصحاب الشعبي .
- ٢١ - المسائل التي حلف عليها أحمد .

كتابه السنن وشرطه فيه :

كتاب السنن لأبي داود أشهر كتبه على الإطلاق، وأكثرها انتشاراً، وعناية، وثناءً من قبل أهل العلم .

وقد تتابعت كلمات الأئمة في الثناء على هذا الكتاب، وأول من أثنى عليه أبو داود نفسه، حيث قال في رسالته إلى أهل مكة :

«وقد ألفته نسقاً على ما وقع عندي، فإن ذكر عن النبي ﷺ سنة ليس مما خرجته فاعلم أنه حديث واه، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر، فإنني لم أخرج الطرق؛ لأنه يكبر على المتعلم، ولا أعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيري، . . . وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر، وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي

فيه، إلا أن يكون كلام استُخْرِجَ من الحديث، ولا يكاد يكون هذا.
ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب،
ولا يضر رجلاً أن لا يكتب من العلم - بعدما يكتب هذه الكتب - شيئاً،
وإذا نظر فيه، وتدبره، وتفهمه، حينئذ يعلم مقداره»^(١). اهـ.

وما قاله أبو داود عن كتابه أقره عليه أهل العلم في الجملة، بل
زادوا على ذلك ومن ذلك:

قال ابن الأعرابي: «لو أن رجلاً لم يكن عنده شيء من العلم، إلا
المصحف الذي فيه كلام الله تعالى، ثم كتاب أبي داود، لم يحتج معهما
إلى شيء من العلم البتة».

وقد علق تلميذه الخطابي على كلمة شيخه ابن الأعرابي فقال:
«وهذا كما قال لا شك فيه، . . . وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من
الحديث في أصول العلم، وأمّهات السنن، وأحكام الفقه، ما لا نعلم
متقدماً سبق إليه، ولا متأخراً لحقه فيه»^(٢).

وقال زكريا الساجي: «كتاب الله أصل الإسلام، وسنن أبي داود
عهد الإسلام»^(٣).

وقال ابن عبد البر: «سمعت محمد بن إبراهيم بن سعيد الحافظ
يقول: خير كتاب ألف في السنن كتاب أبي داود»^(٤).

وقال ابن القيم: «ولما كان السنن لأبي داود - سليمان بن الأشعث
السجستاني: - من الإسلام بالموضع الذي خصه الله به، بحيث صار

(١) ص ٢٧ - ٢٨.

(٢) «معالم السنن» ١/ ١٢.

(٣) «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٥٩٣.

(٤) «فهرست ابن خير» ص ١٠٧.

حكماً بين أهل الإسلام وفصلاً في موارد النزاع والخصام، فإنه جمع شمل أحاديث المنصفون، وبحكمه يرضى المحققون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب، ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطرحه أحاديث المجروحين والضعفاء»^(١). اهـ.

وقال الذهبي: «كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه، من كبار الفقهاء فكتابه يدل على ذلك، ...»^(٢). اهـ.

أما شرطه في كتابه:

فإن أبا داود في رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه أبان عن منهجه في إيراد الأحاديث، فسأذكر كلامه، ثم أتبعه بتعليق أهل العلم على كلامه.

قال في رسالته: «وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجلٍ متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره»^(٣).

علق ابن رجب على هذه الجملة فقال: «ومراده: أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر له، أو لمتروك متفق على تركه، فإنه قد خرج لمن قيل إنه متروك ومن قيل إنه متهم بالكذب، وقد كان أحمد بن صالح المصري وغيره لا يتركون إلا حديث من أجمع على تركه، وحكي ذلك عن النسائي»^(٤). اهـ.

ونقل ابن طاهر المقدسي عن ابن منده قوله: «إن شرط أبي داود

(١) «تهذيب السنن» ٨/١.

(٢) «السير» ٢١٥/١٣.

(٣) «رسالته» ص ٢٦.

(٤) «شرح العلل» ٦١٢/٢.

والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال»^(١).

هكذا نقل ابن طاهر، والذي في شروط الأئمة لابن منده، أن هذا القول سمعه ابن منده من محمد بن سعد البارودي^(٢).

وكلامه يؤيد تفسير ابن رجب لكلمة أبي داود.

ثم قال أبو داود: «وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض»^(٣).

وقال ابن داسة: «سمعت أبا داود يقول: كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، وانتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعني: كتاب السنن - جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ذكرت الصحيح، وما يشبهه، وما يقاربه»^(٤).

قال الذهبي معلقاً على كلمة أبي داود الأخيرة:

«قلت: قد وفي ﷺ بذلك حسب اجتهاده، وبين ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته - والحالة هذه - عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حدّ الحسن باصطلاحنا المولد الحادث، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري، ويمشي به مسلم وبالعكس، فهو داخل في أدنى مراتب الصحة،

(١) «شروط الأئمة الستة» ص ١٩.

(٢) «شروط الأئمة» لابن منده ص ٧٣.

(٣) «رسالته» ص ٢٥.

(٤) «تاريخ بغداد» ٥٧/٩، «شروط الأئمة الخمسة» ص ٦٨.

فإنه لو انحط عن ذلك، لخرج عن حد الاحتجاج، ولبقي متجاوزاً بين الضعف والحسن، فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه، وكان إسناده جيداً، سالمًا من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً يعضد كل إسنادهما الآخر، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يمشيه أبو داود، ويسكت عنه غالباً، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه، بل يوهنه غالباً، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارتة. والله أعلم^(١). اهـ.

وقال الذهبي في موضع آخر - بعد أن ذكر كلمة ابن داسة -: «قلت: وقال رَضِيَ اللَّهُ بِذَلِكَ^(٢)، فإنه يبين الضعيف الظاهر، ويسكت عن الضعيف المحتمل، فما سكت لا يكون حسناً عنده ولا بد، بل قد يكون فيه ضعف ما^(٣)».

وقال الحافظ ابن حجر - بعد أن ذكر قريباً من كلام الذهبي، وبعد أن ذكر أن أبا داود يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل: ابن لهيعة وصالح مولى التوأمة، ... ثم ذكر جماعة، قال -:

«فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم، ويتابعه على الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد

(١) «السير» ٢١٤/١٣.

(٢) كذا في المطبوع من تاريخ الإسلام، ولعل الصواب: «وفى: بذلك»، كما سبق في «السير».

(٣) «تاريخ الإسلام»، حوادث ووفيات سنة (٢٧٥هـ) ص ٣٦٠.

به، أو هو غريب فيتوقف فيه؟ لا سيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق، فينحط إلى قبيل المنكر، . . . - إلى أن قال -:

فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته، لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة، ويقدمها على القياس - إن ثبت ذلك عنه - والمعتمد على مجرد سكوته لا يرى الاحتجاج بذلك، فكيف يقلده فيه؟!.

وهذا جميعه إن حملنا قوله: «وما لم أقل فيه شيئاً فهو صالح» على أن مراده أنه صالح للحجة، وهو الظاهر، وإن حملناه على ما هو أعم من ذلك - وهو الصلاحية للحجة أو للاستشهاد أو للمتابعة - فلا يلزم منه أنه يحتج بالضعيف^(١). اهـ.

وقد تبع السخاوي شيخه على هذا التقرير في «فتح المغيث»^(٢).

وما ذكره الحافظان الذهبي وابن حجر، ذكره قبلهما - على وجه مختصر - الحافظ ابن طاهر المقدسي في رسالته «شروط الأئمة الستة»^(٣).

وخلاصة ما سبق أمران:

الأول: أن يحمل مراد أبي داود في عدم إخراجه عن المتروكين؛ أي: المتفق على تركهم، أو المتروك بحسب، اجتهاده ونظره.

الثاني: أن ما يسكت عنه أبو داود ليس على درجة واحدة، بل هو درجات أعلاها المخرج في الصحيحين، وأدناها الذي فيه وهن شديد، وعليه فلا ينبغي الاحتجاج بسكوته عليه، أو تقليده في ذلك. والله أعلم.

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» ٤٣٩/١ - ٤٤٤.

(٢) ٨٩/١ - ٩٣.

(٣) ص ١٩ - ٢٠.

المطلب الثاني

ترجمة الإمام أبي عيسى الترمذي

اسمه ونسبه :

هو محمد بن عيسى بن سَورَة - بفتح السين، والراء المهملتين بينهما واو ساكنة^(١) - بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى الترمذي .
هذا الذي عليه الأكثر في جرّ نسبه^(٢)، وممن نسبه هكذا :
المزي^(٣)، والذهبي^(٤)، وابن كثير^(٥)، وابن حجر^(٦)، وغيرهم .

مولده ووفاته :

أكثر الذين ترجموا للترمذي لا يذكرون تاريخاً محدداً لمولده! غير أن ابن الأثير^(٧) ذكر أنه ولد سنة (٢٠٩هـ) وهو موافق لقول الذهبي^(٨) إنه ولد سنة بضع ومائتين؛ لأن البضع يصدق على التسع .
وللذهبي قول آخر^(٩) وهو أنه ولد سنة (٢١٠هـ)، وهو قول قريب

(١) هكذا ضبطه ابن ماكولا في «الإكمال» ٣٩٦/٤، والفيروزآبادي في «القاموس» ص ٥٢٧.

(٢) ينظر في بيان ما وقع في اسمه من الاختلاف: «النفح الشذي» لابن سيد الناس ١٦٤/١، ١٦٨.

(٣) «تهذيب الكمال» ٢٦/٢٥٠.

(٤) «السير» ١٣/٢٧٠.

(٥) «البداية والنهاية» ١١/٧١.

(٦) «تهذيب التهذيب» ٩/٣٣٥.

(٧) «جامع الأصول» ١/١٩٣.

(٨) «تاريخ الإسلام»، حوادث ووفيات السنوات (٢٦١ - ٢٨٠هـ) ص ٤٥٩.

(٩) «السير» ١٣/٢٧١.

من الأول، إذ يحتمل أن يكون قد ولد في أواخر سنة (٢٠٩هـ) أو أوائل سنة (٢١٠هـ). والله أعلم.

أما وفاته، فقد أرخها المستغفري^(١) بقوله: «مات أبو عيسى الترمذي الحافظ ليلة الإثنين، لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب، سنة تسع وسبعين ومائتين»^(٢). ١هـ.

حياته العلمية:

الذي يظهر أن ابتداء الترمذي للطلب كان مبكراً، ويدل على ذلك أن أقدم شيوخ الترمذي وفاةً هو: أبو جعفر، محمد بن أبي الحسين جعفر السمناني القومسي المتوفى سنة ٢٢٠هـ^(٣)، وعلى هذا فيكون سماعه منه قبل بلوغه سن العشرين.

وفيما يتعلق برحلاته، فقد رحل الترمذي وطاف البلاد - كما قال المزي^(٤) وابن حجر^(٥) - ولكن لم تذكر المصادر التي وقفت عليها شيئاً عن ابتداء رحلته، ولا تحديد الأماكن التي مرَّ عليها، إلا أن المزي قال: «سمع خلقاً كثيراً، من الخراسانيين والعراقيين، والحجازيين، وغيرهم»^(٦).

وقد نصَّ الذهبي في «السير» على أنه لم يرحل إلى الشام ومصر^(٧)، ولم يترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، فهذا يوافق قول الذهبي.

(١) هو جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر، النصفى، المعروف بالمستغفري، مات سنة ٤٣٢هـ. له ترجمة في «السير» ١٧/٥٦٤.

(٢) «تهذيب الكمال» ٢٦/٢٥٢.

(٣) «تهذيب الكمال» ٢٥/١٣، «التقريب» ص ٤٧٢، رقم (٥٧٨٩).

(٤) «تهذيب الكمال» ٢٦/٢٥٠.

(٥) «تهذيب التهذيب» ٩/٣٣٥.

(٦) «تهذيب الكمال» ٢٦/٢٥٠.

(٧) «السير» ١٣/٢٧١.

ولما تقدمت السن بأبي عيسى رحمته الله رحل إلى بخارى، وحدث بها - كما ذكر ذلك محمد بن أحمد البخاري الملقب بـ (غنجار)^(١) في تاريخ بخارى^(٢) - .

ورحل أيضاً إلى بلدة NSF، وقرأ عليه كتابه الجامع بها، ذكر ذلك الحافظ عبد المؤمن بن خلف النسفي^(٣) .

ثناء الأئمة عليه :

الإمام أبو عيسى الترمذي ممن حظي بالثناء العاطر، والإطراء الجميل من قبل الأئمة، وعلى رأسهم شيخه الإمام البخاري، فقد قال الترمذي: «قال لي محمد بن إسماعيل: ما انتفعت بك، أكثر مما انتفعت بي»^(٤) .

وقال ابن حبان: «كان ممن جمع وصنف، وحفظ وذاكر»^(٥) .

وقال الخليلي: «الحافظ، ثقة متفق عليه، مشهور بالأمانة والعلم»^(٦) .

وقال الذهبي في «التذكرة»^(٧): «الإمام الحافظ»، وفي «السير»^(٨): «الحافظ العلم، الإمام، البارع» .

وقال ابن كثير: «أحد أئمة هذا الشأن في زمانه، وله المصنفات المشهورة»^(٩) .

(١) له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» ٣/ ١٠٥٢ .

(٢) «النفح الشذي» ١/ ١٦٥ .

(٣) «تاريخ الإسلام»، حوادث ووفيات السنوات (٢٦١ - ٢٨٠ هـ) ص ٤٦٠ .

(٤) «تهذيب التهذيب» ٩/ ٣٣٥ .

(٥) «الثقات» ٩/ ١٥٣ .

(٦) «الإرشاد» ٣/ ٩٠٤، ٩٠٥ .

(٧) ٢/ ٦٣٣ .

(٨) ١٣/ ٢٧٠ .

(٩) «البداية والنهاية» ١١/ ٧١ .

ومع شهرته وجلالته، فقد جهله ابن حزم في الفرائض من كتاب
«الإيصال»^(١)!

وقد توارد الأئمة في الرد عليه؛ كالذهبي^(٢)، وابن كثير، وابن
حجر^(٣).

وأكتفي هنا بنقل كلام ابن كثير حيث يقول: «وجهالة ابن حزم لأبي
عيسى الترمذي لا تضره... إن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم،
بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ:

وكيف يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل»^(٤)

شيوخه:

إن حرص الإمام الترمذي على الطلب منذ وقت مبكر، ورحلاته
الواسعة، أدّى ذلك كله إلى سماعه من شيوخ كثير، وقد تقدم آنفاً قول
المزي وأنه سمع من الخراسانيين والعراقيين، والحجازيين وغيرهم.
وقد قام بعض الباحثين^(٥) بتتبع شيوخ الترمذي، فبلغ عددهم
(٢٢١) مائتين وواحداً وعشرين شيخاً.

بيد أن أكبر شيوخه أثراً في نفسه وعلمه الإمام البخاري، حتى قال
عنه في أوائل كتاب «العلل» من «الجامع»: «ولم أر أحداً بالعراق، ولا
بخراسان في معنى العلل والتأريخ، ومعرفة الأسانيد كثير»^(٦) أحد أعلم

(١) كذا في «الميزان» ٦٧٨/٣، وفي «تهذيب التهذيب» ٣/٣٣٥: «الإيصال».

(٢) «الميزان» ٦٧٨/٣.

(٣) «تهذيب التهذيب» ٩/٣٣٥، وينظر: مقدمة «تحفة الأحوذى» ص ٢٧١.

(٤) «البداية والنهاية» ١١/٧١.

(٥) هو الباحث محمد حبيب الله، في كتابه «كشف النقاب عما يقوله الترمذي وفي
الباب» ٤٦/١ فما بعدها.

(٦) «جامع الترمذي» ٥/٦٩٤، وفي ط. التي حققها الدكتور بشار عواد ٦/٢٢٩، =

من محمد بن إسماعيل»^(١).

وعمله في كتابه «العلل الكبير» دليل واضح على ما ذكرت، فإن كثيراً من مادة هذا الكتاب استقاها من سؤالاته لشيخه البخاري.

ومن شيوخه الذين أخذ عنهم، ونصّ على أسمائهم في كتاب «العلل» من «الجامع»^(٢) وروى عنهم:

١ - محمد بن عثمان الكوفي^(٣)، وقد روى الترمذي عنه، عن عبيد الله بن موسى، أقوال الإمام سفيان الثوري.

٢ - مكتوم بن العباس الترمذي^(٤)، أبو الفضل، وقد روى الترمذي عنه، عن محمد بن يوسف الفريابي أقوال الثوري.

٣ - أبو مصعب الزهري^(٥)، وقد روى عنه، أقوال الإمام مالك بن أنس.

٤ - موسى بن حزام^(٦)، وقد روى عنه الترمذي، عن القعنبي، أقوال الإمام مالك بن أنس.

٥ - إسحاق بن موسى الأنصاري^(٧)، وقد روى عنه الترمذي، عن معن بن عيسى القزاز أقوال الإمام مالك بن أنس.

= وفي «شرح العلل» لابن رجب ٣٣٧/١، «كبير أحد»، وهو أولى.

(١) «جامع الترمذي» ٦٩٤/٥.

(٢) «الجامع» ٣٩٢/٥ - ٦٩٣.

(٣) له ترجمة في «السير» ٢٩٦/١٢.

(٤) له ترجمة في «تهذيب الكمال» ٤٦٤/٢٨، و«الميزان» ١٧٧/٤، وغيرها.

(٥) له ترجمه في «تذكرة الحفاظ» ٤٨٢/٢.

(٦) له ترجمة في «تهذيب الكمال» ٥٢/٢٩.

(٧) له ترجمة في «تاريخ بغداد» ٣٥٥/٦.

٦ - أحمد بن عبد الأعلى^(١)، وقد روى الترمذي عنه، عن أصحاب ابن المبارك أقوال ابن المبارك.

ثم ذكر بقية الطريق إلى ابن مبارك، لكنه لم يذكر من حدثه بها.
٧ - الحسن بن محمد الزعفراني بن الشافعي. وقد روى الترمذي عنه أكثر أقوال الشافعي في كتابه.

وقد روى بعضاً من أقواله عن بعض أصحاب الشافعي ومنهم:

٨ - أبو الوليد المكي^(٢)، عنه.

٩ - أبو إسماعيل الترمذي^(٣)، عن يوسف بن يحيى القرشي، عن الشافعي.

١٠ - إسحاق بن منصور^(٤)، وقد روى الترمذي عنه أقوال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.

فهؤلاء عشرة من شيوخه روى عنهم عن شيوخهم فقه بعض أئمة الحديث.

ومن شيوخه الذين روى عنهم: قتيبة بن سعيد، ومحمد بن العلاء، أبو كريب ومحمد بشار، والحسن بن علي الخلال، وهؤلاء وغيرهم اشترك مع أبي داود في الرواية عنهم^(٥).

تلاميذه:

الآخذون عن أبي عيسى كثر، وسأذكر هنا بعضهم، ثم أتبعهم برواة «الجامع»:

(١) لم أقف له على ترجمة.

(٢) لم أقف له على ترجمة.

(٣) له ترجمة في «تاريخ بغداد» ٣٦٢/٢، و«السير» ٢٥٨/١٢، وغيرها.

(٤) له ترجمة في «تاريخ بغداد» ٤٢/٢، و«السير» ٢٤٢/١٣، وغيرها.

(٥) سبق التعريف بهؤلاء عند ذكر شيوخ أبي داود.

١ - أحمد بن إسماعيل بن عامر السمرقندي^(١).

٢ - حماد بن شاكر بن سَوِيَّه، أبو محمد النسفي. المتوفى سنة ٣١١هـ. روى عن البخاري - وهو أحد رواة صحيحه - والترمذي، وعنه غير واحد^(٢).

٣ - علي بن عمر بن التقي بن كلثوم السمرقندي الוזاري^(٣).

رواة السنن:

١ - أبو العباس، محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي، رحل إلى أبي عيسى الترمذي لسمع الجامع منه، سنة ٢٦٥، وعمره حينذاك ستة عشرة سنة، ثم صارت الرحلة إليه بعد ذلك، فسَمِعَ الجامع منه، توفي سنة ٣٤٦هـ^(٤).

٢ - أبو سعيد، الهيثم بن كليب بن سريج الشاشي، صاحب المسند، المتوفى سنة ٣٣٥هـ^(٥). وقد ذكره فيمن روى الجامع، ابن خير في فهرسته^(٦)، والتجيب في برنامجه^(٧).

٣ - أبو حامد، أحمد بن عبد الله التاجر، المروزي، ذكره ابن خير فيمن روى الجامع عن الترمذي^(٨)، والتجيب^(٩)، ولم أظفر له بترجمة.

(١) ذكره المزي في «تهذيبه» ٢٦/٢٥١، ولم أظفر له بترجمة.

(٢) «السير» ١٥/٥.

(٣) ذكره المزي في «التهذيب» ٢٦/٢٥١، ولم أظفر له بترجمة.

(٤) «السير» ١٥/٥٣٧.

(٥) «السير» ١٥/٣٥٩.

(٦) ص ٩٩.

(٧) ص ١٠٣.

(٨) ص ٩٩.

(٩) ص ١٠٣.

٤ - أبو ذر، محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي، ذكر روايته ابن خير^(١).

٥ - أبو محمد، الحسن بن إبراهيم القطان^(٢)، ذكر روايته ابن خير^(٣).

مؤلفاته:

لقد ترك الإمام الترمذي بعده آثاراً نفع الله بها، وهذا بيان لهذه الكتب:

١ - كتاب «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل»، وهذا الاسم سماه به ابن خير في فهرسته^(٤)، وأيده عبد الفتاح أبو غدة^(٥).

وهذا الكتاب هو أشهر كتبه، بل هو أحد أصول الإسلام، وسيأتي الكلام عليه وعلى شرطه فيه بعد قليل.

٢ - الشمائل المحمدية. وهو مطبوع متداول.

٣ - العلل الكبير. وهو مطبوع متداول بترتيب أبي طالب القيسي.

وقد ذكر الحافظ ابن كثير أن الترمذي فرغ منه كان في يوم الأضحى سنة ٢٧٠هـ^(٦).

(١) ص ٩٩.

(٢) له ترجمة في «تاريخ الإسلام»، في وفیات سنة ٣٤٣هـ ص ٢٧٤.

(٣) ص ١٠٠.

(٤) ص ١٠٠.

(٥) وله في ذلك رسالة مفردة اسمها: «تحقيق اسمي الصحيحين، واسم جامع الترمذي». ينظر ص ٥٣ من تلك الرسالة.

(٦) «البدایة والنهاية» ١١/ ٧٢.

٤ - التاريخ: وقد ذكره في مؤلفاته جماعة من أهل العلم، منهم: غنجار^(١)، والإدريسي^(٢)، وابن النديم^(٣)، وسماء الخليلي: «الجرح والتعديل»^(٤).

٥ - كتاب الزهد: ذكره ابن حجر^(٥)، وقال إنه مفرد، ليميزه عن كتاب الزهد الذي في كتابه الجامع، وقال: «لم يقع لنا».

٦ - أسماء الصحابة: ذكره ابن كثير^(٦).

٧ - كتاب فيه الموقوف: كذا عبر عنه الترمذي في كتاب «العلل» من «الجامع»^(٧).

قال ابن رجب: «وكانه رَحِمَهُ اللهُ له كتاب مصنف أكبر من هذا، فيه الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة مذكورة كلها بالأسانيد، وهذا الكتاب وضعه للأحاديث المرفوعة، وإنما يذكر فيه من قليلاً من الموقوفات»^(٨).

كتابه السنن وشرطه فيه:

لقد لقي جامع الترمذي من الثناء والتقدير كالذي لقيه مؤلفه، ولقد أثنى الترمذي نفسه على جامع، ووصفه فقال: «صنفت هذا الكتاب، وعرضته على علماء الحجاز، والعراق، وخراسان فرضوا به، ومن كان

(١) «النفح الشذي» ١/١٦٤.

(٢) «النفح الشذي» ١/١٦٤.

(٣) في «فهرسته» ص ٣٢٥.

(٤) «الإرشاد» ٣/٩٠٥.

(٥) «تهذيب التهذيب» ٩/٣٣٦.

(٦) «البداية والنهاية» ١١/٧٢.

(٧) «الجامع» ٥/٦٩٣.

(٨) «شرح العلل» ١/٣٣٨.

هذا الكتاب - يعني الجامع - في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم^(١).

وقال ابن طاهر: «سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بهراة - وجرى بين يديه ذكر أبي عيسى الترمذي وكتابه - فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم^(٢)؛ لأن كتاب البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس^(٣)». اهـ.

وقال الذهبي: «في الجامع علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل^(٤)».

وقال في موضع آخر: «وفي كتابه ما صح إسناده، وما صلح، وما ضعف ولم يترك، وما وهى وسقط، وهو قليل يوجد في المناقب وغيرها^(٥)».

وعناية العلماء بشرحه، والتعليق عليه، ومناقشة الترمذي في أحكامه دليل عملي على مكانته، وللجامع شروح، ومختصرات كثيرة، ينظر فيها:

(١) «النفح الشذي» ١/ ١٨٤، «السير» ١٣/ ٢٧٤.

(٢) وفي كلامه ﷺ نظرٌ بين، فإن النفع الكبير إنما هو بالاختصار على الصحيح - وهو ما فعله الشيخان -؛ ولذا يقول الإمام مسلم في «صحيحه» ٤/ ١: «فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم، وإنما يرجى بعض المنفعة في الاستكثار من هذا الشأن، وجمع المكررات منه، لخاصة من الناس - ممن رزق فيه بعض التيقظ والمعرفة بأسبابه وعمله... - فأما عوام الناس - الذين هم بخلاف معاني الخاص من أهل التيقظ والمعرفة - فلا معنى لهم في طلب الكثير، وقد عجزوا عن معرفة القليل».

(٣) «شروط الأئمة الستة» ص ٢٤.

(٤) «السير» ١٣/ ٢٧٤.

(٥) «تاريخ الإسلام»، حوادث ووفيات السنوات من (٢٦١ - ٢٨٠هـ) ص ٤٦٢.

«تاريخ التراث العربي»^(١).

أما شرط الترمذي في جامعه:

فقد قال ابن طاهر: «وأما أبو عيسى الترمذي رَحِمَهُ اللهُ فكتبه وحده على أربعة أقسام: قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلماً.

وقسم على شرط الثلاثة، دونهما، كما بينا^(٢).

وقسم أخرجه للضدية وأبان عن علته، ولم يغفله.

وقسم رابع، أبان هو عنه فقال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء.

وهذا شرط واسع، فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه سواء صح طريقه أو لم يصح، وقد أراح عن نفسه الكلام، فإنه شفى في تصنيفه، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه^(٣). اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب - وهو أحد شراح الترمذي - مبيناً شرط الترمذي في كتابه:

«واعلم أن الترمذي رَحِمَهُ اللهُ خرّج في كتابه الحديث الصحيح

(١) لفؤاد سزكين ٣٠٢/١ - ٣٠٤.

(٢) مراده بذلك، أبو داود، والترمذي، والنسائي؛ لأنه سبق أن ذكر أن أحاديث أبي داود على ثلاثة أقسام، القسم الثاني منها: «صحيح على شرطهم، حكى أبو عبد الله ابن منده، أن شرط أبي داود، والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد، من غير قطع ولا إرسال، ويكون هذا من القسم الصحيح...» اهـ. وينظر: «شروط الأئمة» لابن منده ص ٧٣.

(٣) «شروط الأئمة الستة» ص ٢٦.

والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب كما سيأتي.

والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، ولا أعلمه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد، إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق، أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي، نعم، قد يخرج عن سيء الحفظ، وعمن غلب على حديثه الوهم، ويبين ذلك غالباً، ولا يسكت عنه.

وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة، مع السكوت على حديثهم؛ كإسحاق بن أبي فروة، وغيره...، والترمذي رحمته الله يخرج حديث الثقة الضابط ومن يهم قليلاً، ومن يهم كثيراً، ومن يغلب على حديثه الوهم يخرج حديثه نادراً، ويبين ذلك، ولا يسكت عنه...، وأبو داود قريب من الترمذي في هذا، بل هو أشد انتقاداً للرجال منه^(١). اهـ.

(١) «شرح العلل» ٦١١/٢ - ٦١٣.

المطلب الثالث

ترجمة الإمام أبي عبد الرحمن النسائي

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي بن سفيان بن بحر بن دينار^(١) الخراساني، النسائي - بفتح النون والسين المهملة - نسبة إلى (نسا) بلد في خراسان^(٢).

مولده ووفاته:

ولد سنة ٢١٥ هـ، وبذلك جزم الذهبي، وتبعه السبكي^(٣).
وقد سأل أبو بكر ابن الإمام الدميّاطي؛ الإمام أبا عبد الرحمن النسائي عن ولادته فقال: يشبه أن يكون سنة خمس عشرة ومائتين^(٤).

حياته العلمية:

«ارتحل النسائي رحلة واسعة جامعة، فسافر في الطلب والجمع، وطاف البلاد طلباً لعلو الإسناد، فسمع بخراسان، وبنيسابور، وبالبصرة،

(١) «ذيل تاريخ بغداد» ٤٨/١٩، «وفيات الأعيان» ٧٧/١، «تهذيب الكمال» ١/٣٢٨، «تذكرة الحفاظ» ٦٩٨/٢، «السير» ١٢٥/١٤، «طبقات السبكي» ٣/١٤، وقد وقع في «وفيات الأعيان»: أحمد بن علي بن شعيب بن علي، وهو خلاف سائر المصادر التي ترجمت له..

(٢) «معجم البلدان» ٢٨٢/٥، «الأنساب» ٤٨٣/٥، «تذكرة الحفاظ» ٦٩٨/٢.

(٣) «تذكرة الحفاظ» ٦٩٨/٢، «السير» ١٢٥/١٤، «الطبقات للسبكي» ٣/١٤.

(٤) «تهذيب الكمال» ٣٣٨/١، «بغية الراغب المتمني في ختم النسائي» ص ٩٧،

وبمصر، وبالكوفة، وببغداد وبالحجاز، وببيت المقدس، وبدمشق، وبحلب، وبالمصيصة^(١)، وبالعراق، ومرو والجزيرة، وغيرها^(٢).

والنسائي طلب العلم في صغره، فارتحل إلى قتيبة في سنة ثلاثين ومائتين فأقام عنده ببغداد سنةً وشهرين، فأكثر عنه^(٣)، وهذا يعني أنه لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره ولا يبعد أن يكون قد طلب العلم قبل ذلك، على عادة الطلاب آنذاك، في جمع حديث شيوخ بلد الطالب، ثم الرحلة بعد ذلك.

لقد كان لهذا التقدم في الطلب، وسعة الرحلة؛ أثره في كثرة ونوعية شيوخ النسائي، إذ سمع من الكبار - كما سيأتي ذكر بعضهم - ولذلك قال الحافظ ابن حجر: «سمع من خلائق لا يحصون»^(٤).

ثناء الأئمة عليه:

إن من أفنى عمره في طلب هذا العلم الشريف، والرحلة، والتصنيف، والذب عن السنة بنقد الزائف، وتبيين الأصيل، من كانت هذه حاله - وهي حال أبي عبد الرحمن النسائي - ليس بمستغرب أن يُمدح ويُثنى عليه، وهذا ما وقع للإمام النسائي فمما قيل فيه، ما ذكره ابن عدي في «الكامل» حيث قال:

«سمعت منصوراً الفقيه، وأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي يقولان: أبو عبد الرحمن النسائي، إمام من أئمة المسلمين»^(٥).

(١) في «الأنساب» ٥/١٣٥: بكسر الميم والياء المنقوطة باثنتين من تحتها بين الصادين المهملتين، الأولى مشددة.

(٢) «السير» ١٤/١٢٥.

(٣) «تهذيب الكمال» ١/٣٣٨، «السير» ١٤/١٢٧، «بغية الراغب» ص ٩٨ - ١٠٠.

(٤) «تهذيب التهذيب» ١/٣٥.

(٥) «الكامل في ضعفاء الرجال» ١/١٣٧.

وقال أيضاً: «أخبرني محمد بن سعد البارودي، قال: ذكرت لقاسم المطرز أبا عبد الرحمن النسائي، فقال: هو إمام، أو يستحق أن يكون إماماً، أو كما قال»^(١).

وقال الحاكم: «سمعت أبا علي الحافظ غير مرة، يذكر أربعة من أئمة المسلمين، فيبدأ بأبي عبد الرحمن»^(٢).

وقال الحاكم أيضاً: «سمعت علي بن عمر الحافظ غير مرة يقول: أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره»^(٣).

وقال الدارقطني - لما سأله السلمي - من يقدم إذا حدث ابن خزيمة أو النسائي؟ فقال: «النسائي؛ لأنه أسند، على أنني لا أقدم على النسائي أحداً، وإن كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً، معدوم النظر، قال: وسمعت أبا طالب يقول: من يصبر على ما صبر عليه أبو عبد الرحمن، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة، فما حدث بها، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة»^(٤).

وقال المزي: «أحد الأئمة المبرزين، والحفاظ المتقنين، والأعلام المشهورين»^(٥).

وقال الذهبي: «الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث»^(٦).

(١) «الكامل» ١/١٣٨.

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص ٨٢.

(٣) «معرفة علوم الحديث» ص ٨٣.

(٤) «سؤالات السلمي» ص ١١٣ - ١١٥، رقم (٣٣)، «السير» ١٤/١٣١.

(٥) «تهذيب الكمال» ١/٣٢٩.

(٦) ينظر على سبيل المثال: «تهذيب الكمال» ١/٣٣٣ وما بعدها، و«بغية الراغب المتمني» ص ١٠٦، و«القول المعتبر» ص ٧٠، و«الحطة» ص ٢٥٣.

والثناء عليه أكثر من أن يحصر، والمقصود هنا الإشارة إلى شيء من ذلك^(١).

شيوخه :

سبق أن الإمام أبا عبد الرحمن كان واسع الرحلة، كثير الأخذ عن الشيوخ، وسأذكر طائفة من أهم شيوخه، وهم - على ترتيب حروف المعجم - كما يلي :

- ١ - أحمد بن منيع، أبو جعفر البغوي، توفي سنة ٢٤٤هـ^(٢).
- ٢ - إسحاق بن راهوية، الحنظلي، المتوفى سنة ٢٣٨هـ^(٣).
- ٣ - الحسين بن منصور السلمي، المتوفى سنة ٢٣٨هـ^(٤).
- ٤ - سويد بن نصر المروزي، المتوفى سنة ٢٤٠هـ^(٥).
- ٥ - عمرو بن زرارة الكلابي، المتوفى سنة ٢٣٨هـ^(٦).
- ٦ - عمرو بن علي الفلاس، أبو حفص، المتوفى سنة ٢٤٩هـ^(٧).
- ٧ - عيسى بن حماد، المشهور بـ(زغبة)، المتوفى سنة ٢٤٨هـ^(٨).
- ٨ - قتيبة بن سعيد، المتوفى سنة ٢٤٠هـ^(٩).

(١) «السير» ١٤/١٢٥.

(٢) «التقريب» ص ٨٥ رقم (١١٤).

(٣) «التقريب» ص ٩٩ رقم (٣٣٢).

(٤) «التقريب» ص ١٦٨ رقم (١٣٥٢).

(٥) «التقريب» ص ٢٦٠ رقم (٢٦٩٩).

(٦) «التقريب» ص ٤٢١ رقم (٥٠٣٢).

(٧) «التقريب» ص ٤٢٤ رقم (٥٠٨١).

(٨) «التقريب» ص ٤٣٨ رقم (٥٢٩١).

(٩) «التقريب» ص ٤٥٤ رقم (٥٥٢٢).

٩ - محمد بن العلاء، أبو كريب، المتوفى سنة ٢٤٧هـ^(١).

١٠ - هشام بن عمار بن نصير، المتوفى سنة ٢٤٠هـ^(٢).

وغير هؤلاء كثير، وقد استوعب شيوخه في السنن الحافظ ابن عساكر في «المعجم المشتمل».

تلاميذه:

ما قيل في كثرة شيوخ أبي عبد الرحمن، يقال أيضاً في تلاميذه، إذ أقبل عليه الطلاب من كل مكان، ليستفيدوا منه، ويكتبوا عنه، ومن هؤلاء التلاميذ: رواة السنن - الذين سأقتصر على بعضهم - مرتبين على حروف المعجم:

١ - أبو بكر، أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري الحافظ، المعروف بابن السني، المتوفى سنة ٣٦٤هـ^(٣).

٢ - أبو الحسن، أحمد بن محمد بن أبي التمام^(٤).

٣ - أبو بكر، أحمد بن محمد بن المهندس^(٥) المتوفى سنة ٣٨٥هـ، إلا أن الحافظ الذهبي قال عن ابن المهندس: «وكان مكثراً، وأخطأ من قال: إنه سمع من النسائي»^(٦).

٤ - أبو علي، الحسن بن الخضر بن عبد الله الأسيوطي^(٧)، المتوفى سنة ٣٦١هـ.

(١) «التقريب» ص ٥٠٠ رقم (٦٢٠٤).

(٢) «التقريب» ص ٥٧٣ رقم (٧٣٠٣).

(٣) له ترجمة في: «تذكرة الحفاظ» ٩٣٩/٣، «السير» ٢٥٥/١٦، وغيرهما

(٤) له ترجمة في: «تاريخ علماء أهل مصر» ص ٣٣ رقم (٨١).

(٥) له ترجمة في: «السير» ٤٦٢/١٦.

(٦) «السير» ٤٦٢/١٦.

(٧) له ترجمة في: «السير» ٧٥/١٦.

- ٥ - أبو محمد، الحسن بن رشيق العسكري^(١)، المتوفى سنة ٣٧٠هـ.
- ٦ - أبو القاسم، حمزة بن محمد الكنانى الحافظ^(٢)، المتوفى سنة ٣٥٧هـ.
- ٧ - أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني^(٣)، صاحب المعاجم المشهورة، المتوفى سنة ٣٦٠هـ.
- ٨ - عبد الكريم النسائي، ابن الإمام أبي عبد الرحمن صاحب الترجمة^(٤).
- ٩ - أبو الحسن، محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيويه النيسابوري^(٥).
- ١٠ - أبو بكر، محمد بن معاوية الأندلسي، ابن الأحمر^(٦)، المتوفى سنة ٣٥٨هـ.
- وهناك آخرون رووا عنه السنن أيضاً، ذكرهم السخاوي في «البغية»^(٧).

مؤلفاته:

كان أبو عبد الرحمن النسائي، من الأئمة المكثرين من

-
- (١) له ترجمة في: «تذكرة الحفاظ» ٢/٣٥٩، و«السير» ١٦/٢٨٠.
- (٢) له ترجمة في: «تذكرة الحفاظ» ٣/٩٣٢، و«السير» ١٦/١٧٩، وغيرها.
- (٣) له ترجمة في: «وفيات الأعيان» ٢/٤٠٧، و«السير» ١٦/١١٩، و«البداية والنهاية» ١١/٢٨٧، وغيرها.
- (٤) لم أظفر له بترجمة.
- (٥) له ترجمة في: «السير» ١٦/١٦٠.
- (٦) له ترجمة في: «السير» ١٦/٦٨، و«النجوم الزاهرة» ٤/٢٨. وللحافظ السخاوي ختم على روايته اسمه: «القول المعتبر»، وهو مطبوع بتحقيق جاسم الفجي.
- (٧) تنظر: «البغية» ص ٥١، ١٣٣ - ١٣٨، و«القول المعتبر» ص ٦٠ - ٦٢.

التصنيف^(١)، وقد قام بعض الباحثين^(٢) بإحصاء مصنفات النسائي، فبلغت (٣١) واحداً وثلاثين مصنفاً.

ومن هذه المصنفات:

- ١ - السنن الصغرى - وسيأتي الحديث عنها وعن شرطه فيها - .
 - ٢ - السنن الكبرى .
 - ٣ - مسند علي رضي الله عنه .
 - ٤ - الكنى .
 - ٥ - فضائل الصحابة .
 - ٦ - كتاب الضعفاء والمترولين .
 - ٧ - الإخوة والأخوات .
 - ٨ - مسند منصور بن زاذان .
 - ٩ - غرائب الزهري .
 - ١٠ - منسك على مذهب الشافعي .
- وغيرها من الكتب . والله أعلم .

كتابه السنن وشرطه فيه :

لقد حظي كتاب أبي عبد الرحمن النسائي - كسابقه - بالثناء والإعجاب من قبل أهل العلم، وخاصة أن شرطه في الرجال أقوى من شرط أبي داود، والترمذي - كما سيأتي في الحديث عن شرطه - ومن ذلك :

(١) «القول المعتبر» ص ٧٧، و«بغية الراغب» ص ٩٦.

(٢) هو الدكتور: فاروق حمادة، في تحقيقه لكتاب «عمل اليوم والليلة» ص ٢٨ - ٣٨.

أن جماعة من الأئمة أطلق عليها اسم الصحة، ومنهم: الحاكم، وأبو علي بن السكن، والخطيب البغدادي، وأبو طاهر السلفي، وأبو علي النيسابوري، وابن عدي، والدارقطني، وابن منده، وعبد الغني بن سعيد، والخليلي، وغيرهم، كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر^(١).

إلا أن ابن الصلاح^(٢)، والعراقي، لم يرتضيا ذلك، فقد قال العراقي في «الألفية»:

ومن عليها أطلق الصحيحاً فقد أتى تساهلاً صريحاً^(٣)

قال السخاوي - مبيناً سبب ذلك -:

«لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفاً، أو منكراً أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف...، وبالجمله فكتاب النسائي أقلها - بعد الصحيحين - حديثاً ضعيفاً، ولذلك قال ابن رشيد: إنه أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنها ترصيفاً، وهو جامع بين طريقتي البخاري ومسلم، مع حظ وافر من بيان العلل، بل قال بعض المكين من شيوخ ابن الأحمر: إنه أشرف المصنفات كلها، وما وضع في الإسلام قبله، انتهى»^(٤). اهـ.

ومما ينبه عليه هنا، أن إطلاق اسم الصحة ليس خاصاً بسنن النسائي، بل قد أطلق اسم الصحة على غيره، فقد أطلق اسم الصحة على سنن أبي داود، وعلى جامع الترمذي لكن أكثر ما وقفت عليه، هو إطلاقها على سنن النسائي، ولذلك أوردته هنا.

(١) «النكت» ١/ ٤٨١، ٤٨٢.

(٢) «علوم الحديث» ص ٤٤.

(٣) «الألفية مع شرحها فتح المغيث» للسخاوي ١/ ٧٨، وينظر: «التقييد والإيضاح» ص ٦١، و«فتح المغيث» للعراقي ص ٤٥.

(٤) «فتح المغيث» ١/ ١٠٠، ١٠١، وينظر: «بغية الراغب» ص ٩٠، و«القول المعتبر» ص ٤٩ - ٥٦.

وقد سبق أن أشرت في مقدمة الرسالة - ضمن أسباب اختيار الموضوع - أن بعض أهل العلم، أطلق الصحة على بعض السنن، وأن هذا لا يصح لما سبق في كلام السخاوي.

وقال أبو الحسن المعافري^(١): «إذا نظرت إلى ما يخرج به أهل الحديث، فما خرج به النسائي أقرب إلى الصحة مما خرج به غيره»^(٢).

وقال ابن الأحمر^(٣) - أحد رواة السنن -: «قال النسائي: كتاب السنن كله صحيح، وبعضه معلول، إلا أنه لم يبين علته»^(٤)، والمنتخب منه المسمى المجتبى، صحيح كله»^(٥).

وقال ابن حجر: «وبالجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود، والترمذي، ...»^(٦). اهـ.

أما شرطه في كتابه:

فقد سبق في الكلام على شرط أبي داود، والترمذي، وما تقدم آنفاً من الكلام على كتابه إشارات إلى قوة شرطه، ويضاف هنا ما وقفت عليه من كلام أهل العلم بخصوص كتاب النسائي.

فقد نقل ابن طاهر المقدسي عن أحمد بن محبوب الرملي قوله: «سمعت أبا عبد الرحمن بن شعيب النسائي يقول: لما عزمت على جمع

(١) له ترجمة في: «السير» ١٧/١٥٨.

(٢) «النكت» ١/٤٨٤، «القول المعتبر» ص ٥١.

(٣) سبقت الإحالة على مصادر ترجمته عند ذكر رواية السنن.

(٤) وفي هذا الإطلاق نظرٌ، فإنه أبان عن علل بعضها.

(٥) هكذا جاءت العبارة في «النكت» ١/٤٨٤.

(٦) «النكت» ١/٤٨٤.

كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم، فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم.

قال ابن طاهر: سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني - بمكة - عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه! فقال: يا بني إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم^(١).

علق الذهبي بقوله: «صدق، فإنه لين جماعة من رجال صحيح البخاري ومسلم»^(٢).

وقال ابن منده: سمعت محمد بن سعد البارودي - بمصر - يقول: «كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، ...»^(٣). اهـ.

لكن علق العراقي^(٤)، وابن حجر^(٥)، والسخاوي^(٦) على هذا الكلام بأن مراده إجماعاً خاصاً، قال ابن حجر: «وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط ... - ثم ذكر جملة من الطبقات ثم قال - وقال النسائي لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه - قال ابن حجر - فأما إذا وثقه ابن مهدي، وضعفه يحيى القطان - مثلاً - فإنه لا يترك، لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد.

(١) «شروط الأئمة الستة» ص ٢٦.

(٢) «السير» ١٣١/١٤.

(٣) «شروط الأئمة» لابن منده ص ٧٣.

(٤) «فتح المغيث» للسخاوي ٨٧/١، ٩٨.

(٥) «النكت» ٤٨٢/١.

(٦) «بغية الراغب» ص ٥٤.

وإذا تقرر ذلك ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود، والترمذي، تجنب النسائي إخراج حديثه...، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين»^(١). اهـ.

قال السخاوي معلقاً على كلمة النسائي التي أوردها شيخه:

«ومن ثمَّ خرَّج لعبد الله بن عثمان بن خثيم، وقال - أي النسائي -: إن يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي لم يتركاه، وقال علي بن المديني: إنه منكر الحديث وكأن علي بن المديني خلق للحديث»^(١). اهـ.

ومن شدة تحري النسائي في كتابه أنه إذا أخرج للضعيف اعتذر عن ذلك، وبين سبب إخراجه، فقد أخرج حديثاً من طريق سعيد بن سلمة، ثم قال: «سعيد بن سلمة شيخ ضعيف، وإنما أخرجناه للزيادة في الحديث»^(٢).

فإن قيل: لم أخروا كتاب النسائي عن كتاب أبي داود والترمذي مع قوة شرطه؟

أجاب عن ذلك السخاوي بقوله: ولكن إنما أخروه عن أبي داود والترمذي - فيما يظهر - لتأخره عنهما وفاة، بل هو آخر أصحاب الكتب الستة وفاةً وأسنهم، لم يعمر منهم أحد كتعميره»^(٣).

(١) المصدر السابق، وكلام النسائي الذي ذكره السخاوي في: «السنن» ٢٤٨/٥، كتاب مناسك الحج، باب الخطبة قبل يوم التروية، ح (٢٩٩٣).

(٢) «السنن الصغرى» ٢٥٨/٨، كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من الحزن، ح (٥٤٥٣).

(٣) «بغية الراغب» ص ٩٠.

المطلب الرابع

ترجمة الإمام أبي عبد الله ابن ماجه

اسمه ونسبه:

هو محمد بن يزيد، الرَّبَّعِيُّ - بفتح الراء والباء المنقوطة، بواحدة وفي آخرها العين المهملة - مولى لربيعة^(١)، أبو عبد الله ابن ماجه - بفتح الميم والجيم وبينها ألف وفي الآخر هاء ساكنة^(٢) - القزويني. وقد اختلف أهل العلم في «ماجه»، هل هو لقب لأبيه أم لأمه أم لجده؟ والذي عليه الأكثر أنه لقب لأبيه يزيد^(٣).

مولده ووفاته:

ولد ابن ماجه سنة ٢٠٩هـ، كما حكى ذلك هو عن نفسه، فيما رواه عنه تلميذه جعفر بن إدریس، وذكر ابن إدریس أنه توفي يوم الإثنين، ودفن يوم الثلاثاء، لثمان بقين من شهر رمضان من سنة ٢٧٣هـ، وله أربع وستون سنة رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة^(٤). وقيل إنه مات سنة ٢٧٥هـ، والأول أصح كما ذكر ذلك تلميذه،

(١) «الأنساب» ٤٣/٣.

(٢) «وفيات الأعيان» ٢٧٩/٤.

(٣) ينظر: «تهذيب التهذيب» ٤٥٨/٩، «الحطة» ص ٢٥٥، و«الإمام ابن ماجه وكتابه السنن» ص ١٦٩، ١٧٠.

(٤) ينظر: «شروط الأئمة الستة» لابن طاهر ص ٢٤، «وفيات الأعيان» ٢٧٩/٤، «تهذيب الكمال» ٤١/٢٧، «سير أعلام النبلاء» ٢٧٧/١٣، «تذكرة الحفاظ» ٦٣٦/٢، «تاريخ الإسلام» ص ٢٢٤.

وهو الذي صححه الذهبي^(١).

حياته العلمية:

بدأ ابن ماجه بطلب العلم، فرحل وطوّف البلدان، للأخذ عن الشيوخ في سن متقدمة، فسمع بخراسان، والكوفة، والبصرة، والري، والحجاز، ومصر، والشام وغيرها من البلاد^(٢).

وبالنظر في تاريخ وفاة قدماء شيوخه - وسيأتي ذكر بعضهم - نجد أن ابن ماجه قد بدأ بطلب الحديث وعمره في حدود العشرين أو بعدها بقليل.

فمن قدماء شيوخه وكبارهم - الذين أخذ عنهم - الحافظ محمد بن عبد الله بن نمير الكوفي^(٣) الذي توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين، ومثله في سنة الوفاة شيخه الآخر: الحافظ أبو خيثمة، زهير بن حرب النسائي نزيل بغداد^(٤)، وهذا يعني أنه حين مات هذان كان عمره قرابة خمس وعشرين سنة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار طريقة طلاب العلم في ذلك الوقت، والتي أشرت إليها في ترجمة الإمام أبي داود، من البدء في الأخذ عن شيوخ البلد، ثم الارتحال بعد إلى الأقطار، - إذا استحضرنّا هذا - كان ما ذكرته من تحديد بداية طلبه للعلم قريباً. والله أعلم.

(١) «السير» ٢٧٩/١٣.

(٢) ينظر: «وفيات الأعيان» ٢٧٩/٤، «معجم البلدان» ٣٤٤/٤، «تهذيب الكمال» ٤٠/٢٧، «السير» ٢٧٩/١٣، «تهذيب التهذيب» ٤٥٨/٩.

(٣) له ترجمة في: «تاريخ بغداد» ٤٢٩/٥، و«السير» ٤٥٥/١١، وغيرهما.

(٤) له ترجمة في: «تاريخ بغداد» ٤٨٢/٥، و«تذكرة الحفاظ» ٤٣٧/٢، و«السير» ٤٨٩/١١، وغيرهما.

ثناء الأئمة عليه :

لقد حظي الإمام ابن ماجه بثناء الأئمة الذين جاءوا بعده، فمن ذلك، قول الحافظ أبي يعلى الخليلي: «هو ثقة كبير، متفق عليه، يحتج به، له معرفة بالحديث وحفظ...»^(١).

وقال ابن الأثير: «وكان عاقلاً إماماً»^(٢).

وقال الذهبي: «الحافظ، الكبير، الحجة، المفسر، ...»^(٣). اهـ.

وقال في موضع آخر: «الحافظ أبو عبد الله ابن ماجه القزويني، مصنف السنن والتفسير والتاريخ، محدث قزوين غير مدافع»^(٤).

وقال ابن كثير: «صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالة على عمله وعلمه وتبحره، واطلاعه، واتباعه للسنن في الأصول والفروع»^(٥). اهـ.

شيوخه :

كتاب السنن لابن ماجه، يدل على سعة رحلته، وكثرة شيوخه، وقد استوعبهم الحافظ ابن عساكر في كتابه «المعجم المشتمل»، كما قام الشيخ محمد بن عبد الرشيد النعماني باستقصاء شيوخ ابن ماجه في «السنن» و«التفسير»، ورتبهم على بلادهم فبلغ عددهم ثلاثمائة وعشرة رجال، قال النعماني: «وكلهم مترجمون في تهذيب الكمال...»^(٦).

(١) «شروط الأئمة الستة» ص ٢٥، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٣٦.

(٢) «الكامل في التاريخ» ٦/ ٤٤٣.

(٣) «السير» ١٣/ ٢٧٧.

(٤) «تاريخ الإسلام»، وفيات سنة ٢٧٣هـ، ص ٤٦٨.

(٥) «البداية والنهاية» ١١/ ٥٦.

(٦) ذكر ذلك في كتابه «الإمام ابن ماجه وكتابه السنن» ص ١٧٣.

وسأقتصر في هذا المقام على ذكر بعضهم مرتبين على حروف المعجم:

١ - جبارة بن المغلس، الحمانى، أبو محمد الكوفى، توفى سنة ٢٤١هـ^(١).

٢ - حميد بن مسعدة بن المبارك السامى، أو الباهلى، توفى سنة ٢٤٤هـ^(٢).

٣ - زهير بن حرب بن شداد، أبو خيثمة النسائى، توفى سنة ٢٣٤هـ^(٣).

٤ - عبد الله بن محمد بن أبى شيبه، أبو بكر ابن أبى شيبه الكوفى، صاحب المصنّف، توفى سنة ٢٣٥هـ^(٤).

٥ - عثمان بن أبى شيبه، أبو الحسن، توفى سنة ٢٣٩هـ^(٥).

٦ - علي بن محمد الطنافسى، وقد أكثر عنه فى سننه، توفى سنة ٢٣٣، وقيل سنة ٢٣٥هـ^(٦).

٧ - محمد بن رمح بن المهاجر التجيبى مولاهم، المصرى، توفى سنة ٢٤٢هـ^(٧).

٨ - محمد بن عبد الله بن نمير الهمدانى، الكوفى، أبو

(١) «التقريب» ص ١٣٧ رقم (٨٩٠).

(٢) «التقريب» ص ١٨٢ رقم (١٥٥٩).

(٣) «التقريب» ص ٢١٧ رقم (٢٠٤٢).

(٤) «التقريب» ص ٣٢٠ رقم (٣٥٧٥).

(٥) «التقريب» ص ٣٨٦ رقم (٤٥١٣).

(٦) «التقريب» ص ٤٠٥ رقم (٤٧٩١).

(٧) «التقريب» ص ٤٧٨ رقم (٥٨٨١).

عبد الرحمن، مات سنة ٢٣٤هـ^(١).

٩ - مصعب بن عبد الله بن مصعب، أبو عبد الله الزبيري، المدني،
نزىل بغداد، توفي سنة ٢٣٦هـ^(٢).

١٠ - هشام بن عمار بن نصير، السلمي، الدمشقي، الخطيب،
مات سنة ٢٤٥هـ على الصحيح^(٣).

تلاميذه:

لقد أخذ عن ابن ماجه تلاميذ كثيرون، وسأذكر بعضهم، ثم أتبعهم
بمن وقفت عليه ممن روى السنن عنه، وهم على - ترتيب حروف
المعجم -:

١ - أحمد بن روح البغدادي الشعراني، أبو الطيب^(٤).

٢ - أحمد بن محمد بن حكيم بن المديني الأصبهاني^(٥).

٣ - جعفر بن إدريس القزويني^(٦).

أما رواة السنن عنه - الذين وقفت عليهم - فهم على النحو التالي:

١ - إبراهيم بن دينار الحَوْشَبِي الهَمْدَانِي،^(٧) وهو ممن روى السنن
عن ابن ماجه كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر^(٨).

(١) «التقريب» ٤٩٠ رقم (٦٠٥٣).

(٢) «التقريب» ص ٥٣٣ رقم (٦٦٩٣).

(٣) «التقريب» ص ٥٧٣ رقم (٧٣٠٣).

(٤) له ترجمة في: «تاريخ أصبهان» ١/١٤٦ رقم (١٠١).

(٥) له ترجمة في: «طبقات المحدثين» بأصبهان ٤/٢٧.

(٦) له ترجمة في: «لسان الميزان» ٢/١١٠.

(٧) لم أظفر له بترجمة.

(٨) «تهذيب التهذيب» ٩/٤٥٨.

٢ - أحمد بن إبراهيم القزويني، جد الحافظ أبي يعلى الخليلي، توفي سنة ٣٢٧هـ^(١).

٣ - حامد الأبهري، أبو بكر^(٢)، وهو ممن روى السنن عن ابن ماجه، كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر عن الرافعي في «تاريخ قزوين»^(٣).

٤ - سليمان بن يزيد القزويني الفامي - فاء ثم ألف ثم ميم -^(٤) وهو ممن روى السنن عن ابن ماجه، نقله ابن حجر عن الرافعي، كما تقدم قبل قليل، وقد توفي سنة ٣٣٩هـ.

٥ - سعدون، هكذا اقتصر الحافظ ابن حجر على ذكر اسمه فقط^(٥) وأنه ممن روى السنن عن ابن ماجه.

٦ - علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر، أبو الحسن بن القطان، القزويني^(٦)، وهو صاحب الزيادات على سنن ابن ماجه^(٧)، صاحب رحلة واسعة، توفي سنة ٣٤٥هـ.

٧ - محمد بن عيسى، أبو جعفر الصفار^(٨)، ممن روى السنن عن ابن ماجه، كما ذكره ابن حجر عن الرافعي في تاريخه، وقد تقدم آنفاً.

(١) ترجم له حفيده أبو يعلى في «الإرشاد» ٧٦٥/٢ رقم (٦٣١).

(٢) لم أظفر له بترجمة.

(٣) «تهذيب التهذيب» ٤٥٨/٩.

(٤) له ترجمة في: «سير أعلام النبلاء» ٤٠٥/١٥.

(٥) «تهذيب التهذيب» ٤٥٨/٩، ولم أظفر له بترجمة.

(٦) له ترجمة في «الإرشاد» للخليلي ٧٣٥/٢ رقم ٥٦٠، و«سير أعلام النبلاء» ١٥/

٤٦٣، و«تذكرة الحفاظ» ٨٥٦/٣، وغيرهما.

(٧) وهي مطبوعة، جمعها وحققها شيخنا الدكتور: مسفر بن غرم الله الدميني.

(٨) له ترجمة في: «الإرشاد» ٧١٧/٢ رقم (٥٢٦).

مؤلفاته :

كل من ترجم لابن ماجه وذكر مؤلفاته، لم يزد على ثلاثة مصنفات - فيما وقفت عليه - وهي :

١ - السنن، وسيأتي الكلام عليها بعد قليل.

٢ - التفسير، وقد ذكره ابن كثير فقال: «لابن ماجه تفسير حافل»^(١)، وذكره غيره أيضاً.

٣ - التاريخ، وقد ذكره غير واحد، ومنهم ابن طاهر المقدسي، حيث قال: «ورأيت بقزوين له تاريخاً على الرجال والأمصار، من عهد الصحابة إلى عصره»^(٢). اهـ.

وسبق أنفاً قول الذهبي: «مصنف السنن، والتفسير، والتاريخ».

وقال ابن كثير: «لابن ماجه تفسير حافل، وتاريخ كامل من لدن الصحابة إلى عصره»^(٣). اهـ.

كتابه السنن وشرطه فيه:

كتاب السنن لابن ماجه أثنى عليه جمع من أهل العلم، إلا أنهم انتقدوه في إخراج الواهيات، والمناكير - كما سيأتي -.

ونظراً لتداخل كلام أهل العلم في الثناء على الكتاب، ونقدهم له، فسأسوق كلامهم فيه، ثم أذكر في النهاية خلاصة ما قيل.

وأول من أثنى على الكتاب الإمام أبو زرعة الرازي حين عرضه عليه ابن ماجه، قال ابن ماجه: «عرضت هذه السنن على أبي زرعة

(١) «البداية والنهاية» ٥٦/١١.

(٢) «شروط الأئمة الستة» ص ٢٤.

(٣) «البداية والنهاية» ٥٦/١١.

الرازي فنظر فيه وقال: أظن إن وقع هذا بأيدي الناس، تعطلت هذه الجوامع، أو أكثرها. ثم قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف، أو نحو ذا»^(١).

وهذه القصة تحتاج إلى البحث عن ثبوتها، وإن ثبتت فتحتاج إلى توجيه، ومن ثم علق الذهبي على هذه الكلمة في «السير» فقال: «قد كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً، واسع العلم، وإنما غص من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات، وقول أبي زرعة - إن صح - فإنما عنى بثلاثين حديثاً الأحاديث المطرحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة، لعلها نحو الألف».

وقال في «التذكرة»^(٢) - بعد حكاية القصة الماضية -: «قلت: سنن أبي عبد الله كتاب حسن، لولا ما كدره أحاديث واهية، ليست بالكثيرة».

وقال ابن كثير: «وهو كتاب مفيد قوي التبويب في الفقه»^(٣).

وقال أيضاً عن السنن: «ويشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً، وألفاً وخمسمائة باب، وعلى أربعة آلاف حديث، كلها جياذ سوى اليسيرة»^(٤).

(١) «السير» ٢٧٨/١٣، «تذكرة الحفاظ» ٦٣٦/٢، والذي في «البداية والنهاية» ٥٦/١١ لابن كثير: «وقد حكى عن أبي زرعة الرازي أنه انتقد منها بضعة عشر حديثاً» اهـ. ونقل ابن حجر في «التهذيب» ٤٥٨/٩ عن ابن طاهر في كتابه «المشور»: أن أبا زرعة وقف عليه فقال: ليس فيه إلا سبعة أحاديث».

وهذا الاختلاف في تحديد الأحاديث التي انتقدها أبو زرعة، يجعل في النفس شيئاً من ثبوت هذه القصة، وخاصة أن من نقلها من العلماء - الذين وقفت على كلامهم - لم يسندها، ولم يذكر من أسندها، فإن صحت فينبغي أن توجه بما ذكره الذهبي. والله أعلم.

(٢) «تذكرة الحفاظ» ٦٣٦/٢.

(٣) «اختصار علوم الحديث» ٦٦٠/٢.

(٤) «البداية والنهاية» ٥٦/١١.

وقال ابن حجر: «كتابه في السنن جامع جيد، كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جداً، حتى بلغني أن السري^(١) كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيف غالباً، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وبالجمله ففيه أحاديث كثيرة منكورة. والله المستعان.

ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول: كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة، انتهى ما وجدته بخطه، وهو القائل: يعني، وكلامه هو ظاهر كلام شيخه، لكن حمله على الرجال أولى، وأما حمله على أحاديث فلا يصح لما قدمت ذكره من وجود الأحاديث الصحيحة الحسان مما انفرد به عن الخمسة^(٢). اهـ.

ويمكن أن يقال: إنه لا مانع من حملها - أي كلمة المزي - على الأحاديث ويكون هذا بحسب نقد المزي، وفي هذه الرسالة أمثلة تؤيد ما ذهب إليه المزي، فإن أكثر الأحاديث التي زادها ابن ماجه على الخمسة ضعيفة. والله أعلم.

ومن أجل ما تقدم من كلام أهل العلم في كثرة ما فيه من المناكير، والواهيات التي غضت من رتبة كتابه - كما قال الذهبي - لم يدخله بعض أهل العلم في الأصول:

فابن منده في رسالته عن شروط الأئمة، لم يتعرض لابن ماجه ولا لكتابه البتة.

والحازمي في رسالته عن شروط الأئمة، قصرها على الخمسة: الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي.

(١) كذا في المطبوع ولعل الصواب هو: المزي، كما ستأتي الإشارة إليه في كلام الحافظ.

(٢) «تهذيب التهذيب» ٤٥٨/٩.

ورزين بن معاوية السرقسطي^(١)، وتبعه المجد ابن الأثير^(٢) - في «جامع الأصول» - لم يعدا سنن ابن ماجه في الأصول، وجعلوا بدلاً منها «الموطأ» للإمام مالك.

ولما تحدث النووي عن مكانة الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي قال: «والصواب أنه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير، أعني...» ثم ذكر هذه الكتب^(٣).

وقد علق السيوطي على ذلك بقوله: «لم يدخل المصنف سنن ابن ماجه في الأصول وقد اشتهر في عصر المصنف وبعده جعل الأصول ستة بإدخاله فيها. وقيل: وأول من ضمها إليها ابن طاهر المقدسي، فتابعه أصحاب الأطراف، والرجال والناس»^(٤).

وقال العلائي^(٥) - فيما نقله عنه السخاوي -: «ينبغي أن يكون كتاب الدارمي سادساً للخمسة بدله، فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كانت فيه أحاديث مرسلة، وموقوفة، فهو مع ذلك أولى منه». اهـ.

وقد كان السخاوي قال قبل إيراد كلمة العلائي هذه: «فأما كتاب ابن ماجه فإنه تفرد بأحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث مما حكم عليها بالبطلان أو السقوط أو النكارة، حتى كان العلائي...، ثم ذكر كلامه»^(٦).

(١) له ترجمة في: «السير» ٢٠/٢٠٤.

(٢) له ترجمة في: «السير» ٢١/٤٨٨.

(٣) «التقريب والتيسير» [مع تدريب الراوي] ١/١٠٥.

(٤) «تدريب الراوي» ١/١٠٨.

(٥) له ترجمة في: «البداية والنهاية» ١٤/٢٨٠.

(٦) «فتح المغيث» ١/١٠٢.

ولأجل ما تقدم أيضاً تأخرت رتبته عن الكتب الستة، ولم أقف على اختلاف بين أهل العلم الذين تحدثوا عن الكتاب في أن رتبته هي الأخيرة، ولكن ذلك لم يجعل العلماء يتراجعون عن خدمته، والتي تمثلت بشرحه، أو التعليق عليه، وقد ذكر صديق حسن في «الحطة»^(١) جملة من شروحه.

وخلاصة ما تقدم ما يلي :

- ١ - أن كتاب ابن ماجه - مع ثناء أهل العلم عليه - تتفق كلماتهم على أن ما فيه من الواهيات والمناكير أكثر من باقي السنن الأربعة.
- ٢ - ولأجل ما تقدم في رقم [١]، فقد نزلت رتبته، مع أن وفاة ابن ماجه كانت قبل أصحاب السنن الثلاث: أبي داود، والترمذي، والنسائي - رحم الله الجميع -.

(١) «الحطة» ص ٢٢١.

المبحث الثالث

طريقتي في استخراج الزوائد

- استخراجي للزوائد سبقه عدة خطوات عملية، أخصها فيما يلي:
- ١ - لقد كان توفيق الله تعالى لي بحفظ مختصر الصحيحين، من أكبر العون لي على سهولة استخراج زوائد السنن عليهما. ومن ثمرة ذلك: الاستفادة من أحاديث الصحيحين في الشواهد لعضد ما يحتاج إلى عاضد من أحاديث السنن.
 - ٢ - بعد ذلك قمت باستقراء كتب الصيام من السنن فاستخرجت منها ما يوافق شرط البحث، ثم أتبع ذلك باستقراء كتابين أفدت منهما، وهما: جامع الأصول لابن الأثير، وزوائد السنن على الصحيحين لصالح الشامي.
 - ٣ - فيما يتعلق بأحاديث الصيام التي خارج كتاب الصيام، قمت بجرد أوسع لكامل كتاب الشامي المذكور، فاستخرجت منه ما وافق شرط البحث.
- وقد حاولت جاهداً ألا يوفتني شيء مما يوافق شرط البحث، والله أعلم.

الفصل الأول

في زوائد سنن أبي داود

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: زوائد سنن أبي داود في كتاب الصيام.

المبحث الثاني: زوائد سنن أبي داود خارج كتاب الصيام.

المبحث الأول

زوائد سنن أبي داود في كتاب الصيام

الحديث الأول

قال أبو داود ٧٣٦/٢ باب مبدأ فرض الصيام ح(٢٣١٣):

حدثنا أحمد بن محمد بن شبويه، حدثني علي بن حسين بن واقد، عن أبيه، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣] فكان الناس على عهد النبي ﷺ إذا صلوا العتمة، حرم عليهم الطعام والشراب والنساء، وصاموا إلى القابلة، فاختان رجل نفسه، فجامع امرأته، وقد صلى العشاء، ولم يفطر، فأراد الله ﷻ أن يجعل ذلك يسراً لمن بقي ورخصة ومنفعة، فقال سبحانه: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] الآية، وكان هذا مما نفع الله به الناس، ورخص لهم ويسر.

رواة الإسناد:

١ - أحمد بن محمد بن شبويه: وهو أحمد بن محمد بن ثابت الخزاعي، أبو الحسن ابن شبويه، بمعجمة وبعدها موحدة ثقيلة، مات سنة ٢٣٠هـ. روى عن: علي بن حسين بن واقد، وابن عيينة، وعنه: أبو داود، وأحمد بن زهير. «ثقة».

تهذيب الكمال ٤٣٣/١، التقريب ص ٨٣.

٢ - علي بن الحسين بن واقد، المروزي، مات سنة ٢١١هـ. روى عن: أبيه وابن المبارك، وعنه: ابن شويه، وابن راهويه. ضَعَفَهُ أبو حاتم، وقال النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات.

قال الذهبي فيه: «صدوق»، وقال ابن حجر: «صدوق يهم». تهذيب الكمال ٤٠٦/٢٠، الميزان ١٢٣/٣، التقريب ص ٤٠٠.

٣ - عن أبيه: هو الحسين بن واقد المروزي، كان على قضاء مرو، مات سنة ١٥٩هـ، ويقال: ١٥٧هـ ورجح الذهبي في «الميزان» الأول. روى عن: ثابت ويزيد النحوي، وعنه: ابنه علي، والعلاء وغيرهما.

أثنى عليه ابن المبارك، وقال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: لا بأس به وأثنى عليه، وقال مرة: «أحاديث حسين ما أدري أي شيء هي، ونفص يده».

وقال أبو داود، وأبو زرعة، والنسائي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «ربما أخطأ في الروايات»، ووصفه الدارقطني، والخليلي بالتدليس، ونصّ - أي الخليلي - على أنه من جملة الرواة الذين رووا عن عكرمة ولم يلقوه، وجعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولى. قال الذهبي عنه في المغني: «صدوق، استنكر أحمد بعض حديثه»، وقال ابن حجر: «ثقة له أو هام».

ضعفاء العقيلي ٢٥١/١، الإرشاد للخليلي ٣٤٩/١، تهذيب الكمال ٤٩١/٦، الميزان ٥٤٩/١، المغني في الضعفاء ٢٦٩/١، تعريف أهل التقديس ص ٧٩، التقريب ص ١٦٩.

٤ - يزيد النحوي: هو يزيد بن أبي سعيد النحوي، أبو الحسن القرشي مولا هم المروزي، النحوي، نسبة إلى بطن من الأزد يقال لهم:

بنو نحو، ليسوا من نحو العربية مات سنة ١٣١هـ. روى عن: عكرمة، ومجاهد، وعنه: الحسين بن واقد، وأبو حمزة السكري. «ثقة عابد».

الأنساب ٥/٤٦٨، تهذيب الكمال ٣٢/٤٣، التقريب ص ٦٠١.

٥ - عكرمة: هو أبو عبد الله مولى ابن عباس، أصله بربري، مات سنة ١٠٤هـ وقيل بعد ذلك. روى عن ابن عباس، وعائشة، وعنه: يزيد النحوي، وأيوب السختياني، والشعبي، وغيرهم كثير.

تكلم فيه وطعن عليه بطعون خلاصتها ثلاثة أمور:

١ - رمية بالكذب. ٢ - رمية برأي الخوارج. ٣ - قبوله جوائز الأمراء.

وقد دافع عنه جماعة من العلماء: كابن جرير، وابن عدي، وابن عبد البر، والذهبي وابن حجر، وغيرهم.

قال الإمام محمد بن نصر المروزي:

«أجمع عامة أهل العلم، على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وأبو ثور، ويحيى بن معين، ولقد سألت إسحاق عن الاحتجاج بحديثه فقال: عكرمة عندنا إمام أهل الدنيا، وتعجب من سؤالي إياه...» اهـ.

وقال ابن عدي:

«وعكرمة مولى ابن عباس لم أخرجها هنا من حديثه شيئاً؛ لأن الثقات إذا رووا عنه فهو مستقيم الحديث، ...، وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه - إذا روى عنه ثقة - في صحاحهم، وهو أشهر من أن يحتاج أن أخرج حديثاً من حديثه، وهو لا بأس به» اهـ.

وقال ابن عبد البر - مجيباً عن إعراض بعض الأئمة كمالك وغيره

عن الرواية عنه -:

«عكرمة مولى ابن عباس، من جلة العلماء، لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه؛ لأنه لا حجة مع أحدٍ تكلم فيه، وقد يحتمل أن يكون مالك جبن عن الرواية عنه [ثم ذكر المطعنين الأولين] ثم أشار إلى إعراض الشافعي عنه، ثم قال: «وكل أحدٍ من خلق الله يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ». اهـ.

وقال ابن القطان في «بيان الوهم»: «فإن ما قيل في عكرمة هو في الحقيقة شيء لا يلتفت إليه، ولا يعرج أهل العلم عليه». اهـ.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «ثبت، لكنه أباضي يرى السيف، روى له مسلم مقروناً، وتحايده مالك». اهـ.

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة». اهـ.

وقد احتج به البخاري فأخرج له شيئاً كثيراً جداً، ولم يخرج له مسلم إلا في موضعين مقروناً مرة بطاووس، ومرة بسعيد بن جبير، كلاهما في حديث ضباعة بنت الزبير في حديث الاشتراط في الحج.

صحيح مسلم ٢/٨٦٨ ح (١٢٠٨)، الكامل ٥/٢٧١، التمهيد ٢/٢٦، بيان الوهم ٥/٤٠٩، تهذيب الكمال ٢٠/٢٦٤، الكاشف ٢/٣٣، هدي الساري ص ٤٤٦، ٤٥٠، التقريب ص ٣٩٧.

٦ - ابن عباس: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم النبي ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له النبي ﷺ بالفهم في القرآن، فكان يسمى البحر، والحبر لسعة علمه، مات سنة (٦٨هـ). روى عن: النبي ﷺ وعمر، وعنه: عكرمة، وابن المسيب، وابن جبير وغيرهم.

معجم الصحابة ٢/٦٦، الإصابة ٤/٩٠، التقريب ص ٣٠٩.

❦ تخريجه:

* أخرجه البيهقي في «الكبرى» ٢٠١/٤ من طريق أبي داود.

* وأخرجه ابن جرير في «التفسير» ١٦٤/٢، من طريق علي بن طلحة، عن ابن عباس نحوه، ووقع فيه، تسمية عمر الفاروق رضي الله عنه وأنه كان من الذين يختانون أنفسهم.

❦ الحكم عليه:

إسناده لين، ومثته ثابت.

وسبب لينه علي بن الحسين، وأبوه، فهما صدوقان، وفي حديث أبيه بعض الأوهام، وهو أيضاً ممن وصف بالتدليس، وقد عنعن في هذا الإسناد، إلا أنه ممن لا يدلسون إلا نادراً كما ذكره ابن حجر عنه، إذ جعله في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين.

والحديث ضعفه المنذري - كما في مختصره للسنن ٢٠٧/٣ - بعلي بن حسين وقال: «وهو ضعيف»، وقال النووي في «المجموع» ٦/٢٥١: «وفي إسناده ضَعْفٌ ولم يضعفه أبو داود».

ومع ما في إسناده من الضعف، فإن مثته جاء عن بعض الصحابة، وحديث بعضهم في الصحيح ومنها:

١ - البراء بن عازب رضي الله عنه:

أخرجه البخاري ٣٤/٢، باب قول الله جل ذكره: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ﴾ ح (١٩١٥)، وفي التفسير ١٩٨/٣، باب ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾ ح (٤٥٠٨)؛ وأبو داود ٧٣٧/٢، باب مبدأ فرض الصيام؛ والترمذي ٥/١٩٤ في «التفسير»، باب من سورة البقرة؛ والنسائي ١٤٧/٤، باب تأويل قول الله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ من طرق، عن أبي إسحاق السبيعي، عن البراء، بنحو حديث ابن عباس.

٢ - كعب بن مالك رضي الله عنه :

أخرجه أحمد ٤٦٠/٣، وابن جرير في «التفسير» ١٦٥/٢ من طريق عبد الله بن المبارك، عن ابن لهيعة، عن موسى بن جبير - مولى بني سلمة - أنه سمع عبد الله بن كعب ابن مالك، يحدث عن أبيه، فذكره بنحو حديث ابن عباس، وفيه أن عمر، وكعب بن مالك كانا ممن يختان نفسه فأنزل الله

وفي إسناده ابن لهيعة، وقد تكلم في حفظه جمع من الأئمة، منهم: يحيى القطان، وابن معين، وابن مهدي - واستثنى حديث ابن المبارك عنه -، وأبو زرعة، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم. أما الإمام أحمد، فعنه في ابن لهيعة روايات: فمرة يلىنه، ومرة قال: ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به، وهو يقوي بعضه ببعض، ومرة قال: من كان بمصر يشبه ابن لهيعة في ضبط الحديث وكثرته وإتقانه، ونصّ في بعض الروايات، على أن من سمع منه قديماً، فسماعه صحيح، ينظر تهذيب التهذيب ٣٣١/٥.

والذي يظهر من حاله - والله أعلم - أنه من الضعفاء الذين إذا توبعوا فحديثهم حسن، وإن انفردوا لم يقبل حديثهم، كما في هذا الحديث، فإني لم أقف له على متابع.

وفي الإسناد - أيضاً - موسى بن جبير، لم أجد من تكلم عليه، غير أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، وروى عنه جمع كما في «تهذيب الكمال» ٤٢/٢٩، وقال عنه ابن حجر في «التقريب» ص ٥٥٠: مستور.

٣ - معاذ بن جبل رضي الله عنه :

وسياتي الكلام عليه مفصلاً عند تخريجه في الحديث السابع والستين، وخلاصة القول فيه أنه معلول بثلاث علل وهي:

١ - كثرة الاختلاف على عمرو بن مرة.

٢ - أن الثقات من أصحاب عمرو بن مرة، رَوَوْه عنه، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسلاً، وكذلك رواه الثقات من أصحاب حصين بن عبد الرحمن، عن ابن أبي ليلى مرسلاً، وهو الذي رجحه جمع من الأئمة، وعلى فرض ثبوت تسمية معاذ فيه، فإنه معلول بالعلة التالية وهي:

٣ - الانقطاع بين عبد الرحمن بن أبي ليلى ومعاذ؛ لأنه لم يسمع منه. والله أعلم.

❦ الحديث الثاني ❦

قال أبو داود ٧٣٨/٢ باب نسخ قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] ح (٢٣١٦):

حدثنا أحمد بن محمد، حدثني علي بن حسين، عن أبيه، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] فكان من شاء منهم أن يفتدي بطعام مسكين افتدى، وتم له صومه، فقال: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

❦ رواة الإسناد: ❦

١ - أحمد بن محمد: هو ابن شبيهه، تقدم في الحديث الأول، وأنه ثقة.

٢ - علي بن حسين: ابن واقد، تقدم أيضاً في الحديث الأول، وأنه صدوق يهيم.

٣ - عن أبيه: هو حسين بن واقد، تقدم في الحديث الأول، وأنه صدوق له أوهام.

٤ - يزيد النحوي: تقدم أيضاً في الحديث الأول، وأنه ثقة عابد.

٥ - عكرمة: تقدم في الحديث الأول، وأنه ثقة ثبت.

٦ - ابن عباس: تقدم في الحديث الأول.

﴿ تخريجه: ﴾

لم أقف عليه عند غير أبي داود. والله أعلم.

﴿ الحكم عليه: ﴾

إسناده لَيِّن - لذات العلة التي ذكرتها في الحديث الأول - ومتمنه فيه نكارة؛ إذ هو مخالفٌ للمشهور والثابت عن ابن عباس في كونه يرى أن قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ ليس بمنسوخ، كما سيأتي بيان ذلك في الحديثين التاليين.

❦ الحديث الثالث ❦

قال أبو داود ٧٣٨/٢ باب من قال: هي مثبتة للشيخ والحبلى ح(٢٣١٧):

حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبان، حدثنا قتادة، أن عكرمة حدثه، أن ابن عباس قال: أثبت^(١) للحبلى والمرضع.

❦ رواية الإسناد:

١ - موسى بن إسماعيل: المُنْقَرِي - بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف - أبو سلمة التبوذكي، بفتح المثناة، وسكون الواو وفتح المعجمة، مشهور بكنيته وباسمه، مات سنة ٢٢٣هـ. روى عن: أبان العطار، وشعبة، وعنه، أبو داود، والبخاري. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٢٩/٢١، التقريب ص ٥٤٩.

٢ - أبان بن يزيد العطار البصري، أبو يزيد. روى عن: قتادة، والحسن، وعنه: أبو سلمة التبوذكي، والقطان.

قال أحمد: ثبت في كل المشايخ، ووثقه ابن المديني، وابن معين، والعجلي، والنسائي، وغيرهم.

وقال ابن عدي: «هو حسن الحديث متماسك، يكتب حديثه، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره، وعامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق».

وقد علق الذهبي على كلام ابن عدي بقوله:

(١) يعني: قوله تعالى ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾.

«بل هو ثقة حجة، ناهيك أن أحمد بن حنبل ذكره فقال: كان ثبناً في كل المشايخ، . . . ، وقد أورده العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في «الضعفاء»، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق، ولولا أن ابن عدي، وابن الجوزي ذكرا أبان بن يزيد لما أورده أصلاً». اهـ بتصرف.

وقد لخص ابن حجر حاله فقال: «ثقة له أفراد».

الكامل ١/ ٣٩١، تهذيب الكمال ٢/ ٢٤، الميزان ١/ ١٦، التقريب ص ٨٧.

٣ - قتادة: هو ابن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، مات سنة (١١٨هـ) وقيل (١١٧هـ). روى عن: أنس بن مالك، وعكرمة، وعنه: أبان، وشعبة وابن أبي عروبة، وهمام، وخلق كثير. وهو «ثقة ثبت» وكان يدلّس، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين الذين لم يحتج الأئمة إلا بما صرّحوا فيه بالسماع، ومما يستدرك هنا أن الحافظ في «التقريب»، لم يشر إلى تدليسه مع ذكره له في «الطبقات».

تهذيب الكمال ٢٣/ ٤٩٨، تعريف أهل التقديس ص ١٤٦، التقريب ص ٤٥٣.

٤ - عكرمة: تقدم في الحديث الأول، وأنه ثقة ثبت.

٥ - ابن عباس: تقدم في الحديث الأول، وأنه ثقة ثبت.

❦ تخريجه:

* أخرجه ابن جرير ٢/ ١٣٩ من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، وابن المبارك، كلاهما، عن عاصم الأحول، عن عكرمة به بنحوه، وزاد فيه: «والشيخ الكبير»، وفي حديث أبي معاوية قال:

«يفطرون، ويطعمون عن كل يوم مسكينا، ثم قرأ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾»، وفي حديث ابن المبارك قال: عن عاصم، عن حدثه، عن ابن عباس.

﴿الحكم عليه:﴾

إسناده صحيح، وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس، منها عن سعيد بن جبير، سيأتي تخريجها في الحديث التالي، وعن عطاء سيأتي ذكرها أيضاً هناك.

❦ الحديث الرابع ❦

قال أبو داود ٧٣٨/٢ باب من قال: هي مثبتة للشيخ والحبلى
ح(٢٣١٨):

حدثنا ابن المثنى، حدثنا ابن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن
عروة^(١)، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ
فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] قال: كانت رخصة للشيخ الكبير،
والمرأة الكبيرة، وهما يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم
مسكينا، والحبلى والمرضع إذا خافتا.

قال أبو داود: يعني على أولادهما أفطرتا وأطعمتا.

❦ رواة الإسناد: ❦

١ - ابن المثنى: هو محمد بن المثنى بن عبيد العززي، بفتح النون
والزاي، أبو موسى البصري، المعروف بالزمن، مشهور بكنيته وباسمه،
مات سنة (٢٥٢هـ). روى عن: ابن أبي عدي، وابن عيينة، وعنه:
الجماعة. «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٣٥٩/٢٦، نزهة الألباب ٣٤٤/١، التقريب
ص ٥٠٥.

(١) كذا وقع في المطبوع، والصواب «عزرة» بالزاي، كما في المخطوط، وهو
كذلك في الطبعة التي حققها الشيخ محمد عوامة ١٣٢/٣، وفي «تحفة
الأشراف» ١٠١/١١، وفي النسخة التي عليها شرح السنن المسمى «بذل
المجهود»، وهو أيضاً على الصواب في «سنن البيهقي» ٢٣٠/٤، والذي روى
الحديث من طريق أبي داود.

٢ - ابن أبي عدي: هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، وقد ينسب لجدّه، أبو عمرو البصري، مات سنة ١٩٤هـ، روى عن: ابن أبي عروبة، وحميد، وعنه: أحمد بن سنان، وابن المشني. «ثقة».

تهذيب الكمال ٣٢١/٢٤، التقريب ص ٤٦٥.

٣ - سعيد: هو ابن أبي عروبة، مهران الشكري مولاهم، أبو النضر البصري، مات سنة ١٥٦هـ. روى عن: قتادة، وأبي رجاء العطاردي، وعنه: ابن أبي عدي، وشعبة. «ثقة حافظ له تصانيف، كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة».

تهذيب الكمال ٥/١١، التقريب ص ٢٣٩.

٤ - قتادة: تقدم في الحديث السابق، وأنه ثقة ثبت مشهور بالتدليس.

٥ - عزرة: هو ابن عبد الرحمن بن زرارّة الخزاعي، الكوفي الأعور.

روى عن: سعيد بن جبير، وأبي الشعثاء، وعنه: قتادة، وعاصم الأحول، «ثقة».

تهذيب الكمال ٥١/٢٠، التقريب ص ٣٩٠.

٦ - سعيد بن جبير: الأسدي مولاهم، الكوفي، قتل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سنة ٩٥هـ. روى عن ابن عباس، وابن مغفل، وعنه: قتادة، والأعمش، وخلق كثير. «ثقة ثبت فقيه».

تهذيب الكمال ٣٥٨/١٠، التقريب ص ٢٣٤.

٧ - ابن عباس: تقدم في الحديث الأول.

❦ تخريجه:

* أخرجه البيهقي ٢٣٠/٤ من طريق أبي داود.

* وأخرجه ابن الجارود في «المنتقى» ٣٣/٢ ح (٣٨١) من طريق روح بن عباد؛ وابن جرير في «التفسير» ١٣٥/٢ من طريق يزيد بن زريع، وابن المبارك، والبيهقي ٢٣٠/٤ من طريق مكى بن إبراهيم.

أربعتهم (روح، ويزيد، وابن المبارك، ومكى) عن سعيد به بلفظ: «رُحِّصَ للشيخ الكبير، والعجوز الكبيرة في ذلك، وهما يطيقان الصوم أن يفطرا إن شاء، ويطعما كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليهما، ثم نسخ ذلك في هذه الآية: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، وثبتت للشيخ الكبير والعجوز الكبيرة إذا كانا لا يطيقان الصوم، والحبلى والمرضع إذا خافتا أفطرتا وأطعمتا كل يوم مسكيناً» هذا لفظ روح، والبقية بنحوه.

* وأخرجه عبد الرزاق ٢١٩/٤ ح (٧٥٦٧) عن ابن التيمي (المعتمر)، عن أبيه سليمان التيمي؛ وابن جرير ١٣٦/٢؛ والدارقطني ١٦٥/٢ ح (٢٣٥٧) من طريق ابن أبي عروبة^(١)؛ والدارقطني ١٦٦/٢ ح (٢٣٥٩) من طريق هشام الدستوائي؛ وابن حزم في «المحلى» ٢٦٣/٦، من طريق حماد بن سلمة.

أربعتهم (التيمي، وسعيد، وهشام، وحماد) عن قتادة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه قال لأمة له مرضع: أنت بمنزلة ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ أفطري وأطعمي كل يوم مسكيناً ولا تقضي، هذا لفظ حماد، إلا أن ابن أبي عروبة وهشام جعلاً بين قتادة وبين ابن جبير: عزرة بن عبد الرحمن، وليس في حديث التيمي ذكر القضاء.

* وأخرجه البخاري ١٩٧/٣ في «التفسير» باب ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ من طريق إسحاق بن زكريا، عن عمرو بن دينار، عن عطاء عن ابن عباس بنحوه، إلا أنه لم يذكر الحبلى والمرضع.

(١) وقع في إسناد ابن جرير - في المطبوع - سقط كثير، استدرك من رواية الدارقطني.

* وأخرجه ابن جرير ١٣٨/٢؛ والدارقطني ١٦٥/٢ ح (٢٣٥٤) من طريق شبل بن عباد المكي؛ وابن جرير ١٣٨/٢ من طريق عيسى بن ميمون، كلاهما (شبل، وعيسى) عن ابن أبي نجيح، وابن جرير ١٣٨/٢ من طريق منصور.

كلاهما (ابن أبي نجيح، ومنصور) عن مجاهد، عن ابن عباس بنحوه، زاد عيسى في حديثه: وعطاء، وفي حديث شبل قال: عن ابن أبي نجيح عن عمرو بن دينار عن عطاء، ورواه مرة من طريق شبل بإسقاط عمرو وجعله عن مجاهد، وفي حديث ابن أبي نجيح: «والمریض الذي يعلم أنه لا يشفی».

* وأخرجه ابن جرير ١٣٨/٢ من طريق علي بن طلحة عن ابن عباس بنحوه.

الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لأن رواية ابن عدي عن ابن أبي عروبة كانت بعد الاختلاط، كما في «شرح العلل» لابن رجب ٧٤٥/٢، و«هدي الساري» ص ٤٢٦، و«الكواكب النيرات» ص ١٩٠.

وقد دلت رواية الأربعة الآخرين عن ابن أبي عروبة، أن في رواية ابن أبي عدي اختصاراً مخلاً، إذ لم يذكر فيها نسخ ذلك الحكم في حالة إطاعة الصيام، ومن هؤلاء الأربعة يزيد، وروح، وابن المبارك، وهؤلاء جميعاً سمعوا منه قبل الاختلاط كما في «الكواكب» ص ١٩٠ - ٢١٢، وتهذيب التهذيب ٥٦/٤، أما مكي بن إبراهيم، فلم أقف على ما يميز روايته، ومن تقدم من الثقات يكفي، وموافقة لهم تدل على ضبطه لحديثه. وفي الإسناد أيضاً عننة قتادة، ولم أقف على تصريح له بالسماع.

وقد حسن النووي سند الحديث في «المجموع» ٢٦٧/٦، لكن اللفظ الذي ذكره صاحب المذهب وحسنه النووي، ليس هو لفظ أبي

داود، بل لفظ غيره ممن سبق ذكرهم من الأئمة. وقد تبين من التخريج السابق أن الأثر رواه عن ابن عباس، جماعة من أصحابه ومنهم:

١ - عطاء، وهو في البخاري، وغيره.

٢ - مجاهد، وقد صحح إسناده الدارقطني، وذلك عقب إخرجه طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد، وعطاء.

وبذلك يتبين أن المحفوظ عن ابن عباس رضي الله عنه، أنه كان يرى أن قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾، لم ينسخ بل حكمها باقٍ في كل من عجز عن الصوم إما لكبر أو لمرض لا يرجى برؤه، بخلاف ما تدل عليه رواية ابن أبي عدي التي رواها أبو داود، والتي تبين من خلال التخريج السابق أنها مرجوحة. والله أعلم.

❦ الحديث الخامس ❦

قال أبو داود ٧٣٨/٢ باب من قال: هي مثبتة للشيخ والحبلى ح(٢٣٢٢):

حدثنا أحمد بن منيع، عن ابن أبي زائدة، عن عيسى بن دينار، عن أبيه، عن عمرو بن الحارث بن أبي ضرار، عن ابن مسعود قال: «لما صمنا مع النبي ﷺ تسعاً وعشرين أكثر مما صمنا معه ثلاثين».

❦ رواية الإسناد:

١ - أحمد بن منيع: ابن عبد الرحمن، أبو جعفر البغوي، الأصم، مات سنة ٢٤٤هـ، روى عن: ابن أبي زائدة وهشيم، وعنه: الجماعة لكن البخاري بواسطة، «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٤٩٥/١، التقريب ص ٨٥.

٢ - ابن أبي زائدة: هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني، بسكون الميم، أبو سعيد، الكوفي، مات سنة ١٨٣هـ، روى عن: أبيه، وعيسى بن دينار، وعنه: ابن منيع وابن معين. «ثقة متقن».

تهذيب الكمال ٣١/٣٠٥، التقريب ص ٥٩٠.

٣ - عيسى بن دينار: الخزاعي، مولاهم، أبو علي الكوفي، المؤذن، روى عن: أبيه، والباقر، وعنه: يحيى بن أبي زائدة، ووكيع، «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٢/٦٠٠، التقريب ص ٤٣٨.

٤ - دينار: والد عيسى، روى عن: مولا عمرو بن الحارث، لم يرو عنه سوى: ابنه عيسى، ذكره ابن حبان في الثقات، قال عنه الذهبي: «وثق»، وقال الحافظ: «مقبول» والأقرب فيه - والله أعلم - أنه مجهول،

لما سبق من عدم توثيقه عند أحد سوى ذكر ابن حبان له في الثقات .
الثقات لابن حبان ٢١٨/٤ ، الميزان ٣١/٢ ، الكاشف ٣٨٥/١ ،
التقريب ص ٢٠٢ .

٥ - عمرو بن الحارث بن أبي ضرار: بكسر المعجمة، الخزاعي،
المصطلقي، أخو جويرية أم المؤمنين، صحابي، قليل الحديث، روى
عن: النبي ﷺ، وابن مسعود، وعنه: مولاة دينار الكوفي، وأبو إسحاق
السبيعي، بقي إلى بعد الخمسين .

معرفة الصحابة ٢٠٠٢/٤ ، تهذيب الكمال ٥٦٩/٢١ ، التقريب
ص ٤١٩ .

٦ - ابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب
الهذلي، أبو عبد الرحمن، من السابقين الأولين ومن كبار علماء
الصحابة، مناقبه جمّة، وأمره عمر على الكوفة، ومات سنة ٣٢هـ، أو في
التي بعدها بالمدينة .

معجم الصحابة ٦٢/٢ ، الإصابة ١٢٩/٤ ، التقريب ص ٣٢٣ .

❦ تخريجه:

* أخرجه الترمذي ٧٣/٣ ، باب ما جاء أن الشهر يكون تسعاً
وعشرين ح (٦٨٩) ؛ وابن خزيمة ٢٠٨/٣ ح (١٩٢٢) عن أحمد بن منيع به
بنحوه .

* وأخرجه أحمد ٤٥٠/١ ؛ وابن خزيمة ٢٠٨/٣ ح (١٩٢٢) من
طريق يحيى بن أبي زائدة به بنحوه .

* وأخرجه أحمد ٤٠٥/١ ، ٤٠٨ ، ٤٥٠ ؛ وابن خزيمة ٢٠٨/٣
ح (١٩٢٢) ؛ والطبراني في «الأوسط» ٢٧٤/٤ من طرق عن عيسى بن
دينار به بلفظه .

* وأخرجه الطبراني في «الصغير» ٨٤/١؛ والدارقطني ١٥٩/٢ ح (٢٣٢٥) من طريق صالح بن مالك، عن عبد الأعلى بن أبي المساور، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود بلفظه.

الحكم عليه:

في إسناده ضعف؛ لجهالة دينار والد عيسى، فإنه مجهول، ومع ذلك فالحديث صححه ابن خزيمة من هذا الطريق، فأخرجه في صحيحه - كما تقدم - ولعل ذلك لما عضده من أحاديث.

وهي - أي الأحاديث - على قسمين:

القسم الأول: أحاديث مقاربة للفظ حديث الباب، وهي التي فيها أن صيامهم رمضان تسعة وعشرين يوماً، كان أكثر من صيامهم له ثلاثين، والذي وقفت عليه في هذا حديثان:

أحدهما: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «ما صمنا على عهد رسول الله ﷺ تسعاً وعشرين، أكثر مما صمنا ثلاثين».

أخرجه ابن ماجه ٥٣٠/١، باب ما جاء في «الشهر تسع وعشرون» ح (١٦٥٨)؛ والطبراني في «الأوسط» ٣٨٨/٦ ح (٦٤٨٦) من طريق مجاهد بن موسى، عن القاسم بن مالك المزني، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي هريرة، فذكره.

قال الترمذي في العلل الكبير (١١١) ح (١٩٢): سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث القاسم بن مالك، واستحسن هذا الحديث جداً، وقال: لم يخالف القاسم في هذا الحديث.

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الجريري، إلا القاسم بن مالك، تفرد به مجاهد بن موسى، ولا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد». اهـ.

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ٢٩٧/١ :

«هذا إسناد رجاله ثقات إلا أن الجريري - واسمه سعيد بن إياس - اختلط بآخره، ولم يعرف حال القاسم بن مالك، هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعده». اهـ.

ولم أجد - بعد البحث - ما يبين حال سماع القاسم في أي وقت هو؟ فالله أعلم.

الثاني: عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «ما صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعاً وعشرين، أكثر مما صمنا ثلاثين».

أخرجه الطيالسي ص ٢١٧؛ وأحمد ٦/ ٨١؛ والطبراني في «الأوسط» ٥/ ٤٠٤ ح (٥٢٤٩)؛ والدارقطني ١/ ٢٥٩ ح (٢٣٢٦) من طرق عن إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد، عن أبيه، عن عائشة فذكره، وهذا لفظ الطبراني، وقد قال عقب إخراجه: «لا يروى هذا الحديث عن عائشة إلا بهذا الإسناد، تفرد به إسحاق بن سعيد». اهـ.

وقال الدارقطني: «هذا إسنادٌ صحيح حسن». وقال الحافظ في «الفتح» ٤/ ١٤٧ ح (١٩١١): «إسناده جيد».

القسم الثاني: أحاديث تدل على أن الشهر يمكن أن يكون تسعة وعشرين ويمكن أن يكون ثلاثين، وفي ذلك أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما، أكتفي من ذلك بحديثين:

الأول: حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا وهكذا»، وعقد الإبهام في الثالثة «والشهر هكذا وهكذا وهكذا» يعني تمام ثلاثين.

أخرجه البخاري ٢/ ٣٣، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا نكتب ولا نحسب» ح (١٩١٣)؛ ومسلم ٢/ ٧٦١ ح (١٠٨٠) واللفظ له؛ وأبو داود ٢/ ٧٣٩، باب الشهر يكون تسعاً وعشرين ح (٢٣١٩)؛ والنسائي ٤/

١٣٩ ، ١٤٠ ، باب ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي كثير ح (٢١٤٠) ،
(٢١٤١) .

الثاني: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه - في قصة إيلائه صلى الله عليه وسلم من أزواجه - وأنه أقسم ألا يدخل عليهن شهراً كاملاً ، فلما كان اليوم التاسع والعشرون دخل عليهن ، ف قيل له ذلك ، فقال : «إن الشهر يكون تسعة وعشرين» .

أخرجه البخاري ٣/ ٣٨٥ في «النكاح» ، باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها ح (٥١٩١) ؛ ومسلم في «الطلاق» ٢/ ١١٠٥ ح (١٤٧٩) ؛ والترمذي ٥/ ٣١٩ في «التفسير» ، باب من سورة التحريم ح (٣٣١٨) ؛ والنسائي ٤/ ١٣٧ ، باب كم الشهر؟ ح (٢١٣٢) .

وقد جاء معنى هذه القصة وهذا الحديث عن جماعة آخرين من الصحابة ومنهم سعد ، وجابر ، وعائشة رضي الله عنهن ، وجميع أحاديثهم في الصحيح . والله أعلم .

❦ الحديث السادس ❦

قال أبو داود ٧٤٣/٢، باب إذا أخطأ القوم الهلال، ح (٢٣٢٤):

حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا حماد في حديث أيوب، عن محمد بن المنكدر، عن أبي هريرة ذكر النبي ﷺ فيه قال: «وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون، وكل عرفة موقف، وكل منى منحر، وكل فجاج مكة منحر، وكل جمع موقف».

❦ رواة الإسناد: ❦

١ - محمد بن عبيد: ابن حَسَاب، بكسر الحاء، وتخفيف السين المهملتين الغُبَري، بفتح المعجمة، البصري، مات سنة ٢٣٢هـ. روى عن حماد بن زيد، وأبي عوانة، وعنه: مسلم، وأبو داود وغيرهما. «ثقة».

تهذيب الكمال ٦٠/٢٦، التقريب ص ٤٩٥.

٢ - حماد: هو ابن زيد بن درهم الأزدي، الجهمي، أبو إسماعيل، البصري قيل: إنه كان ضريراً، ولعله طراً عليه؛ لأنه صح أنه كان يكتب، مات سنة ١٧٩هـ. روى عن أيوب، وثابت البناني وعنه محمد بن عبيد، وأبو عاصم النبيل. «ثقة ثبت فقيه».

تهذيب الكمال ٢٣٩/٧، التقريب ص ١٧٨.

٣ - أيوب: هو ابن أبي تميمة: كيسان، السخثياني، أبو بكر البصري، مات سنة ١٣١هـ. روى عن ابن المنكدر، وعمرو بن سلمة وعنه: شعبة، وحماد بن زيد. «ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد».

تهذيب الكمال ٤٥٧/٣، التقريب ص ١١٧.

٤ - محمد بن المنكدر: ابن عبد الله بن الهُدَيْر، بالتصغير،

المدني، مات سنة ١٣٠هـ. روى عن أبي هريرة - ولم يسمع منه - وجابر وعنه أيوب، وابن عيينة. «ثقة فاضل».

تهذيب الكمال ٥٠٣/٢٦، التقريب ص ٥٠٨.

٥ - أبو هريرة: اختلف في اسمه، واسم أبيه، والأكثر على أنه: عبد الرحمن بن صخر. هو أكثر الصحابة رواية عن النبي ﷺ، وقد روى عن أبي بكر، وعمر وعنه أمم ومنهم: ابن المنكدر، وابن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وغيرهم.

معجم الصحابة ١٩٤/٢، الإصابة ١٩٩/٨، التقريب ص ٦٨٠.

❦ تخريجه:

* أخرجه الدارقطني ١٢٨/٢ ح (٢١٥٨) من طريق أبي داود به بنحوه.

* وأخرجه الدارقطني ١٧٨/٢ ح (٢٤٢٢) من طريق علي بن سهل، والعباس بن محمد، كلاهما عن إسحاق بن عيسى الطباع؛ والبيهقي ٥/ ١٧٥ من طريق محمد بن الفضل السدوسي «عارم».

كلاهما (إسحاق، وعارم) عن حماد بن زيد، به بنحوه، إلا أن في حديث الطباع مختصر على أول الحديث، إلى قوله: «تضحون»، وليس في حديث عارم: «وكل جمع موقف».

* وأخرجه الدارقطني ١٢٧/٢، ١٢٨ ح (٢١٥٧) - ومن طريقه البيهقي ٢٥١/٤ - من طريق عبد الوهاب الثقفي؛ والدارقطني ٢/ ١٢٨ ح (٢١٥٧) - ومن طريقه البيهقي ٢٥١/٤ - من طريق ابن علية، كلاهما (عبد الوهاب، وابن علية) عن أيوب به بنحوه، لكنهما جعلاه موقوفاً على أبي هريرة، وفي أول حديثهما: «إنما الشهر تسعة وعشرون، فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم

عليكم، فأكملوا العدة ثلاثين...»، ثم ذكره، لكن ليس في حديثهما :
«وكل جمع موقف».

* وأخرجه الترمذي ١٦٥/٣، باب ما جاء في الفطر والأضحى
متى يكون؟ ح(٨٠٢) من طريق يحيى بن اليمان؛ وعبد الرزاق ٤/
١٥٦ ح(٧٣٠٤)، كلاهما (يحيى، وعبد الرزاق) عن معمر؛ وعبد الرزاق
٤/١٥٦ ح(٧٣٠٤) عن ابن جريج؛ وعلقه الدارقطني في «العلل» ١٠/٦٢
عن ابن عيينة؛ والبيهقي ٤/٢٥٢ من طريق عبد الوارث بن سعيد،
وروح بن القاسم؛ والبيهقي - أيضاً - ٥/١٧٥ من طريق محمد بن
إسماعيل (أبو إسماعيل) عن سفيان الثوري.

ستتهم (معمر، وابن جريج، وابن عيينة، وعبد الوارث، وروح،
والثوري) عن ابن المنكدر به بمعناه، إلا أن في أول حديثهم - سوى
الثوري -: «وإذا رأيتموه فصوموا...»، وقد وقف حديثهم عند قوله: «يوم
تضحون»، وجعله معمر - فيما رواه عنه يحيى بن اليمان - من مسند
عائشة، واختصر - أي يحيى - حديثه على قوله: «الفطر يوم يفطر الناس،
والأضحى يوم يضحي الناس»، وليس في حديث معمر: «وأضحاكم يوم
تضحون»، بل فيه «وصومكم يوم تصومون»، وجعل ابن عيينة الحديث
مرسلاً، ولفظ حديث الثوري: «عرفة يوم يعرف الإمام، والأضحى يوم
يضحي الإمام، والفطر يوم يفطر الإمام».

* وأخرجه الترمذي ٨٠/٣، باب ما جاء في أن الصوم يوم
تصومون ح(٦٩٧) من طريق إسحاق بن جعفر؛ والدارقطني ٢/
١٢٨ ح(١٢٦١) من طريق الواقدي؛ والبيهقي ٤/٢٥٢ من طريق أبي سعيد
مولى بني هاشم.

ثلاثتهم (إسحاق، والواقدي، وأبو سعيد) عن عبد الله بن جعفر
المخرمي، عن عثمان الأحنسي.

والدارقطني ٢/١٢٨ ح(٢١٦٠) من طريق الواقدي، عن ثابت بن

قيس، ومحمد بن مسلم، وداود بن خالد، أربعتهم (الأخنسي، وثابت، ومحمد، وداود) عن سعيد المقبري.

* وابن ماجه ٥٣١/١، باب ما جاء في شهري العيد ح (١٦٦٠) عن محمد بن عمر المقرئ، عن إسحاق بن عيسى الطباع، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن ابن سيرين.

كلاهما (المقبري، وابن سيرين) عن أبي هريرة به بنحوه، إلا أن ابن سيرين، والمقبري - فيما رواه إسحاق، وأبو سعيد عنه - وقف حديثهم عند قوله: «تضحون»، وزاد إسحاق والواقدي - في حديثه عن الثلاثة -: «وصومكم يوم تصومون».

* وأخرجه الشافعي في مسنده ص (٧٣) عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن عبد الله بن عطاء مولى صفية بنت عبد المطلب، عن عروة؛ وابن حبان في المجروحين ٢/٢٩١ من طريق الواقدي، عن مالك، وابن أبي الرجال، كلاهما عن أبي الرجال، عن عمرة بنت عبد الرحمن؛ والبيهقي ١٧٥/٥ من طريق علي بن الأقرم، عن مسروق.

ثلاثتهم (عروة، وعمرة، ومسروق) عن عائشة به بنحوه، إلا أن بعضهم وقف حديثه على قوله: «تضحون»، وحديث مسروق موقوف، وفي أوله قصة.

الحكم عليه:

إسناد أبي داود ضعيف لانقطاعه؛ فمحمد بن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة، كما نص على ذلك جمع من الأئمة، منهم: ابن معين، وأبو زرعة، والبخاري، كما في «المراسيل» ص ١٨٩، وتهذيب التهذيب ٩/٤٠٨. وقد تبين من التخريج السابق، أن الحديث روي عن أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما.

أما حديث أبي هريرة، فقد رواه عنه جماعة من أصحابه، وهم:
أولاً: محمد بن المنكدر، وقد اختلف عليه:

١ - فرواه عبد الوارث بن سعيد، وروح بن القاسم، وابن جريج،

وأيوب - فيما رواه عنه حماد بن زيد - عن ابن المنكدر، عن أبي هريرة مرفوعاً.

٢ - ورواه معمر، واختلف عليه :

(أ) - فرواه عبد الرزاق عنه، عن ابن المنكدر، عن أبي هريرة مرفوعاً.

(ب) - ورواه يحيى بن اليمان عنه، عن ابن المنكدر، عن عائشة، فجعله من مسند عائشة.

ولا شك أن الوجه الذي رواه عبد الرزاق هو الصواب؛ لاختصاص عبد الرزاق بشيخه معمر؛ ولأن يحيى بن اليمان، قال عنه النسائي - كما في «سننه» ٣٢٥/٨ ح (٥٧٠٣) - «لا يحتج بحديثه، لسوء حفظه، وكثرة خطئه».

٣ - ورواه ابن عليه، وعبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن ابن المنكدر، عن أبي هريرة، موقوفاً.

٤ - ورواه ابن عيينة، عن ابن المنكدر، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وقبل النظر في الراجح عن ابن المنكدر، يحسن أن أذكر قبل ذلك الراجح عن أيوب، فيقال:

إذا نظرنا في الذين رووا الوجه الموقوف، فإذا هما: ابن عليه، وعبد الوهاب الثقفي، أما ابن عليه، فقد قدمه بعض الأئمة في أيوب كالبرديجي، وأكثر الأئمة على تقديم حماد بن زيد في أيوب مطلقاً؛ كابن معين، وأحمد - في رواية -، وسليمان بن حرب، والنسائي، وابن عدي، وغيرهم، حتى قال ابن معين: «ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب، فالقول قوله». اهـ، ونص مرةً أخرى على تقديم حماد إذا خالفه ابن عليه.

وقال الإمام أحمد - في رواية -: «كان حماد بن زيد، لا يعبأ إذا

خالفه الثقفي، ووهيب، وكان يهاب أو يتهيب من إسماعيل بن عليّة،
إذا خالفه». اهـ، ينظر في هذه النصوص: «شرح العلل» لابن رجب ٢/
٦٩٩ - ٧٠٢.

ومما تقدم يظهر تقدم حماد في حديث أيوب، ويليه ابن عليّة،
ولهذا فإنني أتوقف عن الترجيح لسببين:

الأول: أن أيوب في الوجه الذي رواه عنه حماد، توبع عليه من
أكثر الرواة عن ابن المنكدر، وابن عليّة توبع على الوجه الموقوف من
قبل عبد الوهاب الثقفي.

الثاني: أن ابن معين سئل - كما في «شرح العلل» لابن رجب ٢/
٧٠٢ - عن اختلاف حماد بن وابن عليّة في حديث أيوب، فقال: «إن
أيوب كان يحفظ، وربما نسي الشيء». اهـ، وعلق الحافظ ابن رجب على
هذه الكلمة قائلاً: «فنسب الاختلاف إلى أيوب». اهـ.

أما فيما يتعلق بالراجح عن ابن المنكدر، فإنه بالنظر في المختلفين
عليه، نجد أن الأكثر - وجميعهم - من الحفاظ، روهه موصولاً بذكر أبي
هريرة مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وخالف ابن عيينة فرواه مرسلاً، وأيوب -
فيما رواه عنه ابن عليّة والثقفي - فرواه موقوفاً.

وبكل حال فإن ابن المنكدر، لم يسمع من أبي هريرة، كما تقدم.

ثانياً: ممن رواه عن أبي هريرة، سعيد المقبري:

رواه عنه عثمان الأحنسي، وثابت بن قيس، ومحمد بن مسلم،
وداود بن خالد ورواية هؤلاء الثلاثة (ثابت، ومحمد، وداود) من طريق
الواقدي، فهي مطروحة.

أما الأحنسي، فقد وثقه بعض الأئمة؛ كالبخاري، وابن معين،
بينما قال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن المديني: روى عن سعيد بن
المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه أحاديث مناكير. وقال ابن حبان - بعد

ذكره في الثقات - : يعتبر من غير رواية المخرمي عنه ؛ لأن المخرمي ليس بشيء في الحديث . كما في «تهذيب التهذيب» ١٣٤ / ٧ .

وقد جمع الحافظ الذهبي بين هذه الأقوال فقال - كما في «الميزان» ٥٢ / ٣ - : «صدوق وثقه ابن معين ، وله ما ينكر» ، ولخص الحافظ ابن حجر حاله بقوله - كما في «التقريب» ص ٣٨٦ - : «صدوق له أوهام» .

ومثل هذا - أعني الصدوق الذي له أوهام - إذا لم يتابع عن مثل المقبري في جلالته ، وكثرة أصحابه الحفاظ ، أوجب ذلك التوقف في حديثه - على أقل الأحوال - خاصة أن حديث الأحنسي هنا ، من رواية عبد الله بن جعفر المخرمي عنه ، وهي - كما قال ابن حبان - غير معتبرة ، لكن كلمة ابن حبان هذه في المخرمي ، شديدة ، كما نبه على ذلك الذهبي في «السير» ٣٢٩ / ٧ .

ثالثاً : ممن رواه عن أبي هريرة : ابن سيرين :

وقد رواه عنه أيوب - فيما رواه محمد بن عمر المقرئ عن إسحاق بن عيسى الطباع ، عن حماد بن زيد عنه - ، وقد تبين من التخريج أن إسحاق قد اختلف عليه في إسناده :

١ - فرواه محمد بن عمر المقرئ ، عن إسحاق ، عن حماد ، عن أيوب ، عن ابن سيرين .

٢ - ورواه علي بن سهل ، والعباس بن محمد - عند الدارقطني - عن إسحاق ، عن حماد ، عن أيوب ، عن ابن المنكر .

وبالنظر في المختلفين على إسحاق ، نجد أن محمد بن عمر المقرئ «لا يعرف» كما في «التقريب» ص ٤٩٨ ، قال ابن حجر : ولعله : «محمد بن أبي عمر الدوري» ، وسبقه المزي في «تهذيبه» ١٧٧ / ٢٦ فقال : أخشى أن يكون . . . فإن كان هو الدوري ، فلم أجد فيه سوى

قول أبي حاتم - كما في «الجرح والتعديل» ٢٣٦/٧ - : «كتبنا عنه». اهـ.
ثم هو قد خولف من قبل راويين:

أحدهما: علي بن سهل بن المغيرة، وهو «ثقة»، كما في «التقريب»
ص ٤٠٢.

الثاني: العباس بن محمد بن هارون، كذا هو في الدارقطني (ابن هارون)، ولم أقف - بعد البحث الطويل - على أحد من تلاميذ الطباع أو من شيوخ أبي القاسم البغوي - شيخ الدارقطني - بهذا الاسم، بينما وجدت في تلاميذ الطباع، وشيوخ البغوي: عباس بن محمد بن حاتم الدوري، أبو الفضل، فلعله هو، ويؤيد ذلك أمور:

١ - أنه في طبقة علي بن سهل الذي قرن به في الرواية عن إسحاق.

٢ - أنه مذكور في شيوخ البغوي، وتلاميذ الطباع.

٣ - احتمال التصحيف في اسم جده، وهذا غير بعيد لأمرين:

(أ) - كثرة التصحيف في النسخ المطبوعة.

(ب) - وجود التشابه النسبي في الرسم بين اسم (حاتم) و(هارون).

وبكل حال، فإن لم يكن هذا الاجتهاد صواباً، فيكفي في رجحان الوجه الذي رواه علي بن سهل، أن المخالف له لا يعرف، فإن كان عباس، هو الدوري، فهذا أقوى؛ لأن الدوري ثقة حافظ - كما في «التقريب» ص ٢٩٤ - وبه يتبين، أن ذكر ابن سيرين في حديث الطباع، وهم من محمد بن عمر المقرئ. والله أعلم.

وأما حديث عائشة، فلا يصح عنها مرفوعاً، لما يلي:

١ - أن الطريق الذي رواه ابن المنكدر، وعنه معمر، إنما هو

وهم، وأن الصواب في حديث معمر ما رواه عنه عبد الرزاق، عن ابن المنكدر، عن أبي هريرة - كما تقدم الكلام عليه - .

٢ - أن الطريق الذي رواه الثوري، لا يثبت عنه؛ لأنه من رواية محمد بن إسماعيل، أبو إسماعيل، قاضي فارس، وقد تفرد به عن سفيان، كما قال البيهقي ١٧٥/٥ .

٣ - أن طريق عمرة، في إسناده الواقدي، وهو متروك .

٤ - أما طريق مسروق الموقوف على عائشة، فإسناده لا بأس به، إن كان محمد بن الحسين بن أبي حنين، سمعه من محمد بن الفضل (عارم) قبل الاختلاط، وإنما لم يردّ حديثه - مع عدم تميز روايته عنه - لأن الدارقطني - كما في «السير» ٢٦٧/١٠ - قال عن عارم: «تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة» وارتضاه الذهبي، إلا أنه ذكر له حديثاً بعد اختلاطه، واستغربه - أي الذهبي - . والله أعلم .

وخلاصة الكلام السابق:

أن المرفوع عن أبي هريرة فيه انقطاع، وأنه لا يصح من حديث عائشة مرفوعاً، ولم أجد ما يشهد لما دلّ عليه قوله في الحديث: «وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون» .

وأما ما دلّ عليه حديث الباب، من أن عرفة كلها موقف، وجمع كذلك، ومنى ومكة كلها منحر، جاء عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، ومن ذلك:

١ - حديث جابر رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «نحرت ههنا، ومنى كلها منحر، فانحروا في رحالكُم، ووقفت ههنا، وعرفة كلها موقف، ووقفت ههنا، وجمع كلها موقف» .

أخرجه مسلم - واللفظ له - ٨٩٣/٢ ح (١٢١٨)؛ وأبو داود ٢/

٥٠٠، باب الصلاة بجمع ح (١٩٣١)؛ والنسائي ٢٥٥/٥، باب رفع اليدين في الدعاء بعرفة ح (٣٠١٥)، بلفظ: «عرفة كلها موقف»، وفي ٥/٢٦٥، باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة ح (٣٠٤٥) بلفظ: «المزدلفة كلها موقف».

٢ - حديث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ وقف على قزح، فقال: «هذا قزح، وهو الموقف، وجمع كلها موقف، ونحرت ههنا، ومنى كلها منحرا، فانحروا في رحالكم».

أخرجه أبو داود - واللفظ له - ٥٠٠/٢، باب الصلاة بجمع ح (١٩٣٠)؛ والترمذي مطولاً ٢٣٢/٣، باب ما جاء أن عرفة كلها موقف ح (٨٨٥)؛ وابن ماجه ١٠٠١/٢، باب الموقف بعرفات ح (٣٠١٠)، بلفظ: «هذا الموقف، وعرفة كلها موقف» من طرق عن عبد الرحمن بن عياش، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، به.

قال الترمذي: «حديث علي، حديث حسن صحيح، لا نعرفه من حديث علي إلا من هذا الوجه، من حديث عبد الرحمن بن الحارث بن عياش». اهـ.

وعبد الرحمن هذا، قال عنه أحمد: متروك الحديث، وضعفه ابن المديني، وقال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: ليس بالقوي، ووثقه العجلي، وابن حبان - كما في «تهذيب التهذيب» ١٤٢/٦ - ومع ذلك تفرد به، كما يشير إليه كلام الترمذي رحمته الله، وعليه ففي تحسينه بله تصحيحه، نظر. والله تعالى أعلم.

❦ الحديث السابع ❦

قال أبو داود ٧٤٣/٢ باب إذا أغمي الشهر ح (٢٣٢٥):

حدثنا أحمد بن حنبل، حدثني عبد الرحمن بن مهدي، حدثني معاوية بن صالح، عن عبد الله بن أبي قيس، قال: سمعت عائشة رضي الله عنها تقول: كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره، ثم يصوم لرؤية رمضان، فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام.

❦ رواة الإسناد:

١ - أحمد بن حنبل: هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. مات سنة ٢٤١هـ. روى عن: ابن مهدي، والقطان، وهشيم، وخلق، وعنه: أبو داود، وابناه: عبد الله، وصالح وأمم. «أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة». تهذيب الكمال ٤٣٧/١، التقريب ص ٨٤.

٢ - عبد الرحمن بن مهدي: ابن حسان العنبري، مولاهم، أبو سعيد البصري، مات سنة ١٩٨هـ. روى عن: معاوية بن صالح والسفيانين، وشعبة، وجماعة، وعنه: أحمد، وابن معين، وابن راهويه، وبندار، وخلق كثيرون. «ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه».

تهذيب الكمال ٤٣٠/١٧، التقريب ص ٣٥١.

٣ - معاوية بن صالح: ابن حُدَيْر - مصغر - الحضرمي، أبو عمرو، وأبو عبد الرحمن، الحمصي، قاضي الأندلس، مات سنة ١٥٨هـ، وقيل بعد السبعين. روى عن: مكحول، وعبد الله بن أبي قيس وعنه: ابن مهدي، وابن وهب وغيرهما.

وثقه ابن مهدي - وكان من تلاميذه - وابن سعد، وابن معين - وقال مرةً: صالح - وأحمد، والعجلي، وأبو زرعة، والترمذي، والبزار، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات.

وخالفهم في ذلك آخرون، فنقل ابن معين عن القطان أنه كان لا يرضاه، وقال أبو إسحاق الفزاري: ما كان بأهل أن يروى عنه، وقال أبو حاتم: صالح الحديث حسن الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن خراش: صدوق.

وقال ابن عدي: «حدث عنه: الليث، وبشر بن السري، وثقات الناس، وما أرى بحديثه بأساً وهو عندي صدوق إلا أنه يقع في حديثه أفراداً». اهـ.

وقال ابن عبد الهادي في «التنقيح» في معرض دفاعه عن معاوية بن صالح:

«وكون يحيى بن سعيد لا يرضاه غير قادح فيه، ويحيى شرطه شديد في الرجال...، وأما قول أبي حاتم: لا يحتج به، فغير قادح أيضاً، فإنه لم يذكر السبب، وقد تكررت هذه اللفظة منه، في رجال كثير من أصحاب الصحيح، من الثقات الأثبات، من غير بيان السبب؛ كخالد الحذاء وغيره». اهـ.

وقد لخص الذهبي حاله بقوله: «صدوق إمام»، وابن حجر بقوله: «صدوق».

الجرح والتعديل ٣٨٣/٨، الكامل ٤٠٤/٦، «التنقيح» ٢٩٤/٢، الميزان ١٣٥/٤، الكاشف ٢٧٦/٢، تهذيب التهذيب ١٩٠/١٠، التقريب ص ٥٣٨.

٤ - عبد الله بن أبي قيس: ويقال ابن قيس، ويقال ابن موسى، أبو الأسود النصري الحمصي. روى عن: عائشة، وأبي ذر، وعنه: معاوية بن صالح، ويزيد بن خمير. «ثقة مخضرم».

تهذيب الكمال ١٥/٤٦٠، التقريب ص ٣١٨.

٥ - عائشة: ابنة أبي بكر الصديق، أم المؤمنين، أفقه النساء مطلقاً، وأفضل أزواج النبي ﷺ، إلا خديجة ففيها خلاف شهير، ماتت سنة (٥٧هـ) على الصحيح. روت عن النبي ﷺ كثيراً، وعن أبيها، وعنهما: عروة، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبد الله بن أبي قيس وغيرهم كثير.

معرفة الصحابة ٦/٣٢٠٨، الإصابة ٨/١٣٩، التقريب ص ٧٥٠.

❦ تخريجه:

* أخرجه أحمد ٦/١٤٩؛ وابن خزيمة ٣/٢٠٣ ح (١٩١٠)؛ وابن حبان ٨/٢٢٨ ح (٣٤٤٤)؛ والدارقطني ٢/١٢٢ ح (٢١٣٠) من طرق عن ابن مهدي به بلفظه.

* وأخرجه ابن الجارود ٢/٣١ ح (٣٧٧) من طريق أسد بن موسى؛ والحاكم ١/٤٢٣ من طريق عبد الله بن صالح، كلاهما (أسد، وعبد الله) عن معاوية بن صالح به بنحوه، وفي أول حديث أسد قصة.

❦ الحكم عليه:

إسناد الحديث - عندي والله أعلم - متردد بين الصحة والحسن من أجل معاوية بن صالح.

والحديث صححه ابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني في سننه، والحاكم، وقال ابن حجر في «التلخيص» ٢/١٩٨: «إسناده صحيح». والله أعلم.

❦ الحديث الثامن ❦

قال أبو داود ٧٤٤ / ٢ باب إذا أغمي الشهر ح (٢٣٢٦):

حدثنا محمد بن الصباح البزاز، حدثنا جرير بن عبد الحميد الضبي، عن منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة».

قال أبو داود: ورواه سفيان، وغيره عن منصور، عن ربعي، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ لم يسم حذيفة.

❦ رواة الإسناد: ❦

١ - محمد بن الصباح البزاز: الدولابي، أبو جعفر البغدادي، مات سنة ٢٢٧هـ. روى عن: جرير بن عبد الحميد وهشيم، وعنه: الشيخان، وأبو داود. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٣٨٨ / ٢٥، التقريب ص ٤٨٤.

٢ - جرير بن عبد الحميد: ابن قُرط الضبي، الكوفي، نزيل الري وقاضيهما. مات سنة ١٨٨هـ. روى عن: منصور، والأعمش وغيرهما، وعنه: ابن الصباح، وابن المديني والإمام أحمد، وابن معين وغيرهم.

وثقه ابن سعد، وأحمد، والعجلي، وأبو حاتم، والدارقطني، والبيهقي إلا أنه قال - أي البيهقي -: «قليل كان في آخر عمره يهتم من حفظه»، لكن ردَّ هذا الحافظ ابن حجر بقوله: «ولم أر ذلك لغيره، بل احتج به الجماعة». اهـ، وكذلك ردَّ ما حكاه الشاذكوني من أنه كان يدلس فقال: «لكن الشاذكوني فيه مقال». اهـ.

وأما قول أبي حاتم إنه تغير قبل موته بسنة فحجبه أولاده، فهذا وهمٌ كما ذكر ذلك الذهبي في «الميزان»، وابن حجر في «تهذيبه»، وأن الصواب: جرير بن حازم.

وقد لخص ابن حجر حاله بقوله: «ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه».

طبقات ابن سعد ٣٨١/٧، سؤالات ابن هاني رقم (٢١٧٥)، الميزان ٣٩٤/١، تهذيب التهذيب ٦٧/٢، هدي الساري ص ٤١٤، التقريب ص ١٣٩.

٣ - منصور بن المعتمر: ابن عبد الله السلمي، أبو عتاب، الكوفي، مات سنة ١٣٢هـ، روى عن: ربعي، وأبي وائل وعنه: جرير بن عبد الحميد، وشعبة والسفيانان وغيرهم. «ثقة ثبت وكان لا يدلس».

تهذيب الكمال ٥٤٦/٢٨، التقريب ص ٥٤٧.

٤ - ربعي بن حراش: أبو مريم العبسي، مات سنة ١٠٤هـ. روى عن: حذيفة، وعمر، وعنه: منصور، وأبو مالك الأشجعي. «ثقة عابد مخضرم».

تهذيب الكمال ٥٤/٩، التقريب ص ٢٠٥.

٥ - حذيفة بن اليمان: العبسي، صاحب سر رسول الله ﷺ، حليف الأنصار، صحابي جليل من السابقين، واسم اليمان: حسيل وهو صحابي، مات سنة ٣٦هـ. روى عن: النبي ﷺ، وعمر، وعنه: الأسود، وربعي، وهمام بن الحارث وغيرهم.

معجم الصحابة ٢١٥/١، الاستيعاب ٣٣٤/١، تهذيب الكمال ٥/٥

٩٤، التقريب ص ١٥٤.

❦ تخريجه:

* أخرجه النسائي ١٣٥/٤ ، باب ذكر الاختلاف على منصور في حديث ربعي فيه ح (٢١٢٦)؛ والبزار ٢٧٢/٧ ح (٢٨٥٥)؛ وابن خزيمة ٢٠٣/٣ ح (١٩١١)، وابن حبان ٢٣٨/٨ ح (٣٤٥٨) من طرق عن جرير به بنحوه.

* وأخرجه النسائي ١٣٥/٤ ح (٢١٢٧)؛ والبزار ٢٧٢/٧ ح (٢٨٥٦) من طريق عبد الرحمن بن مهدي؛ وعبد الرزاق ١٦٤/٤ ح (٧٣٣٧)؛ وابن الجارود في «المنتقى» ٤٤/٢ ح (٣٩٦) من طريق وكيع؛ والدارقطني ١/١٢٦ ح (٢١٥٠، ٢١٥١) من طرق عن إسحاق الأزرق، وإسماعيل ابن علية.

خمسهم (ابن مهدي، وعبد الرزاق، ووكيع، والأزرق، وابن علية) عن سفيان الثوري؛ وابن أبي شيبه ٢٨٥/٢ ح (٩٠٢٠) عن أبي الأحوص سلام بن سليم الكوفي؛ والدارقطني ١٢٦/٢ ح (٢١٤٩) من طريق عبدة بن حميد التيمي؛ وعلقه الخليلي في «الإرشاد» ٥٣٧/٢ عن زهير بن معاوية.

أربعتهم (سفيان، وأبو الأحوص، وعبدة، وزهير) عن منصور، عن ربعي، عن بعض أصحاب - وقال عبدة وأبو الأحوص عن رجل من أصحاب - النبي ﷺ فذكره بنحوه، لم يسموا حذيفة.

* وأخرجه النسائي ح (٢١٢٨)؛ والدارقطني ١٢٥/٢ ح (٢١٤٦) من طريق الحجاج بن أرطاة، عن منصور، عن ربعي مرسلاً، ليس فيه ذكر الرجل ولا حذيفة، بنحوه.

❦ الحكم عليه:

إسناد أبي داود متصل ورجاله ثقات إلا أن جريراً خولف في تسمية الصحابي، فقد رواه الأكثرون من أصحاب منصور وهم: الثوري، وأبو الأحوص، وعبدة، وزهير وغيرهم، عن منصور، عن ربعي، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، ولم يسموه حذيفة.

وقد رجح رواية هؤلاء جماعة من الأئمة منهم:

- ١ - ابن معين، كما في «الإرشاد» للخليلي ٥٣٧/٢.
- ٢ - أحمد، كما نقله أبو داود في «مسائله» ص ٢٩٤، وابن الجوزي في «التحقيق» ٢٩٨/٥ وفي جزء «درء اللوم» ص ١٠٩ حيث قال: «ليس ذكر حذيفة بمحفوظ في هذا الحديث». اهـ.
- ٣ - أبو داود، كما يشير إليه كلامه عقب إخراج الحديث.
- ٤ - البزار ٢٧٣/٧ حيث قال: «ولا نعلم أحداً قال فيه عن حذيفة إلا جرير».
- ٥ - النسائي، كما في «التحفة» ٢٨/٣، وذكر نحواً من كلام البزار.
- ٦ - الدارقطني ١٢٥/٢.
- ٧ - الخليلي، كما يدل عليه ظاهر كلامه في «الإرشاد» ٥٣٧/٢. وغيرهم.

وذهب آخرون إلى تصويب الوجه الذي فيه تسمية حذيفة، ومنهم:

- ١ - ابن خزيمة ٢٠٣/٣ حيث أخرج هذا الوجه وصححه.
- ٢ - ابن حبان ٢٣٨/٨ ح (٣٤٥٨).
- ٣ - البيهقي ٢٠٨/٤ حيث قال: «وصله جرير عن منصور بذكر حذيفة فيه، وهو ثقة حجة». اهـ.
- ٤ - النووي في «المجموع» ٢٦٩/٦ - ٢٧٠ حيث قال عقب ذكر هذا الوجه: «بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم».
- ٥ - ابن عبد الهادي، في التنقيح ٢٩٤/٢، وردّ بذلك على ابن الجوزي - الذي قال كما في «التحقيق» ٢٩٨/٥: «أحمد ضعّف حديث حذيفة، وقال ليس ذكر حذيفة فيه بمحفوظ» - حيث قال - أي ابن عبد الهادي -:

«ومن زعم أن حديث حذيفة الذي رواه ربعي عنه أنه مرسل فقد وهم، بل هو متصل، إما عن حذيفة، وإما عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ، وجهالة الصحابي غير قاذحة في صحة الحديث، كما ظنه بعضهم. والله أعلم». اهـ. من التنقيح المطبوع، وفي نصب الراية ٤٣٩/٢ زيادة في أوله حيث قال: «وهذا وهمٌ منه، فإن أحمد إنما أراد أن الصحيح قول من قال: عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ وأن تسمية حذيفة وهم من جرير، فظنَّ ابن الجوزي أن هذا تضعيف من أحمد للحديث، وأنه مرسل...».

٦ - ابن حجر، فقد قال في «الفتح» ١٤٥/٤ ح (١٩١١) لما ذكر طريق جرير: «وقيل الصواب فيه: عن ربعي عن رجلٍ من الصحابة مبهم، ولا يقدر ذلك في صحته». وما قاله هؤلاء الأئمة من أن جهالة الصحابي لا تضر لا إشكال فيه إذا صرح التابعي بالسماع من الصحابي المبهم، أما إذا رواه بالعنعنة - كما في حديث الباب - فالمسألة محل خلاف بين أهل العلم؛ لأنه يخشى أن يكون التابعي أرسله، فمن ثم احتيج إلى إثبات السماع من ذلك الصحابي الذي لم يُسمَّ، وعليه فالجزم بأنه موصول - كما قاله ابن القيم في تهذيب السنن ٢١٤/٣ - وغيره، محل نظر. والله أعلم.

وهذه المسألة تعرَّضَ لها بعض من كتب في علوم الحديث، ومن ذلك على سبيل المثال: العراقي في «التقييد والإيضاح» ص ٧٤ في مبحث المرسل؛ والحافظ ابن حجر في «النكت» ٥٦٢/٢؛ والأنصاري في «التبصرة» ١٥٥/١؛ والسخاوي في «فتح المغيث» ١٧٨/١؛ والسيوطي في «الألفية» ٢٨.

وقد رجح العراقي، والسيوطي، القول بأنه لا بد أن يوقف على سماعٍ لذلك التابعي عن الصحابي المبهم، واختار الباقر - ممن سلف

ذكرهم - أنه محمول على الاتصال، على أن الحافظ ابن حجر ممن رجح قول البخاري وغيره - فيما إذا قال التابعي عن فلان من الصحابة وسماه - أن هذا محمول على الانقطاع حتى يثبت السماع كما في «النكت» ٥/ ٥٩٥ فما بعدها، فإذا كان هذا رأي الحافظ في هذه المسألة فينبغي أن يكون رأيه كذلك فيما سبق من باب أولى. والله أعلم^(١).

أما الوجه الثالث - والذي لم يشر إليه أبو داود - الذي رواه الحجاج بن أرطاة عن منصور عن ربعي مرسلاً، فقد أشار إلى ضعفه النسائي كما في «التحفة» ٢٨/٣:

«وحجاج ضعيف، لا تقدم به حجة». اهـ، وهو على ضعفه خولف في إسناده، وذلك لأجل أنه كثير الخطأ والتدليس، كما في «الميزان» ١/ ٤٥٨ والتقريب ص ١٥٢.

(١) يمكن أن تراجع رسالة الباحث: خالد بن منصور الدريس «موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين» ص ٤٣ فما بعدها، فقد توسع في ذكر الأدلة على هذه المسألة.

❦ الحديث التاسع ❦

قال أبو داود في ٧٤٥/٢ باب من قال: فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين ح (٢٣٢٧):

حدثنا الحسن بن علي، حدثنا حسين عن زائدة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقدموا الشهر بصيام يوم ولا يومين إلا أن يكون شيء يصومه أحدكم ولا تصوموا حتى تروه ثم صوموا حتى تروه فإن حال دونه غمامة فأتوا العدة ثلاثين ثم أفطروا والشهر تسع وعشرون».

قال أبو داود: رواه حاتم بن أبي صغيرة، وشعبة، والحسن بن صالح، عن سماك بمعناه، لم يقولوا: «ثم أفطروا».

قال أبو داود: وهو حاتم بن مسلم بن أبي صغيرة وأبو صغيرة زوج أمه.

❦ رواة الإسناد: ❦

١ - الحسن بن علي: هو ابن محمد الهذلي، أبو علي الخلال الحُلواني، نزيل مكة، مات سنة ٢٤٢هـ. روى عن: حسين الجعفي، ووكيع، وعنه: الجماعة سوى النسائي. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٢٥٩/٦، التقريب ص ١٦٢.

٢ - حسين: هو ابن علي بن الوليد الجعفي، الكوفي المقرئ، مات سنة ٢٠٣هـ. روى عن: الأعمش، وزائدة بن قدامة وعنه: الحسن الحلواني، والإمام أحمد. «ثقة عابد».

تهذيب الكمال ٤٤٩/٦، التقريب ص ١٦٧.

٣ - زائدة: هو ابن قدامة، أبو الصلت الكوفي، مات سنة ١٦٠هـ، وقيل بعدها، روى عن: سماك، وسليمان التيمي، وعنه: حسين الجعفي، وحماد بن أسامة. «ثقة ثبت صاحب سنة».

تهذيب الكمال ٩/٢٧٣، التقريب ص ٢١٣.

٤ - سماك: هو ابن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي، أبو المغيرة، مات سنة ١٢٣هـ. روى عن عكرمة، وإبراهيم النخعي وعنه زائدة، والثوري، وشعبة، وغيرهما. والكلام على سماك جرحاً وتعديلاً يمكن أن يقسم إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: من وثقه أو مشّاه ومنهم:

ابن معين، وأبو حاتم فقد قالاه عنه: ثقة، وزاد أبو حاتم: صدوق، وقال ابن معين مرة: «أسند أحاديث لم يسندوها غيره، وهو ثقة»، وقال ابن عدي: «ولسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله، وقد حدّث عنه الأئمة، وهو من كبار الكوفيين. وأحاديثه حسان عن من روى عنه، وهو صدوق لا بأس به».

ثانياً: من ضعّفه مطلقاً أو غمزّه، ومنهم:

ابن المبارك حيث قال: سماك ضعيف في الحديث، وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال صالح جزرة: يضعف، وقال ابن خراش: في حديثه لين، وقال النسائي: ليس به بأس وفي حديثه شيء، وقال مرة: ليس بالقوي، كان يقبل التلقين، وقال مرة: ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث؛ لأنه كان يقبل التلقين، وكلمة النسائي الأخيرة توضح مراده بقوله: «في حديثه شيء»، وقوله: «ليس بالقوي»، وقال ابن حبان: يخطئ كثيراً، وقال الدارقطني: سيئ الحفظ.

ثالثاً: من ضعف روايته عن عكرمة خاصة، أما عن غيره، فجائزة، ومنهم:

ابن المديني، ويعقوب بن شيبه السدوسي، والعجلي.
قال الذهبي في السير - عقب كلام صالح جزرة، وابن خراش،
والنسائي -:

«قلت: ولهذا تجنب البخاري إخراج حديثه، وقد علق له البخاري
استشهاداً به، فسمك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس نسخة، عدة
أحاديث، فلا هي على شرط مسلم لإعراضه عن عكرمة، ولا هي على
شرط البخاري، لإعراضه عن سمالك، ولا ينبغي أن تُعدَّ صحيحة لأن
سماكاً إنما تكلم فيه من أجلها». اهـ.

وقال في «الميزان»: «صدوق صالح، من أوعية العلم، مشهور». وفي
«الكاشف»: «ثقة ساء حفظه»، وقال ابن حجر ملخصاً حاله:
«صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخره، فكان ربما
تلقن».

سنن النسائي الصغرى ٣١٩/٨، وسننه الكبرى ٢/٢٥٠، السير ٥/٢٤٥،
الميزان ٢/٢٣٢، الكاشف ١/٤٦٥، تهذيب التهذيب ٤/٢١٠،
التقريب ص ٢٥٥.

٥ - عكرمة: مولى ابن عباس، تقدم في الحديث الأول وأنه ثقة
ثبت.

٦ - ابن عباس: تقدم في الحديث الأول.

❦ تخريجه:

* أخرجه أحمد ١/٢٥٨ عن معاوية بن عمرو، عن زائدة به
بنحوه، لكنه لم يذكر قوله: «ثم أفطروا».

* وأخرجه النسائي ١٣٦/٤ ، باب ذكر الاختلاف على منصور في حديث ربعي فيه ح (٢١٢٩) عن ابن راهويه ؛ وأحمد ٢٢٦/١ ؛ والدارمي ٤٢٧/١ ح (١٦٣٥) عن عبد الله بن سعيد ، ثلاثهم (ابن راهويه ، وأحمد ، وعبد الله) عن ابن عليّة ؛ والنسائي ١٥٣/٤ ، باب صيام يوم الشك ح (٢١٨٩) من طريق ابن أبي عدي .

كلاهما (ابن عليّة ، وابن أبي عدي) عن حاتم بن أبي صغيرة به بنحوه ، إلّا أن في أول حديث عبد الله بن سعيد ، وابن أبي عدي قصة ، وليس في حديثه قوله : «ثم أفطروا» .

* وأخرجه ابن خزيمة ٢٠٤/٣ ح (١٩١٢) ؛ وابن حبان ٣٥٦/٨ ح (٣٥٩٠) ؛ والحاكم ٤٢٤/١ من طريق يحيى بن كثير العنبري ، عن شعبة ؛ والترمذي ٧٢/٣ ، باب ما جاء أن الصوم لرؤية الهلال والإفطار له ح (٦٨٨) ؛ والنسائي ١٣٦/٤ ح (٢١٣٠) من طريق أبي الأحوص سلّام بن سليم ؛ والطيالسي ص ٣٤٨ - ومن طريقه البيهقي ٢٠٨/٤ - عن أبي عوانة ؛ والطبراني في «الكبير» ٢٨٦/١١ ح (١١٧٥٥) من طريق الوليد بن أبي ثور ؛ والطبراني في «الكبير» ٢٨٦/١١ ح (١١٧٥٧) من طريق الحسن بن صالح .

خمسثهم (شعبة ، وأبو الأحوص ، وأبو عوانة ، والوليد ، والحسن) عن سمالك به بنحوه إلّا أنهم لم يذكروا في حديثهم قوله : «ثم أفطروا» .

* وأخرجه الطبراني في الكبير ٢٧١/١١ ح (١١٧٠٦) من طريق خلف بن تميم عن أبي الأحوص ، عن أشعث بن سوار ، عن عكرمة به بنحوه ، وليس فيه قوله : «ثم أفطروا» .

* وأخرجه مسلم ٧٦٦/٢ ح (١٠٨٨) ؛ وابن خزيمة ٢٠٥/٣ ح (١٩١٥) من طريق أبي البختري سعيد بن فيروز قال : أهللنا رمضان ونحن بذات عرق ، فأرسلنا رجلاً إلى ابن عباس رضي الله عنه يسأله ، فقال ابن عباس : قال رسول الله ﷺ : «إن الله قد أمّده لرؤيته ، فإن أغمي عليكم فأكملوا العدة» .

* وأخرجه النسائي ١٣٥/٤ باب ذكر الاختلاف على عمرو بن دينار ح (٢١٢٥)؛ والدارمي ٤٢٨/١ ح (١٦٣٨) من طريق سفيان الثوري؛ والنسائي ح (٢١٢٤) من طريق حماد بن سلمة، وعبد الرزاق ١٥٥/٤ ح (٧٣٠٢) عن ابن جريج.

ثلاثتهم (الثوري، وحماد، وابن جريج) عن عمرو بن دينار عن محمد بن حنين، عن ابن عباس فذكره بنحوه، إلا أن حماداً لم يذكر محمد بن حنين في حديثه، ولم يذكر النهي عن التقدم، وليس في حديثهم جميعاً قوله: «ثم أفطروا».

* وأخرجه مالك في «الموطأ» ٢٨٧/١ ح (٣) عن ثور بن زيد الديلي، عن ابن عباس بنحوه وليس فيه ذكر التقدم، ولا قوله: «ثم أفطروا».

الحكم عليه:

إسناد أبي داود ضعيف، ومثله ثابت إلا قوله: «ثم أفطروا». وضعف إسناده من أجل ما قيل في رواية سماك عن عكرمة ففيها اضطراب - كما تقدم -.

وقد تابعه أشعث بن سوار - وهو ضعيف عند الأكثرين كما في ترجمته في «تهذيب التهذيب» ٣١٩/١، إلا أنه ممن يعتبر به ويكتب حديثه كما قال العجلي، وابن عدي، والدارقطني - ومما يقوي متابعتهم هنا أن متن الحديث معروف وثابت - كما سيأتي ذكر بعض شواهد - ولعله لأجل ذلك صححه الترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» ٢٦/٢، ٣٥: «وهذا الحديث صحيح لعكرمة عن ابن عباس». اهـ. وصححه أيضاً ابن عبد الهادي في «التنقيح» ٢٩٣/٢، وابن حجر في «التلخيص» ١٩٧/٢ حيث قال: «وهو من صحيح حديث سماك، لم يدلس فيه ولم يلحق أيضاً فإنه من رواية

شعبة عنه، وكان شعبة لا يأخذ عن شيوخه ما دلّسوا فيه ولا ما لقنوا».

والذي يظهر من كلام الأئمة - رحمهم الله - أن نقدهم منصبٌ على رواية سماك عن عكرمة، بغض النظر عن الرواة عنه، اللهم إلا أن يكون مستمسك الحافظ ابن حجر في كلامه هذا ما جاء في «سؤالات السلمي» (١٩٧) رقم (١٥٨) للدارقطني حيث سئل عن سماك فقال: «سماك بن حرب، إذا حدّث عنه شعبة والثوري وأبو الأحوص فأحاديثهم عنه سليمة، وما كان عن شريك بن عبد الله، وحفص بن جُميع، ونظرائهم، ففي بعضها نكارة». اهـ. فكلام الدارقطني - كما هو ظاهر - ليس خاصاً بشعبة، بل هو عامٌ في الثقات من أصحاب سماك، وعليه فيبقى كلام الحافظ محل نظر وتأمل. والله أعلم.

ثم إن قوله في الحديث: «ثم أفطروا»، قد تبين من التخريج السابق، أن هذه اللفظة اختلف فيها على زائدة، فرواها حسين الجعفي، وهو - وإن كان ثقة - فقد خالفه معاوية ابن عمرو الأزدي، فرواه عن زائدة بدون هذه الزيادة، ومعاوية ممن روى عن زائدة كتبه ومصنفاته، كما قال ابن سعد في الطبقات ٣٤١/٧، وروايته موافقة لرواية الجماعة عن سماك، شيخ زائدة.

وعلى هذا فرواية الجعفي غير محفوظة، وإلى هذا أشار أبو داود بقوله - المتقدم نقله عنه - «رواه حاتم... ولم يقولوا: «ثم أفطروا» فهذا نقدٌ من جهة الإسناد.

وأما من جهة المعنى، فإنه لا يستقيم ذكر هذه اللفظة؛ لأن الحديث عن شعبان فكيف يؤمر الناس إذا تم الشهر ثلاثين يوماً أن يفطروا؟ والواجب أن يصوموا!! فهذا وهمٌ ظاهر.

أما ما يتعلق ببقية الطرق إلى ابن عباس، فأحدها طريق أبي البختري - وهو عند مسلم -، وأما طريق عمرو بن دينار، عن محمد بن

حنين، فقد سبق أنه وقع اختلاف على عمرو في إسناده، فرواه حماد بن سلمة، عن عمرو، عن ابن عباس، وخالفه الثوري، وابن جريج، فروياه عن عمرو، عن محمد بن حنين، عن ابن عباس وهذا - فيما يظهر - وهم من حماد، إذ هو لا يقاوم الثوري وحده، فضلاً عن أنه توبع من ابن جريج، ولذا قال ابن عبد البر في «التمهيد» ٣٧/٢: «وروى هذا الحديث حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس ولم يسمعه عمرو من ابن عباس، وإنما يرويه عمرو بن دينار، عن محمد بن حنين، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ مثله». اهـ.

وأما طريق ثور بن زيد عن ابن عباس، فهو منقطع، قال ابن عبد البر في «التمهيد» ٢٦/٢: «وإنما رواه ثور عن عكرمة، وقد روى عن روح بن عباد هذا الحديث عن مالك عن ثور، عن عكرمة، عن ابن عباس... وليس في الموطأ في هذا الإسناد عكرمة...».

وما دلَّ عليه حديث الباب من النهي عن التقدم، والأمر بتحري رؤية الهلال، فإن لم ير أكملت العدة، وأن الشهر يكون تسعة وعشرين، كل ذلك ثابت مفروقاً في أحاديث أخرى بعضها في الصحيحين وبعضها خارجهما، ومن ذلك:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

أخرجه البخاري ٣٢/٢، باب قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الهلال...» ح (١٩٠٧) - واللفظ له -؛ ومسلم ٧٦٠/٢ ح (١٠٨٠) من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر فذكره.

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه، نحو حديث ابن عمر رضي الله عنهما وليس فيه ذكر الشهر تسع وعشرون، أخرجه البخاري ٣٣/٢، باب قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الهلال...» ح (١٩٠٩)؛ ومسلم ٧٦٢/٢ ح (١٠٨١)؛ والنسائي

١٣٣/٤ ، باب إكمال شعبان ثلاثين ح (٢١١٧ ، ٢١١٨) من طرق عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة مرفوعاً.

٣ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين، إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه».

أخرجه البخاري ٣٤/٢ ، باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين ح (١٩١٤)؛ ومسلم ٧٦٢/٢ ح (١٠٨٢) - واللفظ له -؛ وأبو داود ٧٥٠/٢ ، باب فيمن يصل شعبان برمضان ح (٢٣٣٥)؛ والترمذي ٦٩/٣ ، باب ما جاء «لا تقدموا الشهر بصوم» ح (٦٨٥)؛ والنسائي ١٤٩/٤ ، باب التقدم قبل شهر رمضان ح (٢١٧٢ ، ٢١٧٣)؛ وابن ماجه ٥٢٨/١ ، باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم ح (١٦٥٠) من طرق عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة فذكره. والله أعلم.

الحديث العاشر

قال أبو داود ٧٤٦/٢ باب في التقدم ح(٢٣٢٩):

حدثنا إبراهيم بن العلاء الزبيدي من كتابه، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا عبد الله بن العلاء، عن أبي الأزهر المغيرة بن فروة، قال: قام معاوية في الناس بدير مسحل - الذي على باب حمص - فقال: أيها الناس! إنا قد رأينا الهلال يوم كذا وكذا، وأنا متقدم بالصيام، فمن أحب أن يفعله فليفعله، قال: فقام إليه مالك بن هبيرة السبئي فقال: يا معاوية أشيء سمعته من رسول الله ﷺ، أم شيء من رأيك؟ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صوموا الشهر وسره».

حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي في هذا الحديث قال: قال الوليد سمعت أبا عمرو- يعني الأوزاعي - يقول: سره أوله.

حدثنا أحمد بن عبد الواحد، حدثنا أبو مسهر قال: كان سعيد - يعني ابن عبد العزيز - يقول: سره أوله.

قال أبو داود: وقال بعضهم سره وسطه، وقالوا: آخره.

غريب الحديث:

قوله: «دير مسحل»: هو موضع بين حمص وبعلبك، كما في «معجم البلدان» ٥٣٨/٢.

قوله: «وسرّه»: البحث في المراد بسرة الشهر يطول، ولكن يمكن يلخص كلام أهل العلم في ذلك النقاط الآتية:

أولاً: بيانها من كلام أهل اللغة:

قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» ٦٧/٣: «السين والراء،

يجمع فروعه إخفاء الشيء، وما كان من خالصه ومستقره، لا يخرج شيء منه عن هذا، ومن ذلك السرار والسرار، وهو ليلة يستسر الهلال، فربما كان ليلة، وربما كان ليلتين إذا تم الشهر، ومن ذلك الحديث، أنه سأل رجلاً: «هل صمت من سرر الشهر شيئاً؟ فقال: لا فقال: إذا أفطرت رمضان فصم يومين»^(١). اهـ.

وينظر: «القاموس المحيط» ص ٥٢١، و«المعجم الوسيط» ٤٢٦/١. وحكى ابن منظور في «اللسان» ٣٥٧/٤ القولين الآخرين في لغة السرر، وهما: أول الشهر ووسطه، وقد صدرهما بصيغة التمرير. ولم يحك أبو عبيد في «غريبه» ٧٩/٢ سوى قول واحد، وهو أن المراد بالسرر آخر الشهر.

وعلى هذا المعنى عامة أهل اللغة، وينظر أيضاً: «النهاية» لابن الأثير ٣٥٩/٢، وما سيأتي في كلام الخطّابي.

وأما ما رواه أبو داود عن الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، فقد قال الخطّابي في «المعالم» ٢١٨/٣:

«وأنا أنكر هذا التفسير، وأراه غلطاً في النقل، ولا أعرف له وجهاً في اللغة والصحيح أن سره: آخره، ثم ساق بسنده إلى الأوزاعي أنه قال: سره آخر، ثم قال: وهذا هو الصواب». اهـ. وصوّب هذه الرواية عن الأوزاعي، الإمام البيهقي في «الكبرى» ٢١١/٤.

وأما قول سعيد بن عبد العزيز، فمعارض بما رواه الدولابي في «الكنى» ١١١/١ من طريق أبي مسهر قال: سألت سعيد بن عبد العزيز

(١) أخرجه البخاري ٥٥/٢، باب الصوم من آخر الشهر ح (١٩٨٣)؛ ومسلم ٢/٢٨٠ ح (١١٦١) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، وسيأتي الاستدلال به بعد قليل ضمن بحث هذه المسألة.

عن سره؟ فقال: آخره. فاتفق بذلك كلامهما، مع كلام أئمة اللغة.
ثانياً: إذا ترجح أن المراد بالسرر آخر الشهر، فهل المراد بالشهر
رمضان أم شعبان؟

قولان لأهل العلم، فمن رجح القول بأنه رمضان - كابن حزم في
«المحلى» ٢٥/٧ - فيشكل عليه أن رمضان يجب صيامه كله من أوله إلى
آخره، كما ذكره الحافظ في «الفتح» ٢٧١/٤ عن جماعة من أهل العلم.
ومن رجح أن المراد به شعبان، فيشكل عليه ثبوت النهي عن تقدم
رمضان بصوم يوم أو يومين، وهذا الإشكال يجاب عنه بأن يقال:
إن هذا النهي العام قد خصّ من كانت له عادة في صيام أيام
معينة، فوافق صيامه قبل رمضان، فلا يشمل النهي.

فإن قيل فما الجواب عن حديث عمران - الآنف الذكر في كلام
ابن فارس -؟ قيل في الجواب عنه أوجه:

الأول: أن هذا محمول على أن هذا الرجل المخاطب كان قد علم
منه النبي ﷺ أنه له عادة بصيام آخر الشهر، فلما سمع نهيه ﷺ عن
التقدم - ولم يبلغه الاستثناء - ترك صيام ما كان اعتاده من ذلك، فأمره
بقضائها، لتستمر محافظته على ما وظف نفسه من العبادة ويحتمل أنه ﷺ
علم أنه نذر ذلك، فأمره ﷺ بقضائه^(١).

الثاني: أن قصة الرجل - في حديث عمران - قضية عين في حق
رجل معين، فيتعين حمله على صورة صيام لا ينهى عن التقدم به جمعاً
بين الحديثين، ذكره ابن رجب في «اللطائف» ص ٢٧٢.

(١) ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد ٧٩/٢، «معالم السنن» ٢١٧/٣ - ٢١٨،
«المفهم» للقرطبي ٢٣٤/٣، «تهذيب السنن» ٢١٩/٣، «لطائف المعارف»
ص ٢٧٠، «الفتح» ٢٧٢/٤.

الثالث: «أن هذا الرجل الذي سأله النبي ﷺ كان قد علم منه ﷺ أنه كان يصوم شعبان أو أكثره، موافقةً لصيام النبي ﷺ، وكان قد أفطر فيه بعضه، فسأله عن صيام آخره، فلما أخبره أنه لم يصم آخره، أمره بأن يصوم بدله بعد يوم الفطر؛ لأن صيام أول شوال كصيام آخر شعبان، وكلاهما حريم لرمضان» ذكره ابن رجب أيضاً في «اللطائف» ص ٢٧٢.

وخلاصة هذا البحث ما يلي:

أن الأرجح في معنى السرر: آخر الشهر.

أن هذا لا يعارض ما ثبت من النهي عن التقدم، وحديث عمران المخرج في الصحيحين يحمل على أوجه سبق ذكرها، وحديث الباب لا يثبت - كما سيأتي - ولو ثبت فالجواب عنه كالجواب عن حديث عمران، سوى الجواب الذي يقول إنها قضية عين لأن لفظ حديث معاوية عام. والله أعلم.

❦ رواية الإسناد:

١ - إبراهيم بن العلاء: ابن الضحاك بن المهاجر بن عبد الرحمن الزُبَيْدي، أبو إسحاق الحمصي، روى عن: الوليد بن مسلم، وإسماعيل بن عياش، وعنه: أبو داود، وأبو حاتم وغيرهما.

سئل عنه أبو داود مرةً فقال: ثقة كتبت عنه. وسئل عنه مرةً فقال: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: مستقيم الحديث، إلا في حديث واحد ليس هو حديث الباب.

وقد لخص الذهبي حاله فقال: «شيخ صدوق». واختار ابن حجر عبارة، ابن عدي فقال: «مستقيم الحديث إلا في حديث واحد. يقال: إن ابنه محمداً أدخله عليه».

سؤالات الآجري ٢/ ٢٢٩، ٢٣٩، الكاشف ١/ ٢٢٠، تهذيب
التهذيب ١/ ١٣٤، التقريب ص ٩٢.

٢ - الوليد بن مسلم: القرشي، أبو العباس الدمشقي. مات سنة
١٩٥هـ. روى عن: الأوزاعي وعبد الله بن العلاء وغيرهما، وعنه: الإمام
أحمد وإبراهيم بن العلاء وغيرهما.

وثقه ابن سعد، والعجلي، ويعقوب بن شيبه، وابن عدي، وأثنى
على حفظه أبو مسهر. وقدح فيه من جهة تدليسه، وقال ابن المديني:
سمعت من الوليد، وما رأيت من الشاميين مثله، وقد أغرب بأحاديث
صحيحة لم يشركه فيها أحد، وعابه أحمد بكثرة الخطأ، وقال مرة:
صاحب تسهيل، وقال أبو حاتم مرة: كثير الوهم، وقال مرة: كثير
الغلط، وقال مرة: صالح الحديث، وقال الدارقطني: يرسل، يروي عن
الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ قد
أدركهم الأوزاعي، مثل نافع، وعطاء والزهري، فيسقط أسماء الضعفاء،
ويجعلها عن الأوزاعي، عن نافع، وعن الأوزاعي عن عطاء والزهري،
يعني مثل عبد الله بن عامر الأسلمي، وإسماعيل بن مسلم.

وقال ابن القطان - في بيان الوهم - مبيناً حقيقة صنيع الوليد الذي
وصفه به الدارقطني وأنه لا يقدر فيه: أن الوليد «يسقط من بين الأوزاعي
وبين أشياخه الثقات قوماً روى عنهم، وهم عند الوليد ثقات، وإن كان
غيره يضعفهم، فلا يكون بعمله المذكور مضعفاً. والله أعلم». اهـ.

وقال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» و«الميزان»: «قلت: لا
نزاع في حفظه وعلمه، وإنما الرجل مدلس، فلا يحتج به إلا إذا صرح
بالسمع لأنه يدلس عن كذابين فإذا قال حدثنا، فهو حجة».

وقد لخص ابن حجر حاله بقوله: «ثقة لكنه كثير التدليس
والتسوية».

وقد احتج الشيخان بحديثه، لكن على سبيل الانتقاء.

العلل لابن أبي حاتم ١/١٧٣، ٣٢٨؛ سؤالات المروزي ص ١٠٥
رقم (٢٤٥)، سؤالات الميموني ص ١٨٩ رقم (٢٤٥) بيان الوهم والإيهام
١١٠/٤، الميزان ٤/٣٤٨، تذكرة الحفاظ ١/٣٠٤، هدي الساري
ص ٤٧٣، تهذيب التهذيب ١١/١٣٣، التقريب ص ٥٨٤.

٣ - عبد الله بن العلاء: ابن زبر، الدمشقي، الرَّبَّعي، مات سنة
١٦٤هـ. روى عن: أبي الأزهر، وعمر بن عبد العزيز، وعنه: الوليد بن
مسلم، وأبو مسهر. «ثقة».

تهذيب الكمال ١٥/٤٠٥، التقريب ص ٢١٧.

٤ - أبو الأزهر: هو المغيرة بن فروة الثقفي، ومنهم قَلَبَه فقال:
فروة بن المغيرة ويقال: المغيرة بن حكيم، ويقال إنهما اثنان.

وقد نصَّ البخاري، والدولابي، وأبو داود، وأبو أحمد الحاكم،
على أن اسمه: المغيرة ابن فروة، وممن قلبه: ابن معين، والذي سماه
المغيرة بن حكيم: الإمام مسلم في «الكنى والأسماء» له، وتبعه الذهبي
في «المقتنى» ثم قال: ويقال ابن فروة.

ولم أقف - بعد البحث - على كلام للأئمة فيه، سوى ذكر ابن
حبان له في «الثقات»، وقول الجوزقاني في «الأباطيل»: «ثقة، ألا أن في
حديثه بعض النكارة»، وقول ابن حزم: «غير مشهور»، ولذا قال الذهبي:
«وثق»، وقال ابن حجر: «مقبول».

سؤالات الآجري ٢/٢٠٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/٩٤،
الأباطيل للجوزقاني ٢/٩٨، المحلى ٧/٢٤، المقتنى في سرد الكنى ١/
٨٤، الكاشف ٢/٢٨٧، التقريب ص ٥٤٣.

٥ - معاوية بن أبي سفيان: ابن صخر بن حرب بن أمية، الأموي،
أبو عبد الرحمن الخليفة الأموي، صحابي أسلم قبل الفتح، وكتب

الوحي، مات سنة ٦٠هـ في رجب وقد قارب الثمانين. روى عن:
النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعنه: جرير، وأبو الأزهر وغيرهما.
معرفة الصحابة ٢٤٩٦/٥، الإصابة ١١٢/٦، التقريب ص ٥٣٧.

✽ تخريجه:

* أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ٤٥١/١؛ والجوزقاني في
«الأباطيل» ٩٨/٢ من طريق دحيم، عن الوليد به بنحوه.

* وأخرجه الدولابي في «الكنى» ١١١/١ من طريق سعيد بن
عبد العزيز، عن أبي الأزهر عن النبي ﷺ مرسلاً، فذكره بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه ٥٧٢/١، باب ما جاء في صيام يوم الشك
ح (١٦٤٧) من طريق الهيثم بن حميد؛ والجوزقاني في «الأباطيل» ٢/
٩٥؛ وابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٥٢٩/٢ من طريق خالد بن يزيد
المري، كلاهما (الهيثم، وخالد) عن العلاء بن الحارث، قال الهيثم في
حديثه: عن العلاء، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن معاوية رضي الله عنه قال:
كان رسول الله ﷺ يقول على المنبر قبل شهر رمضان: «الصيام يوم كذا
كذا، ونحن متقدمون، فمن شاء فليتقدم، ومن شاء فليتأخر»، وأما خالد
فقال في حديثه: عن العلاء عن مكحول عن معاوية، فذكر نحو حديث
الباب وفي آخره: هكذا كان رسول الله ﷺ إذا حضر رمضان قال كما
قلت.

✽ الحكم عليه:

إسناد أبي داود ضعيف؛ لأن في إسناده أبا الأزهر فهو في عداد
المجاهيل، إذ لم يوثقه أحد من الأئمة المعتبرين، ثم إنه اضطرب في
إسناده، فمرة يرويه موصولاً بذكر معاوية ومرة مرسلاً، لا يذكر فيه
معاوية.

وأما طريق العلاء بن الحارث، فقد تبين من التخريج السابق أنه اختلف عليه في تسمية شيخه، وبالنظر في الشيخ المختلف عليه، ومن اختلف عليه، نجد أن العلاء بن الحارث قد أطلق توثيقه جمع من الأئمة منهم ابن المديني، وابن معين، وأحمد وأبو داود ودحيم، وأبو حاتم وقال: لا أعلم في أحد من أصحاب مكحول أوثق منه وذكر ابن سعد، وأبو داود أنه اختلف، ورمي بالقدر، ينظر تهذيب الكمال ٤٧٨/٢٢، والكواكب النيرات ص ٣٣٥.

ولم أقف على ما يميز رواية هذين الراويين عنه، إلا أن كلمة أبي حاتم ونحوها عن دحيم، والتي تفيد تقديمه مطلقاً على أصحاب مكحول، وعدم ذكرهما ما يؤثر على روايته من جهة الاختلاط، فكأنه اختلاط غير فاحش. والله أعلم.

وأما الهيثم بن حميد فقد وثقه ابن معين، وأبو داود، ودحيم، وقال أحمد: لا أعلم إلا خيراً، وقال النسائي: لا بأس به، وقال أبو مسهر: كان ضعيفاً قديراً، وقال مرة: كان صاحب كتب، ولم يكن من الأثبات ولا من أهل الحفظ، وقد كنت أمسكت عن الحديث عنه؛ استضعفته، وذكره ابن حبان في الثقات، كما في «تهذيب الكمال» ٣٠/٣٧٠، وقد لخص ابن حجر حاله بقوله: «صدوق رمي بالقدر»، كما في «التقريب» ص ٥٧٧.

وأما خالد بن يزيد المري، فقد وثقه العجلي ودحيم وأبو حاتم، وزاد: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني: يعتبر به، كما في «تهذيب الكمال» ٨/١٩٣، وقد لخص الحافظ ابن حجر حاله في «التقريب» ص ١٩١ بقوله: «ثقة».

فتبين من خلال هذه التراجم أن خالد بن يزيد أحسن حالاً من الهيثم بن حميد، وعليه فيقدم ما رواه خالد على ما رواه الهيثم، وهو

رواية العلاء بن الحارث عن مكحول عن معاوية.

وهذا الوجه إسناده منقطع؛ فإن مكحولاً لم يسمع من معاوية، كما قال أبو حاتم الرازي - فيما نقله عنه ابنه في «المراسيل» ص ٢١٢ - وبهذا الانقطاع أعله ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٥٢٩/٢.

وقال الجوزقاني في «الأباطيل» ٩٥/٢ - عقب رواية مكحول -: «هذا حديث باطل». اهـ.

ويضاف إلى ذلك عدم تمييز رواية خالد عن العلاء هل هي في الاختلاط أم قبله؟ كما تقدمت الإشارة إليه في ترجمة العلاء.

وثمة تعليل آخر لهذا الحديث - بجميع طرقه - وهو مخالفته لما ثبت في الصحيحين من النهي عن التقدم بصيام يوم أو يومين^(١)، وبهذا أيضاً أعله ابن الجوزي في «علله» ٥٢٩/٢.

وقال الجوزقاني - عقب إخراج الحديث -: «هذا حديث منكر».

وقال البوصيري - في «مصباح الزجاجة» ٢٩٦/١ - لما ذكر حديث التقدم: «فهذا مخالف لرواية ابن ماجه».

وخلاصة ما تقدم ما يلي:

١ - أن في رواية أبي الأزهر - على جهالته - اضطراباً، فمرةً روي مرسلاً، ومرةً موصولاً.

٢ - أن في متن الحديث نكارة، وهي مخالفته للنهي عن التقدم بصيام يوم أو يومين قبل رمضان، إلا لمن كانت له عادة، كما في «الصحيحين». والله أعلم.

(١) تقدم تخريجه، عند ذكر الشواهد لحديث ابن عباس المتقدم برقم (٩).

❦ الحديث الحادي عشر ❦

قال أبو داود ٧٤٩/٢ باب كراهية صوم يوم الشك ح(٢٣٣٤):

حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن عمرو بن قيس، عن أبي إسحق، عن صلة، قال: كنا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه، فأتي بشاة فتنحى بعض القوم، فقال عمار: من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم عليه السلام.

❦ رواية الإسناد:

١ - محمد بن عبد الله بن نمير: الهمداني، الخارفي، أبو عبد الرحمن الكوفي، مات سنة ٢٣٤هـ. روى عن: أبي خالد الأحمر، وأبي نعيم، وعنه: الشيخان، وأبو داود. «ثقة حافظ فاضل».

تهذيب الكمال ٥٦٦/٢٥، التقريب ص ٤٩٠.

٢ - أبو خالد الأحمر: سليمان بن حيان الأزدي، الكوفي، مات سنة ١٩٠هـ أو قبلها. روى عن: عمرو بن قيس، وسليمان التيمي وجماعة، وعنه: محمد بن نمير، والإمام أحمد وآخرون.

أثنى عليه وكيع، ووثقه ابن سعد، وابن معين - في رواية - وكذا وثقه ابن المديني والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين - في رواية - وأبو حاتم: صدوق زاد ابن معين: وليس بحجة، وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة... وإنما أتى من سوء حفظه، فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل، كما قال ابن معين: صدوق وليس بحجة». اهـ. وقال الذهبي: «الرجل من رجال الكتب الستة، وهو مكثر يهم غيره». اهـ.

لكن هل رواية الشيخين له على سبيل الاحتجاج؟

أما البخاري، فقد قال الحافظ عنه: «له عند البخاري نحو ثلاث أحاديث من روايته عن حميد، وهشام بن عروة، وعبيد الله بن عبد الله بن عمر، كلها مما توبع عليه». اهـ.

فهذا ظاهر أن البخاري لم يخرج له احتجاجاً، وكذا الحال أيضاً عند مسلم فقد تبعت أحاديثه في صحيحه، فلم أجده احتج به، إنما أخرج له كثيراً في الشواهد والمتابعات. والله أعلم. وقد لخص ابن حجر حاله بقول: «صدوق يخطئ».

الكامل ٢٨٣/٣، الميزان ٢٠٠/٢، تهذيب التهذيب ١٦١/٤، هدي الساري ص ٤٢٧، التقريب ص ٢٥٠.

٣ - عمرو بن قيس: هو الملائي، أبو عبد الله الكوفي. روى عن: أبي إسحاق، والأسود بن قيس، وعنه: أبو خالد الأحمر، وإسماعيل بن أبي خالد. «ثقة متقن عابد».

تهذيب الكمال ٤٠٥/١٥، التقريب ص ٢١٧.

٤ - أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، الهمداني، السبيعي، مات سنة ١٢٩هـ. روى عن: جماعة من الصحابة منهم: البراء، وزيد بن أرقم، وعن التابعين فأكثر ومنهم: صلة بن زفر، وعنه: ابنه يونس، وحفيده إسرائيل، وعمرو بن قيس وجماعة.

كلام الأئمة في توثيقه والثناء عليه مشهور جداً، وهو من المكثرين، لكنه اختلط بآخره، كما أشار إلى ذلك الإمام أحمد ونصّ عليه أبو زرعة الرازي، إلا أن الذهبي في «الميزان» قال: «شاخ ونسي ولم يختلط» ثم قال بعد ذلك مباشرة: «وقد تغيّر قليلاً»، ثم ساق في آخر ترجمة أبي إسحاق كلاماً للفسوي، حكى فيه عن بعض أهل العلم أنه اختلط وأنهم تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه ولم يتعقبه بشيء.

ومع هذا الاحتمال فلا يجزم بنسبة إنكار اختلاط أبي إسحاق للذهبي، كما ذكره صاحب «الكواكب النيرات»^(١)، إذ يمكن أن يحمل كلام الذهبي على أن مراده: الاختلاط الفاحش؛ لأن اختلاطه ثابت كما تقدم ذكره عن بعض الأئمة، بل نصّ عليه أقرب الناس وأخصهم بأبي إسحاق، وهو حفيده إسرائيل في قصة ذكرها أبو زرعة الدمشقي بإسناده، وخلاصتها: أن نفراً طلبوا من إسرائيل أن يستأذن لهم على أبي إسحاق، فقال إسرائيل: صلّى بنا الشيخ البارحة فاختلط، ثم دخلوا عليه.

ويؤيد ما سبق أن الذهبي نفسه قال في «معرفة الرواة الذين تكلم فيهم بما لا يوجب الرد»: «ثقة، تغير قبل موته من الكبر، وساء حفظه».

وقد لخص ابن حجر بقوله: «ثقة مكثراً عابداً، اختلط بأخرة»، بقي أن يذكر فيه أنه مدلس، فقد وصفه بذلك جماعة: منهم ابن حبان في الثقات، والذهبي، والعلائي، وأشار إلى تدليسه جماعة منهم: شعبة، والعجلي، والنسائي، والبيهقي وغيرهم، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، الذين احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى.

السنن الكبرى للنسائي ١١٥/٥، تاريخ أبي زرعة الدمشقي/٢٢٣ رقم (١٢١٢) سنن البيهقي ٢٠٢/١؛ تهذيب الكمال ١٠٢/٢٢؛ الميزان ٢٧٠/٣؛ الرواة المتكلم فيهم ص ١٩٥؛ جامع التحصيل ص ١٠٨؛ تهذيب التهذيب ٥٥/٨؛ التقريب ص ٤٢٣؛ الكواكب النيرات ص ٣٤٩.

٥ - صلة: هو ابن زفر العبسي، أبو العلاء، وأبو بكر، تابعي كبير، مات في حدود السبعين. روى عن: عمار، وابن مسعود،

(١) وتابعه على ذلك صاحباً كتاب «تحرير التقريب» ٩٩/٣، اعتماداً على مقولة الذهبي المشار إليها.

وغيرهما، وعنه: أبو إسحاق، وربيعي بن حراش وغيرهما. «ثقة جليل».

تهذيب الكمال ١٣/٢٣٣، التقريب ص ٢٧٨.

٦ - عمار: هو ابن ياسر بن عامر بن مالك العنسي، بنون ساكنة ومهملة، أبو اليقظان، مولى بني مخزوم، صحابي جليل مشهور، من السابقين الأولين، بدري، قتل مع علي بصفين سنة ٣٧هـ. روى عن: النبي ﷺ وحذيفة، وعنه: جابر بن عبد الله، وصلة وأبو وائل وغيرهم.

طبقات ابن سعد ٣/٢٤٦، معجم الصحابة ٢/٢٤٩، الإصابة ٤/٢٧٣، التقريب ص ٤٠٨.

❦ تخريجه:

* أخرجه ابن ماجه ١/٥٢٧، باب ما جاء في صيام يوم الشك ح(١٦٤٥) عن ابن نمير به.

* وأخرجه الترمذي ٣/٧٠، باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك ح(٦٨٦)؛ والنسائي ٤/١٥٣، باب صيام يوم الشك ح(٢١٨٨)؛ والدارمي ١/٤٢٨ ح(١٦٣٤)؛ وابن خزيمة ٣/٢٠٤ ح(١٩١٤)؛ وابن حبان ٨/٣٥١ ح(٣٥٨٥)؛ والدارقطني من طريق أبي سعيد الأشج عبد الله بن سعيد الكندي؛ والحاكم ١/٤٢٣ من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، كلاهما (أبو سعيد، وأبو بكر) عن أبي خالد الأحمر به بنحوه.

* وعلقه البخاري ٢/٣٢، باب قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا...» عن صلة بن زفر عن عمار، فذكره.

* وأخرجه عبد الرزاق ٤/١٥٩ ح(٧٣١٨) عن الثوري؛ وابن أبي شيبة ٢/٣٢٣ ح(٩٥٠٢) عن عبد العزيز العمي^(١)، كلاهما (الثوري،

(١) وقع في الأصل (ربيعي عن منصور) وصوبته من «فتح الباري» ٤/١٤٤.

والعمي) عن منصور، عن ربعي، عن رجل قال: كنا عند عمار بن ياسر في اليوم الذي يشك فيه في رمضان، فجيء بشاة مصلية، فتنحى رجل من القوم، قال: أذن، قال: إني صائم، وما هو إلا صوم كنت أصومه، فقال: أما أنت تؤمن بالله واليوم الآخر؟ فاطعم، هذا حديث الثوري، ولفظ العمي نحوه إلا أنه قال في حديثه: عن ربعي أن عمار بن ياسر... فذكره، فأسقط الوساطة بين ربعي وعمار^(١).

الحكم عليه:

إسناد أبي داود حسن من أجل أبي خالد الأحمر فهو صدوق، ومعناه ثابت في الصحيح.

والحديث صححه جماعة من الأئمة منهم: الترمذي حيث قال: «حسن صحيح» وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والدارقطني فقد قال عنه: «هذا إسناد حسن صحيح، ورجاله كلهم ثقات».

ولكن يشكل على تصحيح هؤلاء الأئمة، أن في الإسناد عنعنة أبي إسحاق، ولم أقف - بعد البحث - على رواية تصرّح بسماعه من صلة، ولذلك قال ابن حجر في «التعليق» ١٤١/٣: «وللحديث مع ذلك علة خفية، ذكر الترمذي في العلل أن بعض الرواة قال فيه: عن أبي إسحاق قال: حدثت عن صلة». اهـ، ولعل هذا هو السبب جعل البخاري يعرض عن إخراج مسنداً في صحيحه، بل علقه عن صلة.

بقي النظر في الطريق التي أخرجها عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، فقد اختلف على منصور فيه: فرواه سفيان عنه، عن ربعي، عن رجل،

(١) ذكر الحافظ في «إتحاف المهرة» ٧٢٩/١١، أن حديث عمار، رواه أحمد، ولم أجده في المسند، ولم يذكره في «أطراف المسند» ٦/٥ - ١٢، ولم يشر إليه في «الفتح»، فلعله سها.

عن عمار، ورواه العمي عنه، عن ربعي، عن عمار، والحديث حديث سفيان؛ لأنه أحفظ وأتقن، وخاصة في حديث منصور - كما في «الجرح والتعديل» ٢٢٥/٤؛ و«تهذيب الكمال» ١١/١٥٤ - وعليه فرواية العمي شاذة، وقد حسن الحافظ إسنادها - أي رواية العمي - في «الفتح» ٤/١٤٤، كما أنه حسن رواية الثوري في «التغليق» ٣/١٤١.

وإذا ترجحت رواية الثوري، فيحتمل - والله أعلم - أن يكون الرجل المجهول هو صلة، وخاصة أن ربعياً يروي عنه - كما تقدم في ترجمة صلة - ويحتمل أن يكون غيره من شيوخ ربعي، وفي الجملة فهو عاضد للطريق الأول.

وما دلَّ عليه حديث عمار من النهي عن صيام يوم الشك، جاء عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه، في النهي عن تقدم رمضان بصوم يومٍ أو يومين وقد تقدم تخريجه ^(١).

٢ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «من صام اليوم الذي يشك فيه، فقد عصى الله ورسوله».

أخرجه ابن أبي شيبه ٢/٣٢٤ ح (٩٥٠٣)؛ والخطيب في «تاريخ بغداد» ٢/٣٩٧ من طريق أحمد بن عمر الوكيعي، وعلقه الخطيب أيضاً ٢/٣٩٧ عن أحمد بن عاصم الطبراني، وإسحاق بن راهويه، أربعتهم (ابن أبي شيبه، والوكيعي، وأحمد بن عاصم، وإسحاق) عن وكيع، وعلقه الخطيب ٢/٣٩٧ عن يحيى القطان، كلاهما (وكيع، والقطان) عن الثوري، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «من صام...» فذكره إلا أن يحيى القطان، ووكيع - فيما رواه عنه ابن راهويه أوقفاه

(١) ضمن شواهد الحديث التاسع، حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

على عكرمة، لم يذكر فيه ابن عباس. والأرجح من هذين الوجهين هو الذي رواه القطان ووكيع - من رواية ابن راهويه عنه - لإمامتهما وضبطهما وإتقانهما، والمخالفون لإسحاق عن وكيع لا يقارنون بابن راهويه، فكيف وقد تابعه القطان؟

ومع رجحان هذا الوجه، إلا أن في الحديث علة أخرى، وهي أنه من رواية سماك عن عكرمة، وهي مضطربة كما نصّ على ذلك جمع من الأئمة، وقد تقدم تفصيل ترجمته في الحديث التاسع. في الباب آثار عن الصحابة في النهي عن صوم يوم الشك، ذكر جملةً منها البيهقي في السنن الكبرى ٢١٠/٤ - ٢١١.

❦ الحديث الثاني عشر ❦

قال أبو داود ٢/ ٧٥٠: باب فيمن يصل شعبان برمضان ح (٢٣٣٦): حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن توبة العنبري، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ أنه لم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان يصله برمضان.

❦ رواية الإسناد:

١ - أحمد بن حنبل: تقدم في الحديث السابع، أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة.

٢ - محمد بن جعفر الهذلي، البصري، المعروف بغندر، مات سنة ١٩٣ أو ٩٤.

روى عن: شعبة وجالسه نحواً من عشرين سنة، وابن جريج، وعنه: أحمد بن حنبل وابن المديني، وبندار وغيرهم.

وثقه الأئمة وخاصة في كتابه، إلا أن الإمام أحمد قال: سمعت غندراً يقول: لزممت شعبة عشرين سنة، لم أكتب عن أحدٍ غيره شيئاً، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه، قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا.

ولذا قال الحافظ في التقریب: «ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة».

تهذيب الكمال ٥/ ٢٥، التقریب ص ٤٧٢.

٣ - شعبة: ابن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، الواسطي، ثم البصري، مات سنة ١٦٠هـ. روى عن: توبة العنبري، وقتادة، وأبي إسحاق السبيعي، وعنه: غندر وابن المبارك، وابن مهدي، ووكيع،

وغيرهم كثير جداً. «ثقة، حافظ، متقن»، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبح عن السنة، وكان عابداً».

تهذيب الكمال ٤٧٩/١٢، التقريب ص ٢٦٦.

٤ - توبة العنبري، البصري، أبو المورّع - بضم الميم وفتح الواو وتشديد الراء المكسورة بعدها مهملة -، مات سنة ١٣١هـ. روى عن: أنس بن مالك، والشعبي ومحمد بن إبراهيم التيمي، وعنه: شعبة، والثوري، وهشام بن حسان وغيرهم. «ثقة».

تهذيب الكمال ٣٣٦/٤، التقريب ص ١٣١.

٥ - محمد بن إبراهيم: ابن الحارث بن خالد التيمي، أبو عبد الله المدني، مات سنة ١٢٠هـ، على الصحيح. روى عن بعض الصحابة ومنهم: أنس، وروى عن: أبي سلمة بن عبد الرحمن، وعنه: يحيى بن سعيد الأنصاري، وتوبة العنبري، والزهري وغيرهم.

وثقه جمهور الأئمة، إلا أن الإمام أحمد قال: في حديثه شيء، يروي أحاديث منكير، ذكره عنه العقيلي.

وقد علق الحافظ ابن حجر على هذه الكلمة قائلاً في «الهدى»: «قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة». اهـ، وقال في معرض دفاعه عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة: «وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة». اهـ^(١).

وقال الذهبي: «وثقه»، وقال أحمد: روى منكير، وأما ابن حجر فقال: «ثقة له أفراد».

(١) في «الرفع والتكميل» للكنوي ص ١٩٩ مزيد بيان وتوضيح لهذه المسألة.

تهذيب الكمال ٣٠١/٢٤، الكاشف ١٥٣/٢، هدي الساري
ص ٤١٢، ٤٥٩، التقريب ص ٤٦٥.

٦ - أبو سلمة: هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري، المدني،
قيل اسمه: عبد الله وقيل: إسماعيل، مات سنة ٩٤، أو ١٠٤هـ، وكان
مولده سنة بضع وعشرين. روى عن: أبي هريرة، وأم سلمة، وعائشة،
وعنه: التيمي، والزهري، وغيرهما كثير. «ثقة مكثراً».

تهذيب الكمال ٣٧٠/٣٣، التقريب ص ٦٤٥.

٧ - أم سلمة: هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية، أم
المؤمنين، تزوجها النبي ﷺ بعد أبي سلمة، سنة ٤هـ، وقيل سنة ٣هـ،
ماتت سنة ٦٢هـ، وقيل سنة ٦١هـ، وقيل قبل ذلك، والأول أصح. روت
عن النبي ﷺ وعن زوجها الأول أبي سلمة وعن أسامة بن زيد، وأبو
سلمة بن عبد الرحمن، وغيرهما.

معرفة الصحابة ٣٢١٨/٦، تهذيب الكمال ٣١٧/٣٥، الإصابة ٨/
٢٠٣، التقريب ص ٧٥٤.

❦ تخريجه:

* حديث الباب في المسند ٣١١/٦.

* وأخرجه النسائي ٢٠٠/٤، باب صوم النبي ﷺ ح (٢٣٥٣) عن
محمد بن الوليد، عن غندر به بنحوه.

* وأخرجه النسائي ١٥٠/٤، باب الاختلاف على محمد بن
إبراهيم ح (٢١٧٦) من طريق النضر بن شميل، عن شعبة به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي ١١٣/٣، باب ما جاء في وصال شعبان
برمضان ح (٧٣٦)؛ وفي «الشمايل» ص ٢٤٧ ح (٣٠٢)؛ وأحمد ٣٠٠/
٦ من طريق الثوري؛ والنسائي ٢٠٠/٤ ح (٢٣٥٢)؛ وابن ماجه ٥٢٨/١،

باب ما جاء في وصال شعبان برمضان ح (١٦٤٨) من طريق شعبة؛
وأحمد ٢٩٣/٦ من طريق الجراح بن مليح (والد وكيع)؛ والدارمي ١/
٤٤٣ ح (١٦٩٠) من طريق إسرائيل بن يونس.

أربعتهم (الثوري، وشعبة، والجراح، وإسرائيل) عن منصور، عن
سالم بن أبي الجعد، عن أبي سلمة به بنحوه، إلا أن لفظ حديث الجراح:
«كان يصوم شعبان ورمضان»، وفي حديث إسرائيل زيادة في آخره: «وكان
يصوم من الشهر حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم».

الحكم عليه:

إسناده صحيح.

وللحديث طريق أخرى إلى أبي سلمة، وهي طريق سالم بن أبي
الجعد، وسالم يدلّس ويرسل كثيراً، كما في «الميزان» ١٠٩/٢،
و«التقريب» ص ٢٢٦، ولم أجد - بعد البحث - طريقاً واحداً صرّح فيه
سالم بالسماع من أبي سلمة، فيحتمل أنه أرسله. والله أعلم.

والحديث حسنه الترمذي في «جامعه»، وقال في «الشمايل»: «وهذا
إسناد صحيح، وهكذا قال: عن أبي سلمة عن أم سلمة، وروى هذا
الحديث غير واحد عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل
أن يكون أبو سلمة بن عبد الرحمن قد روى هذا الحديث عن عائشة وأم
سلمة جميعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم». اهـ.

قال الحافظ في «الفتح» ٢٥٢/٤ ح (١٩٧٠) عقب نقل كلام
الترمذي:

«ويؤيده أن محمد بن إبراهيم التيمي رواه عن أبي سلمة عن عائشة
تارة، وعن أم سلمة تارة أخرى، أخرجهما النسائي». اهـ.

وحديث عائشة - المشار إليه في كلام هذين الإمامين - هو أنها

قالت: «كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم، وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر إلا رمضان، وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان».

أخرجه البخاري ٥٠/٢، باب صوم شعبان ح (١٩٦٩)؛ ومسلم ٢/٨١٠ ح (١١٥٦)؛ وأبو داود ٨١٣/٢، باب كيف كان يصوم النبي ﷺ؟ ح (٢٤٣٤) من طريق أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله؛ والترمذي ٣/١١٤، باب ما جاء في وصال شعبان برمضان ح (٧٣٧)؛ والنسائي ٤/١٥٠، باب الاختلاف على محمد بن إبراهيم ح (٢١٧٧، ٢١٧٨) من طريق محمد بن عمرو؛ والنسائي ح (٢١٧٩)؛ وابن ماجه ١/٥٤٥، باب ما جاء في صيام النبي ﷺ ح (١٧١٠) من طريق عبد الله بن أبي ليبد؛ والنسائي ح (٢١٨٠) من طريق يحيى بن أبي كثير؛ والنسائي ٤/٢٠٠، باب صوم النبي ﷺ ح (٢٣٥٥) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، خمستهم (أبو النضر، ومحمد بن عمرو، وابن أبي ليبد، وابن أبي كثير، والأنصاري) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة بنحوه.

وخلاصة البحث:

أن الحديث مداره على أبي سلمة، وقد روي عنه على الوجهين - كما تقدم - وأنه لا مانع من أن يكون الحديث محفوظاً عنهما - كما قال الترمذي وأيده ابن حجر - وإن كانت علة الإرسال في طريق سالم تبقى قائمة، وأيضاً فالأكثر من أصحاب أبي سلمة على روايته عن عائشة، وهو الوجه الذي أخرجه الشيخان، وهو دليل - مع إعراضهما عن إخراج حديث أم سلمة - على ترجيحهما لكون الحديث من مسند عائشة. والله أعلم.

الحديث الثالث عشر

قال أبو داود في ٧٥١ / ٢ باب في كراهية ذلك (أي وصل شعبان برمضان) ح (٢٣٣٧):

حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز بن محمد، قال: قدم عباد بن كثير المدينة، فمال إلى مجلس العلاء، فأخذ بيده فأقامه، ثم قال: اللهم إن هذا يحدث عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا» فقال العلاء: اللهم إن أبي حدثني عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك.

قال أبو داود: رواه الثوري، وشبل بن العلاء، وأبو عميس، وزهير بن محمد، عن العلاء.

قال أبو داود: وكان عبد الرحمن لا يحدث به، قلت لأحمد: لم، قال: لأنه كان عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم يصل شعبان برمضان، وقال: عن النبي صلى الله عليه وسلم خلفه.

قال أبو داود: وليس هذا عندي خلفه، ولم يجرئ به غير العلاء عن أبيه.

رواة الإسناد:

١ - قتيبة بن سعيد: ابن جميل - بفتح الجيم - ابن طريف الثقفي، أبو رجاء البغلاني - بفتح الموحدة وسكون المعجمة - مات سنة ٢٤٠ هـ روى عن: عبد العزيز بن محمد الدراوردي، ومالك، والليث، وعنه: الجماعة سوى ابن ماجه، كما نبه عليه الذهبي، ومراده أنه لم يرو عنه مباشرة وإلا فقد روى عنه بواسطة «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال ٢٣/٥٢٣، الكاشف ١/١٣٤، التقريب ص ٤٥٤.

٢ - عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي، أبو محمد الجهني مولاهم، المدني سنة ١٨٦ أو ١٨٧، روى عن: العلاء بن عبد الرحمن، وزيد بن أسلم، وعنه: قتيبة وعلي بن حجر.

وثقه مالك، وابن سعد وقال: كثير الحديث يغلط، وقال ابن المدني: ثقة ثبت، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن معين، والنسائي - في رواية -: لا بأس به، وقال مرة: ثقة حجة، وفي رواية عن النسائي: ليس بالقوي وقال أبو زرعة: سيء الحفظ فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ. وقال أحمد: «كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وقال مرة: كتابه أصح من حفظه، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله بن عمر يرويه عن عبيد الله بن عمر». اهـ. ولذلك كان النسائي: حديث عن عبيد الله بن عمر منكر.

وقد لخص الحافظ ابن حجر هذه الأقوال في التقريب بقوله: «صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ. قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر».

تهذيب الكمال ١٨/١٨٧، الميزان ٢/٦٣٤، الكاشف ١/٦٥٨، تهذيب التهذيب ٦/٣١٠، التقريب ص ٣٥٨.

٣ - العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقى، بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف، أبو شبل، المدني، روى عن: أبيه، وابن عمر، وعنه: الدراوردي، ومالك.

وثقه أحمد وقال: «لم أسمع أحداً ذكره بسوء، ووثقه ابن سعد، والترمذي.

وقال ابن معين: ليس حديثه بحجة، وقال مرة: ليس بذاك لم يزل الناس يتوقون حديثه. وقال أبو حاتم: صالح، روى عنه الثقات، ولكنه أنكر من حديثه أشياء. وقال أبو زرعة: ليس هو بأقوى ما يكون. وقال النسائي: ليس به بأس وقد ذكره ابن حبان في الثقات.

وأما ابن عدي فقد قال في «الكامل» في أول ترجمته: «من جهنية مديني ليس بالقوي» ثم قال في آخرها: «وللعلاء بن عبد الرحمن نسخ عن أبيه، عن أبي هريرة يرويها عن العلاء الثقات، وما أرى بحديثه بأساً، وقد روى عنه شعبة، ومالك، وابن جريج ونظراؤهم».

وقد لخص ابن حجر كلام الأئمة فيه بقوله: «صدوق ربما وهم».

وقد أخرج مسلم في الصحيح المشاهير من حديثه، دون هذا والشواذ «كما قال الخليلي».

تهذيب الكمال ٢٢/٥٢٠، الكاشف ٢/١٠٥، تهذيب التهذيب ٨/١٦٠، التقريب ص ٤٣٥.

٤ - عن أبيه: هو عبد الرحمن بن يعقوب الجهني، المدني، مولى الحرقة، روى عن: أبي هريرة، وابن عباس، وعنه: ابنه العلاء، ومحمد التيمي.

وثقه العجلي، وقال النسائي: لا بأس، وسئل ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس. وقد قال الذهبي، وابن حجر عنه: «ثقة».

تاريخ عثمان الدارمي ص ١٧٣ رقم (٦٢٣)، الكاشف ١/٦٤٩، تهذيب التهذيب ٦/٢٦٦، التقريب ص ٣٥٣.

٥ - أبو هريرة: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

تخریجه:

* أخرجه أبو عوانه - من طريق أبي داود - ص ٩٨ [القسم المفقود]؛ وابن حزم في المحلى ٢٥/٧ بلفظه.

* وأخرجه الترمذي ١١٥/٣، باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان ح (٧٣٨)؛ والبيهقي ٢٠٩/٤ من طريق قتبية به بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه ٥٢٨/١، باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم ح (١٦٥٠) عن أحمد بن عبدة، عن الدراوردي به بنحوه.

* وأخرجه النسائي في «الكبرى» ١٧٢/٢، باب صيام شعبان ح (٢٩١١)؛ وأبو عوانه ص ٩٨ من طريق محمد بن ربيعة؛ وابن أبي شيبة ٢٨٥/٢ ح (٩٠٢٦)؛ وأحمد ٤٤٢/٢ عن وكيع، كلاهما (محمد، ووكيع) عن أبي العميس^(١) عتبة بن عبد الله المسعودي؛ وابن ماجه ح (١٦٥٠) من طريق مسلم بن خالد؛ وعبد الرزاق ١٦١/٤ في (٧٣٢٥) عن ابن عيينة؛ وأبو عوانه (٩٨)؛ وابن حبان ٣٥٦/٨ ح (٣٥٨٩) من طريق روح ابن القاسم؛ وأبو عوانه (٩٨) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي؛ وابن حبان ٣٥٨/٨ ح (٣٥٩١) من طريق زهير بن محمد، و«الخلعي» في الفوائد - عن الأجوبة المرضية للسخاوي ٣٣/١ - من طريق شبل بن العلاء.

سبعته (أبو العميس، ومسلم، وابن عيينة، وروح، والزبيدي، وزهير، وشبل) عن العلاء بن عبد الرحمن به بنحوه.

* وأخرجه الطبراني في «الأوسط» ٣١٢/٢ ح (١٩٥٧) من طريق عبيد الله بن عبد الله المنكدر قال: حدثني أبي عن أبيه عن جده

(١) وقع في سنن النسائي «الكبرى»: [أبي عيش عتبه]، وهو خطأ، والصواب ما جاء في مسندي أحمد وأبي عوانه، ينظر: «تحفة الأشراف» ٢٣٩/١، و«أطراف المسند» ٣٩١/٧.

[عبيد الله بن عبد الله بن المنكدر بن محمد بن المنكدر] عن عبد الرحمن بن يعقوب به بنحوه .

* وأخرجه ابن عدي في الكامل ٢٢٤/١ من طريق إبراهيم بن أبي يحيى، عن محمد بن المنكدر، والعلاء بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن يعقوب به بنحوه .

الحكم عليه:

إسناده ظاهره الصحة، إلا أن متنه منكر - كما سيأتي بيان ذلك - ورجاله ثقات سوى الدراوردي والعلاء بن عبد الرحمن، أما الدراوردي فقد توبع من أئمة .

وقد اختلفت أنظار الأئمة في الحكم على هذا الحديث، فمنهم من صححه، ومنهم من ضعفه واستنكره، فأما من صححه فمنهم:

الترمذي حيث قال ١١٥/٣: «حسن صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ»، والطحاوي في: «شرح المعاني» ٨٣/٢، وأبو عوانة حيث أخرجه في «مستخرجه على صحيح مسلم»؛ وابن حبان ٨/٣٥٨؛ وابن عبد البر في «الاستذكار» ١٠/٢٣٨؛ وابن حزم ٧/٢٥ وغيرهم .

قال ابن رجب في «اللطائف» ص ٢٦٠ - عقب حكاية التصحيح عن هؤلاء الأئمة -:

«وتكلم فيه من هو أكبر من هؤلاء وأعلم، وقالوا: هو حديث منكر، منهم عبد الرحمن بن مهدي، والإمام أحمد، وأبو زرعة، والأثرم، وقال الإمام أحمد: لم يرو العلاء أنكر منه، وردّه بحديث: «لا تقدموا رمضان بصوم يوم...» اهـ .

وما نقله أبو داود عن ابن مهدي، ظاهر في إنكاره إذ لم يحدث به الإمام أحمد.

وأما إنكار أبي زرعة، فقد نقله البرذعي في سؤالاته ٣٨٨/٢. ونقل أبو عوانة في «مستخرجه» ص ٩٨ أن عفان بن مسلم كان يستنكره أيضاً. ونقل أبو عوانة أيضاً - وذكره الحافظ ابن حجر في الفتح ١٥٣/٤ - أن ابن معين قال عنه: منكر، وإنكار أحمد للحديث نقله عنه المروزي في سؤالاته ص ١١٧ رقم (٢٧٣).

وقال النسائي عقب إخراج الحديث في «الكبرى» ١٧٢/٢: «لا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير العلاء بن عبد الرحمن». اهـ.

وقال الخليلي في «الإرشاد» ٢١٨/١ عن العلاء: «مديني، مختلف فيه؛ لأنه يتفرد بأحاديث لا يتابع عليها - ثم ذكر حديث الباب، ثم قال: - وقد أخرج مسلم في الصحيح المشاهير من حديثه دون هذا والشواذ». اهـ.

وأشار البيهقي ٢٠٩/٤ إلى ضعفه.

وما ذكره الخليلي، فيه إشارة واضحة، أن مسلماً أعرض عن حديثه لما فيه من النكارة، مع أنه أخرج من هذه السلسلة: العلاء عن أبيه كثيراً، وقد أشار إلى هذا السخاوي، كما في «الأجوبة المرضية» ٣٧/١.

وما ذكره بعض الأئمة من تفرد العلاء به، لا يعكر عليه ما رواه الطبراني - كما سبق تخريجه من طريق محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن يعقوب - لأن هذه الطريق معلولة بثلاثة أمور:

الأول: أن فيها المنكدر بن محمد بن المنكدر، قال عنه أبو حاتم: «كان رجلاً صالحاً لا يفهم الحديث، وكان كثير الخطأ، ولم يكن بالحافظ لحديث أبيه»، وقال عنه أبو زرعة: «ليس بقوي»، وقال ابن

معين: «ليس بشيء» وقد وثقه أحمد في رواية أبي طالب نقل ذلك كله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٤٠٦/٨.

الثاني: أن الطبراني قال عقب إخراج الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن المنكدر إلا ابنه المنكدر، تفرد به ابنه عبد الله». اهـ، فهو مع ضعفه تفرد أيضاً.

الثالث: قال ابن عدي في «الكامل» ٤٥٥/٦ عن هذه السلسلة (عبيد الله بن عبد الله المنكدري قال: حدثني أبي عن أبيه عن جده):

«وهذه نسخة حدثناه ابن قديد، عن عبيد الله بن عبد الله بن المنكدر بن محمد، عن أبيه عن جده، عن الصحابة وعن غيرهم، وعامتها غير محفوظة». اهـ.

وأما الطريق التي أخرجها ابن عدي من طريق إبراهيم بن أبي يحيى، فلا أثر لها؛ لأن إبراهيم هذا، متروك الحديث، كما في «الميزان» ٥٧/١، و«التقريب» ص ٩٣.

بقي أن أشير إلى أن الطريق التي علقها أبو داود عن الثوري، لم أقف عليها موصولة. والله أعلم.

❦ الحديث الرابع عشر ❦

قال أبو داود في ٧٥٢ / ٢ باب شهادة رجلين على رؤية هلال شوال،
ح(٢٣٣٨):

حدثنا محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى البزاز، حدثنا سعيد بن سليمان، حدثنا عباد، عن أبي مالك الأشجعي، حدثنا حسين بن الحارث الجدلي من جديلة قيس أن أمير مكة خطب ثم قال: عهد إلينا رسول الله ﷺ أن ننسك للرؤية، فإن لم نره، وشهد شاهدا عدل نسكنا بشهادتهما، فسألت الحسين بن الحارث: من أمير مكة؟ قال: لا أدري ثم لقيني بعد، فقال: هو الحارث بن حاطب أخو محمد بن حاطب، ثم قال الأمير: إن فيكم من هو أعلم بالله ورسوله مني، وشهد هذا من رسول الله ﷺ، وأوماً بيده إلى رجل، قال الحسين: فقلت لشيخ إلى جنبي: من هذا الذي أوماً إليه الأمير؟ قال: هذا عبد الله بن عمر، وصدق، كان أعلم بالله منه، فقال: بذلك أمرنا رسول الله ﷺ.

❦ رواية الإسناد:

١ - محمد بن عبد الرحيم، أبو يحيى البزاز، المعروف بصاعقة، مات سنة ٢٥٥ هـ روى عن: سعيد بن سليمان، ويزيد بن هارون، وعنه: أبو داود، والبخاري «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٥ / ٢٦، التقريب ص ٤٩٣، خلاصة التهذيب ص ٣٤٩، نزهة الألباب ١ / ٤٢١.

٢ - سعيد بن سليمان الضبي، أبو عثمان الواسطي، نزيل بغداد البزاز، لقبه: سعدويه مات سنة ٢٢٥ روى عن: عباد بن العوام، وهشيم، وعنه: صاعقة والبخاري، وأبو داود. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٤٨٣/١٠، الكاشف ٣٠٢/١، التقريب ص ٢٣٧،
نزهة الألباب ٣٦٦/١.

٣ - عباد: هو ابن العوام بن عمر الكلابي، أبو سهل الواسطي مات سنة ١٨٥، روى عن: أبي مالك الأشجعي، وإسماعيل بن أبي خالد، وعنه: سعدويه، والإمام أحمد ثقة إلا في حديثه عن ابن أبي عروبة كما قال أحمد. وقال في «التقريب»: «ثقة» فقط، وينبغي أن يستثنى حديث ابن أبي عروبة.

تهذيب الكمال ١٤٠/١٤، الكاشف ٥٣١/١، التقريب ص ٢٩٠.
٤ - أبو مالك الأشجعي: سعد بن طارق بن أشيم، مات سنة ١٤٠هـ. روى عن: أنس بن مالك، والحسين بن الحارث الجدلي، وعنه: عباد بن العوام، وشعبة. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٦٩/١٠، التقريب ص ٢٣١.
٥ - حسين بن الحارث الجدلي: بفتح الجيم، أبو القاسم. روى عن: الحارث بن حاطب وابن عمر، وعنه: أبو مالك الأشجعي، وعطاء بن السائب وغيرهم.

قال ابن المديني: معروف، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقد صحح له الإمام الدارقطني حديث الباب، وهذا دليل على أنه معروف عنده، وأن حديثه مقبول، وقد قال الحافظ في التقريب: «صدوق».

تهذيب التهذيب ٣٠٢/٢، التقريب ١٦٦.
٦ - الحارث بن حاطب: هو ابن الحارث بن معمر الجمحي، صحابي صغير، ووهب من خلطه بالحارث بن حاطب بن عمرو بن عبيد الأنصاري، فإن هذا صحابي آخر، ردّه النبیج من بدر. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: حسين بن الحارث ويوسف بن سعد الجمحي.

ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، فوهم لأن نصّ حديثه: «عهد إلينا رسول الله ﷺ» كما في «الإصابة».

معجم الصحابة ١/١٧٦، الإصابة ١/٢٨٩، التقريب ص ١٤٥.

❦ تخريجه:

* أخرجه البيهقي ٢٤٧/٤ من طريق المصنف.

* وأخرجه الدارقطني ١٣٠/٢ ح (٢١٧١، ٢١٧٢)؛ ومن طريقه البيهقي ٢٤٨/٤ من طريق سعيد بن سليمان به بنحوه.

❦ الحكم عليه:

إسناده حسن من أجل حسين بن الحارث فهو صدوق - كما تبين من ترجمته -.

وقد قال الدارقطني عقب إخراجه الحديث: «هذا إسناد متصل صحيح»، وصححه النووي في «المجموع» ٦/٢٧٥.

❦ الحديث الخامس عشر ❦

قال أبو داود ٢/٧٥٤، باب شهادة رجلين على رؤية هلال شوال،
ح(٢٣٣٩).

حدثنا مسدد، وخلف بن هشام المقرئ، قالوا: حدثنا أبو عوانة، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: اختلف الناس في آخر يوم من رمضان، فقدم أعرابيان، فشهدا عند النبي ﷺ بالله لأهلاً الهلال أمس عشية، فأمر رسول الله ﷺ الناس أن يفطروا، زاد خلف في حديثه: وأن يغدوا إلى مصلاهم.

❦ رواية الإسناد:

١ - مسدد: هو ابن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي، البصري، أبو الحسن مات سنة ٢٢٨هـ، ويقال إن اسمه عبد الملك بن عبد العزيز، ومسدد لقب. روى عن: أبي عوانة، وابن علي، وهشيم وغيرهم، وعنه: البخاري، وأبو داود وغيرهما. «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال ٢٧/٤٤٣، التقريب ص ٥٢٨.

٢ - خلف بن هشام: ابن ثعلب، بالمثلثة والمهملة، البزار، بالراء آخره، المقرئ البغدادي، مات سنة ٢٢٩هـ. روى عن: أبي عوانة، وهشيم، وعنه: مسلم، وأبو داود. «ثقة».

تهذيب الكمال ٨/٢٩٩، التقريب ص ١٩٤.

٣ - أبو عوانة: هو وضاح، بتشديد المعجمة ثم مهملة، الإشكري، بالمعجمة الواسطي البزاز، أبو عوانة، مشهور بكنيته، مات سنة ١٧٥ أو ١٧٦هـ. روى عن: منصور، وقتادة، والأعمش وغيرهم،

وعنه: مسدد، وخلف بن هشام، وابن مهدي ووكيع وأمم. «ثقة ثبت».
تهذيب الكمال ٤٤١/٣٠، التقريب ص ٥٨٠.

٤ - منصور: هو ابن المعتمر، تقدم في الحديث الثامن، وهو ثقة ثبت وكان لا يدلس.

٥ - ربعي بن حراش: تقدم في الحديث الثامن، وهو ثقة عابد مخضرم.

❦ تخريجه:

* أخرجه الدارقطني ١٣٣/٢ ح (٢١٨٢) عن محمد بن يحيى بن مرداس، عن أبي داود به بلفظه.

* وأخرجه عبد الرزاق ١٦٤/٤ ح (٧٣٣٥)؛ وأحمد ٣١٤/٤، ٥/٣٦٢ من طريق الثوري؛ والدارقطني ١٣٥/١ ح (٢١٩٢)؛ والحاكم ١/٢٩٧؛ والبيهقي ٢٤٨/٤ من طريق سفيان بن عيينة، والحاتم بن أبي أسامة - بغية الباحث ص ١١١ ح (٣١٢) - من طريق شعبة؛ وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ١/٦٢٥ ح (٨٣١) من طريق أبي معاوية الضرير؛ والدارقطني ١٣١/٢ ح (٢١٧٤) من طريق عبدة بن حميد.

خمسهم (الثوري، وابن عيينة، وشعبة، وأبو معاوية، وعبدة) عن منصور به بنحوه، إلا أن في حديث شعبة قال: عن ربعي أن أعرايين، فأرسله، وفي حديث ابن عيينة قال: عن ربعي عن أبي مسعود قال: أصبح الناس... فذكره بنحوه، ولم يذكروا جميعاً قوله في آخره: «وأن يغدوا إلى مصلاهم».

❦ الحكم عليه:

إسناده ضعيف؛ لأن الصواب إرساله - كما سيأتي بيان ذلك - .
ولفظه: «وأن يغدوا إلى مصلاهم» شاذة على الوجهين: الموصول والمرسل.

وقد تبين من التخريج السابق أنه اختلف على منصور في وصله وإرساله، وأن الجماعة على إرساله، ولم يروه موصولاً سوى ابن عيينة، فلعله وهم فيه، أو أن الوهم ممن دونه. والله أعلم.

وقد صحح الوجه المرسل الذي رواه الجماعة: الدارقطني، حيث قال عن الطريق التي أخرجها من طريق أبي داود: «هذا إسناد حسن ثابت»، وقال عن الطريق التي أخرجها من طريق عبدة بن حميد: «هذا صحيح». وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» ٣/ ٣٩٠: «رواه الحارث مرسلًا بإسناد صحيح».

بينما صحح الحاكم ١/ ٢٩٧ الحديث موصولاً بذكر أبي مسعود رضي الله عنه.

ونقل المنذري في «مختصره للسنن» ٣/ ٢٢٧ عن البيهقي قوله: «وأصحاب رسول الله ﷺ كلهم ثقات سواء سموا أم لم يسموا». اهـ، وهذا ميل من الحافظ المنذري إلى أن الحديث متصل مسند إلى النبي ﷺ، وهذا محل نظر؛ لأن رباعياً لم يصرح بالسماع من ذلك الرجل، وهو غير معروف لنا، باعتبار أن تسميته أبا مسعود وهم - كما سبق - ولو ثبت سماعه منه لحكم له بالاتصال؛ لأن جهالة الصحابة لا تضر - كما قال البيهقي -.

وتبين من التخريج السابق أيضاً أن خلف بن هشام لم يتابعه أحد - فيما وقفت عليه - عن أبي عوانة، ولم يتابع أبا عوانة أحد عن منصور في قوله: «وأن يغدوا إلى مصلاتهم»، وعليه فتكون هذه اللفظة شاذة. والله أعلم.

❦ الحديث السادس عشر ❦

قال أبو داود ٢/ ٧٥٤، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ح (٢٣٤٠):

حدثنا محمد بن بكار بن الريان، حدثنا الوليد - يعني بن أبي ثور -
(ح):

وحدثنا الحسن بن علي، حدثنا الحسين - يعني الجعفي - عن زائدة، المعنى، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: إني رأيت الهلال، قال الحسن في حديثه: يعني رمضان، فقال: «أتشهد أن لا إله إلا الله؟» قال: نعم قال: «أتشهد أن محمداً رسول الله؟» قال: نعم، قال: «يا بلال أذن في الناس فليصوموا غداً».

❦ رواة الإسناد: ❦

١ - محمد بن بكار بن الريان: الهاشمي مولا هم، أبو عبد الله البغدادي، الرصافي مات سنة ٢٣٨هـ، وله ٩٣هـ. روى عن: الوليد بن أبي ثور، وهشيم، وعنه: مسلم، وأبو داود، وابنه إبراهيم وغيرهم. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٤/ ٥٢٥، التقريب ص ٤٧٠.

٢ - الوليد: هو ابن عبد الله بن أبي ثور الهمداني الكوفي، وقد ينسب لجدّه، مات سنة ١٧٢هـ. روى عن: سماك بن حرب، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي، وعنه: محمد بن بكار بن الريان، ومحمد بن الصباح وغيرهما. «ضعيف».

تهذيب الكمال ٣١/٣٢، التقريب ص ٥٨٢.

٣ - الحسن بن علي: هو الخلال، تقدم في الحديث التاسع، وهو ثقة حافظ.

٤ - الحسين الجعفي: تقدمت ترجمته في الحديث التاسع، وأنه وهو ثقة عابد.

٥ - زائدة: هو ابن قدامة، تقدم في الحديث التاسع وهو ثقة ثبت صاحب سنة.

٦ - سماك: هو ابن حرب، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع، وهو صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن.

٧ - عكرمة: مولى ابن عباس، تقدم في الحديث الأول، وأنه ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت عن ابن عمر تكذيبه، ولا تثبت عنه بدعة.

٨ - ابن عباس: تقدم في الحديث الأول.

❦ تخريجه:

* أخرجه الترمذي ٣/٧٤، باب ما جاء في الصوم بالشهادة ح(٦٩١) من طريق محمد بن الصباح، عن الوليد بن أبي ثور به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي ح(٦٩١) عن أبي كريب؛ والنسائي ٤/١٣٢، باب قبول الرجل الواحد على هلال شهر رمضان ح(٢١١٣)؛ وابن خزيمة ٣/٢٠٨ ح(١٩٢٤) عن موسى بن عبد الرحمن؛ وابن أبي شعبة ٢/٣٢٠ ح(٩٤٦٧)، ومن طريقه أبي يعلى ٤/٤٠٧ ح(٢٥٢٩)؛ وعن أبي يعلى رواه ابن حبان ٨/٢٢٩ ح(٣٤٤٦)؛ والدارمي ١/٤٣٠ ح(١٩٤٤) عن عصمة بن الفضل؛ والحاكم ١/٤٢٤ من طريق أبي البختري عبد الله بن محمد بن شاكر.

خمستهم (أبو كريب، وموسى، وابن أبي شيبة، وعصمة، وأبو البختري) عن حسين الجعفي به بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه ٥٢٩/١ باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال ح (١٦٥٢)؛ وابن خزيمة ٢٠٨/٣ ح (١٩٢٣) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن زائدة به بنحوه.

* وأخرجه أبو داود ح (٢٣٤١) - ومن طريقه الدارقطني ١٢٤/٢ ح (٢١٤٠) -؛ والحاكم ٤٢٤/١ عن أحمد بن محمد سلمة العنزي، عن عثمان الدارمي، كلاهما (أبو داود، وعثمان) عن أبي سلمة التبوذكي، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ٢٣٠/١ ح (٢١٨) من طريق عبد الأعلى بن حماد النرسي، كلاهما (أبو سلمة، وعبد الأعلى) عن حماد بن سلمة؛ وابن أبي شيبة ٣٢٠/٢ ح (٩٤٦٤) من طريق إسرائيل؛ والطبراني في «الكبير» ٢٩٥/١١ ح (١١٧٨٦)؛ والدارقطني ١٢٣/٢ ح (٢١٣٣) من طريق حازم بن إبراهيم؛ والنسائي ١٣٢/٤ ح (٢١١٤) عن محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة؛ والحاكم ٤٢٤/١ من طريق عبدان، كلاهما (ابن أبي رزمة، وعبدان) عن الفضل بن موسى السيناني؛ والنسائي ١٣٢/٤ ح (٢١١٥)؛ وابن جرير في «تهذيب الآثار» ٧٥٧/٢ من طريق ابن المبارك؛ والنسائي ١٣٢/٤ ح (٢١٤٤) من طريق أبي داود الطيالسي؛ وعبد الرزاق ١٦٦/٤ ح (٧٣٤٢)؛ وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ١/٢٢٩ ح (٢١٦) من طريق وكيع؛ والدارقطني ١٢٤/٢ ح (٢١٣٨)؛ والحاكم ٤٢٤/١ من طريق الحسن بن علي المعمري، عن محمد بن بكار العيشي، عن أبي عاصم النبيل؛ والدارقطني ١٢٤/٢ ح (٢١٣٩) من طريق شعبة. سبعتهم (الفضل، وابن المبارك، والطيالسي، وعبد الرزاق، ووكيع، وأبو عاصم، وشعبة) عن الثوري.

أربعتهم (حماد بن سلمة، وإسرائيل، وحازم بن إبراهيم، والثوري) عن سماك، عن عكرمة مرسلاً، ليس فيه ابن عباس، إلا أن في رواية أبي سلمة

التبوذكي - فيما رواه عنه الدارمي - والثوري - فيما رواه عنه الفضل بن موسى وأبو عاصم النبيل - جعلوه موصولاً بذكر ابن عباس، وجعله وكيع من مرسل سماك، فلم يذكر في حديثه عكرمة، وزاد حماد بن سلمة في حديثه: «وأن يقوموا».

* وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٥٧/١١ ح (١١٦٦٤) من طريق أبي عمر النضر بن عبد الرحمن الخزاز، عن عكرمة، عن ابن عباس، مختصراً.

❦ الحكم عليه:

إسناده ضعيف لإرساله - كما سيأتي بيانه -.

وقد تبين من التخريج السابق أنه اختلف في هذا الحديث على سماك وعلى من دونه في وصل هذا الحديث وإرساله على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس، وقد رواه عنه: زائدة بن قدامة، والوليد بن أبي ثور، وحازم بن إبراهيم، والثوري - فيما رواه عنه الفضل بن موسى وأبو عاصم النبيل -، وحماد بن سلمة - فيما رواه عثمان الدارمي، عن أبي سلمة التبوذكي عنه -.

الوجه الثاني: عن سماك عن عكرمة مرسلًا، وهذه رواية الثوري - فيما رواه الجماعة عنه - وهي رواية إسرائيل بن يونس، وحماد بن سلمة - فيما رواه أبو داود السجستاني وعبد الأعلى بن حماد، كلاهما عن أبي سلمة عنه -.

الوجه الثالث: عن سماك مرسلًا، ليس فيه ذكر عكرمة ولا ابن عباس، وهي رواية الثوري - فيما رواه عنه وكيع -.

وقبل ذكر الراجح من هذه الأوجه الثلاثة، يحسن أن يذكر الراجح من الوجهين عن حماد بن سلمة، وسفيان الثوري؛ لأنه اختلف عليهما، فيقال:

أولاً: حماد بن سلمة، وقد رواه عنه راويان، وهما:

عبد الأعلى بن حماد النرسي، وقد رواه مرسلًا، وأبو سلمة التبوذكي، وقد اختلف عليه:

(أ) فرواه عثمان بن سعيد الدارمي عنه، عن حماد بن سلمة موصولاً بذكر ابن عباس.

(ب) ورواه أبو داود عنه، عن حماد مرسلًا.

وهذا الوجه - أعني المرسل - أولى عن حماد، لما يلي:

١ - لجلالة أبي داود وإتقانه لحديث شيوخته، ومنهم أبو سلمة التبوذكي.

٢ - أن شيخه، أبا سلمة، قد توبع من قبل عبد الأعلى بن حماد على هذا الوجه ولذلك لم يزد الدارقطني في السنن ١٢٣/٢ على حكاية الوجه المرسل عن حماد، إذ لم يذكر الوجه الموصول عن حماد، فلعل رواية الدارمي عن أبي سلمة، عن حماد الموصولة وهم، ويتحمل أن تكون من تلميذ الدارمي: أحمد بن محمد بن سلمة العنزي؛ لأنه «صدوق»، كما وصفه بذلك تلميذه الحاكم، كما في «السير» ٥١٩/١٥، ومثله لا يستبعد منه الوهم. والله أعلم.

ثانياً: سفيان الثوري:

وقد اختلف عليه كما اختلف على حماد، فرواه الجماعة: عبد الرزاق، وشعبة والطيالسي، وابن المبارك، ووکیع - على أنه جعله من مرسل سماك - وغيرهم عن سفيان عن سماك عن عكرمة مرسلًا.

وخالفهم: الفضل بن موسى وأبو عاصم النبيل - فيما قيل عنه - كلاهما عن الثوري، عن سماك، عن عكرمة موصولاً بذكر ابن عباس.

وقد أشار الدارقطني - في السنن ١٢٣/٢ - إلى أن في صحة الوجه

الموصول عن أبي عاصم نظراً بقوله: «وقد قيل عن أبي عاصم...». اهـ.
ولعل سبب ذلك - والله أعلم - أنها رواية تفرد بها الحسن بن علي
المعمري، عن محمد بن بكار العيشي، عن أبي عاصم النبيل.
والمعمري هذا تَرْجَمَهُ ابن عدي في «الكامل» ٣٣٧/٢، ونقل عن
عبد الله ابن الإمام أحمد أنه قال عنه: «لا يتعمد الكذب، ولكن أحسب
أنه صحب قوماً يوصلون الحديث». اهـ.

وقال عنه ابن عدي: «رفع أحاديث وهي موقوفة، وزاد في المتون
أشياء ليس فيها». اهـ. وذكر هذا ابن حجر في «اللسان» ٢٢١/٢، فلعل
هذا الحديث من غرائب، ومن جملة ما وصله من الأحاديث التي أرسلها
غيره.

وأما رواية وكيع، فلم أقف على من تابعه عليها، ووکیع - وإن كان
إماماً حافظاً - إلا أنه أخطأ في أحاديث كما قال ذلك الإمام أحمد، كما
في ترجمته من «تهذيب الكمال» ٤٦٢/٣٠.

وعلى هذا فالرواية المحفوظة عن الثوري، هي رواية الجماعة،
وهي مقدمة على رواية الفضل بن موسى، وأبي عاصم - إن ثبت عنه -،
ووکیع، ويؤيد هذا أن رواية الوجه المرسل هم أعلم الناس بحديث
الثوري، وأثبتهم فيه. والله أعلم.

وقد تبين مما سبق أن رواية الوجه الموصول هم: زائدة بن قدامة،
والوليد بن أبي ثور، وحازم بن إبراهيم، وأن رواية الوجه المرسل هم:
حماد بن سلمة، وإسرائيل والثوري.

وقد صحح الحديث موصولاً جمع منهم:

ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وابن جرير الذي قال في
«التهذيب» ٧٥٦/٢: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون
على مذهب الآخرين سقيماً لعل ثلاث... ثم ساقها». اهـ.

وخالف هؤلاء آخرون من الأئمة النقاد، فأعلوا الحديث موصولاً وصححوه مراسلاً، منهم الترمذي حيث قال مشيراً إلى ترجيح الوجه المرسل:

«وأكثر أصحاب سماك رووا عن سماك، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مراسلاً». اهـ.

وقال النسائي - كما في «التحفة» ١٣٧/٥ -: «هذا أولى بالصواب - يعني المرسل - من حديث الفضل بن موسى؛ لأن سماك بن حرب كان ربما لقن فقليل له: عن ابن عباس. وابن المبارك أثبت في سفیان من الفضل بن موسى، وسماك إذا تفرد بأصل لم يكن حجة؛ لأنه كان يلقن فيلقن». اهـ.

وقد أشار إلى إعلال هذا الحديث موصولاً، الدارقطني، والبيهقي في «المعرفة» ٣/٣٥٦، ويؤيد ترجيح المرسل، ما يلي:

١ - أن رواية الوجه المرسل عن سماك، أحفظ وأثبت من رواية الوجه الموصول فرواة الوجه المرسل هم: حماد بن سلمة، والثوري، وإسرائيل بن يونس، وأما رواية الوجه الموصول فهم: زائدة بن قدامة - وهو ثقة ثبت، كما تقدم - والوليد بن أبي ثور وهو ضعيف - كما تقدم - وفي روايته عن سماك خاصة ضعف، كما قال العقيلي في «الضعفاء» ٤/٣١٩: «حدث عن سماك بما لا يتابع عليه» وحازم بن إبراهيم، قال عنه ابن عدي ٢/٤٤٤: «أرجو أن لا بأس به». وذكره ابن حبان في الثقات ٦/٢٤٤. فلم يتمحض سوى زائدة، وقد خالفهم الجماعة ومنهم الثوري.

٢ - أن سماك بن حرب، كما قال النسائي: كان يقبل التلقين فيما يرويه عن عكرمة، فلعل هذا الحديث مما تلقنه، فحدث به موصولاً، فأخذه عنه رواية الوجه الموصول على ذلك، مع أن الصواب فيه أنه مرسل.

وبكل حال، فإن الحديث لا يصح من الوجهين كليهما الموصول، والمرسل لما يلي:

- ١ - أنه من رواية سماك عن عكرمة، وقد سبق أنها مضطربة.
- ٢ - أنه مما تفرد به سماك، وقد سبق قول النسائي في ذلك وهو أنه إذا انفرد بأصل، لم يكن حجة.
- ٣ - ومما ذكره ابن جرير - في تهذيب الآثار - في بيان الأوجه التي عُللَ بها هذا الحديث قوله: «أنه خبر لا يعرف له مخرج يصح عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به منفرد وجب التثبت فيه». اهـ.

بقي أن يقال: إن ما ذكر من تفرد سماك بهذا الخبر، لا يعكر عليه ما أخرجه الطبراني - كما تقدم ذكره - من طريق النضر بن عبد الرحمن، أبي عمر الخزاز عن عكرمة؛ لأن هذه الطريق لا تصح، فالنضر متروك الحديث، كما في «التقريب» ص ٥٦٢ بل إن في روايته عن عكرمة خاصة ضعف أيضاً، كما في «تهذيب الكمال» ٣٩٥/٢٩.

وما دلّ عليه مرسل عكرمة من قبول شهادة الواحد في رؤية هلال شهر رمضان جاء مثله في حديث ابن عمر الذي سيأتي تخريجه في الحديث التالي إن شاء الله. والله أعلم.

❦ الحديث السابع عشر ❦

قال أبو داود في ٧٥٦/٢، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ح (٢٣٤٢):

حدثنا محمود بن خالد، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي وأنا لحديثه أتقن، قالوا: حدثنا مروان - هو ابن محمد - عن عبد الله بن وهب، عن يحيى بن عبد الله بن سالم، عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه عن ابن عمر قال: تراءى الناس الهلال، فأخبرت رسول الله ﷺ أنني رأيته، فصامه وأمر الناس بصيامه.

❦ رواية الإسناد:

١ - محمود بن خالد السلمي، أبو علي الدمشقي مات سنة ٢٤٩هـ. روى عن: مروان بن محمد، والوليد بن مسلم، وعنه: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٧/٢٩٥، التقريب ص ٥٢٢.

٢ - عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي: أبو محمد الدارمي، الحافظ صاحب السنن. مات سنة ٢٥٥هـ. روى عن: مروان بن محمد، ويزيد بن هارون، وعنه: أبو داود، ومسلم وغيره. «ثقة فاضل متقن».

تهذيب الكمال ١٥/٢١٠، التقريب ص ٣١١.

٣ - مروان بن محمد: ابن حسان الأسدي، الدمشقي، الطاطري - بمهملتين مفتوحتين - مات سنة ٢١٠هـ. روى عن: عبد الله بن وهب، ومعاوية بن سلام، وعنه: الدارمي، ومحمود بن خالد. «ثقة».

تهذيب الكمال ٢٧/٣٩٨، التقريب ص ٥٢٦.

٤ - عبد الله بن وهب: ابن مسلم القرشي، مولا هم، أبو محمد المصري مات سنة ١٩٧هـ. روى عن: يحيى بن عبد الله بن سالم، وابن جريح، وعنه: مروان الطاطري، وأحمد بن صالح. «ثقة حافظ عابد».

تهذيب الكمال ١٦/٢٧٧، التقريب ص ٣٢٧.

٥ - يحيى بن عبد الله بن سالم: ابن عبد الله العمري. مات سنة ١٥٣هـ. روى عن: أبي بكر بن نافع، ويزيد بن الهاد، وعنه: ابن وهب، والليث.

قال النسائي: مستقيم الحديث وقال الدارقطني: مدني ثقة حديثه بمصر.

وقال ابن معين: صدوق ضعيف الحديث. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أغرب»، وقد لخص الحافظان: الذهبي وابن حجر حاله بقولهما: «صدوق».

الكاشف ٢/٣٦٩، تهذيب التهذيب ١١/٢٠٩، التقريب ص ٥٩٢.

٦ - أبو بكر بن نافع: العدوي، مولى ابن عمر، مدني. روى عن: أبيه وسالم، وعنه: مالك، وابن وهب.

قال أحمد: هو أوثق ولد نافع، وقال عنه أبو زرعة: رجل جليل. ووثقه أبو داود، والترمذي. وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه ابن عدي: «قد روى عنه، ولولا أنه لا بأس به لما روى عنه مالك؛ لأن مالكا لا يروي إلا عن ثقة... وأرجو أنه صدوق لا بأس به». اهـ.

وقد لخص ابن حجر حاله بقول: «صدوق».

سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/٤٣٩، جامع الترمذي ٥/٨٨، الكامل ٧/٩٢٨، تهذيب الكمال ٣٣/١٤٦، التقريب ص ٦٢٤.

٧ - عن أبيه: هو نافع مولى ابن عمر، مات سنة ١١٧هـ. روى عن: مولاة ابن عمر، وأبي هريرة، وجماعة من الصحابة، وعنه: ابنه أبو بكر، ومالك والليث. «ثقة ثبت فقيه مشهور».

تهذيب الكمال ٢٩/٢٩٨، التقريب ص ٥٥١.

٨ - ابن عمر: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن، مات سنة ٧٣هـ في آخرها أو أول سنة ٧٤هـ. روى عن: النبي ﷺ وأبيه، وعنه: ابنه: سالم، وحزمة ومولاة نافع وخلق، وهو أحد المكثرين من الصحابة، وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر.

معجم الصحابة ٢/٨٢، الإصابة ٤/١٠٧، التقريب ص ٣١٥.

❦ تخريجه:

* أخرجه الدارقطني ٢/١٢٢ ح (٢١٢٨)؛ وابن حزم في «المحلى» ٦/٢٣٦؛ والبيهقي ٤/٢١٢ من طريق أبي داود به بلفظه.

* وأخرجه ابن حبان ٨/٢٣١ ح (٣٤٤٧) من طريق الدارمي [وهو في السنن ١/٤٢٩ ح (١٦٤٣)] به بلفظه.

* وأخرجه الدارقطني ٢/١٢٢ ح (٢١٢٧) من طريق إبراهيم بن عتيق العنسي عن مروان بن محمد به بنحوه.

* وأخرجه الحاكم ١/٤٢٣؛ والبيهقي ٤/٢١٢ من طريق هارون بن سعيد الأيلي عن ابن وهب به بنحوه.

❦ الحكم عليه:

ظاهر الإسناد الحسن، وفيه علة - كما سيأتي -.

والحديث صححه ابن حبان، والحاكم، وابن حزم، والنووي في «المجموع» ٦/٢٧٦ قال الدارقطني عقب إخرجه الحديث: «تفرد به

مروان بن محمد، وهو ثقة»، ولكن تعقبه الحافظ ابن حجر في إتحاف الخيرة ٣٨٥/٩ فقال:

«إن كان محفوظاً - يعني طريق هارون بن سعيد الأيلي - فهو وارد على دعوى الدارقطني في تفرد مروان بن محمد، فيحرر». اهـ.

وبالنظر في إسناد الحاكم - الذي روى هذا الطريق - نجد أنه رواه عن محمد بن صالح بن هانئ، عن محمد بن إسماعيل بن مهران، عن هارون بن سعيد الأيلي.

أما هارون، فهو فاضل فقيه، كما في «الكاشف» ٣٢٩/٢، و«التقريب» ص ٥٦٨.

وأما تلميذه محمد بن إسماعيل بن مهران، فهو المعروف بالإسماعيلي، قال عنه الذهبي في «السير» ١١٧/١٤: «الإمام الحافظ الرحال الثقة». اهـ.

وأما شيخ الحاكم، محمد بن صالح بن هانئ، فلم أظفر له بترجمة تبين عن حاله، إلا أن الحاكم قد روى في «مستدركه» في مواضع كثيرة، فيبقى الأمر - بعد هذا - يحتاج إلى تحرير - كما قال الحافظ - إلا أن كلمة الدارقطني لا تنفى حتى تثبت هذه الطريق إلى هارون الأيلي. والله أعلم.

الحديث الثامن عشر

قال أبو داود ٧٥٧/٢، باب من سمي السحور الغداء، ح(٢٣٤٤):
حدثنا عمرو بن محمد الناقد، حدثنا حماد بن خالد الخياط، حدثنا
معاوية بن صالح، عن يونس بن سيف، عن الحارث بن زياد عن أبي
رهم، عن العرباض بن سارية قال: دعاني رسول الله ﷺ إلى السحور في
رمضان فقال: «هلم إلى الغداء المبارك».

رواة الإسناد:

١ - عمرو بن محمد بن بكير الناقد، أبو عثمان البغدادي، نزل
الرقعة، مات سنة ٢٣٢هـ. روى عن: حماد الخياط، وهشيم، وعنه:
الشيخان، وأبو داود. «ثقة حافظ وهم في حديث».
تهذيب الكمال ٢٢/٢١٣، الكاشف ٨٧/٢، التقريب ص ٤٢٦.
٢ - حماد الخياط: هو حماد بن خالد الخياط، القرشي، أبو
عبد الله البصري.

روى عن: معاوية بن صالح، وأفلح بن حميد، وعنه: عمرو
الناقد، وأحمد بن حنبل، وابن معين. «ثقة أمي».
تهذيب الكمال ٧/٢٣٣، التقريب ص ١٧٨.

٣ - معاوية بن صالح: ابن حدير، تقدم في الحديث السابع وهو
صدوق.

٤ - يونس بن سيف: الكلاعي، الحمصي. روى عن: الحارث بن
زياد وعمرو بن الأسود، وأبي إدريس الخولاني، وعنه: معاوية بن
صالح، والزبيدي. مات سنة ١٢٠هـ. وثقه الدارقطني، وقال البزار:
صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن سعد: «كان معروفاً وله أحاديث».

ولذا قال الذهبي: «ثقة»، أما الحافظ فقد قال: «مقبول».

الكاشف ٤٠٣/٢، تهذيب التهذيب ٣٨٥/١١، التقريب ص ٦١٣.

٥ - الحارث بن زياد الشامي، روى عن: أبي رهم فقط، وعنه: يونس بن سيف فقط، ولم أقف له على توثيق أو تجريح سوى أن ابن حبان ذكره في الثقات.

قال الذهبي عنه في الميزان إنه «مجهول». وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب: «إنه مجهول آخر غيره فيما يظهر لي، نعم قال أبو عمر بن عبد البر في صاحب هذه الترجمة مجهول حديثه منكر» اهـ.

وقد قال الحافظ عنه: «لين الحديث: وأخطأ من زعم أن له صحبة».

الميزان ٤٣٣/١، تهذيب التهذيب ١٣٠/٢، والتقريب ص ١٤٦.

٦ - أبو رهم: هو أحزاب بن أسيد، بفتح أوله على المشهور، يكنى أبارهم، بضم الراء، السمعي، بفتح المهملة والميم. روى عن: النبي ﷺ والعرباض بن سارية، وعنه: الحارث بن زياد، وخالد بن معدان وغيرهما.

اختلف في صحبته، والأكثر على أنه تابعي، كما رجح ذلك البخاري وأبو حاتم، وابن يونس، وابن حبان وغيرهم، وممن أثبت صحبته ابن أبي خيثمة، وابن سعد، على أنهما لم يسمياه، فيحتمل أن يكون هو، ويحتمل أن يكون غيره.

ولذا قال ابن حجر: «مختلف في صحبة، والصحيح أنه مخضرم، ثقة».

تهذيب الكمال ٢٨٠/٢، تهذيب التهذيب ١٧١/١، التقريب ص ٩٦.

٧ - العرباض بن سارية: السلمى، أبو نجيح صحابي، كان من أهل الصفة ونزل حمص. مات بعد سنة ٧٠هـ، وحدد الذهبي وفاته سنة ٧٥هـ. روى عن: النبي ﷺ، وعنه: أبو رهم، وابنته أم حبيبة. طبقات ابن سعد ٢٧٦/٤، ٤١٢/٧، معرفة الصحابة ٢٢٣٤/٤، الكاشف ١٧/٢، التقريب ص ٣٨٨.

❦ تخريجه:

* أخرجه أحمد ١٢٦/٤ عن حماد الخياط به بنحوه.
 * وأخرجه النسائي ١٤٥/٤، باب دعوة السحور ح (٢١٦٣) عن شعيب بن يوسف، وأحمد ١٢٧/٤؛ وابن خزيمة ٢١٤/٣ ح (١٩٣٨) عن بNDAR، ويعقوب الدورقي، وعبد الله بن هاشم؛ وابن حبان ٢٤٤/٨ ح (٣٤٦٥) من طريق القواريري.
 ستتهم (شعيب، وأحمد، وبندار، ويعقوب، وعبد الله بن هاشم، والقواريري) عن ابن مهدي؛ وابن أبي شيبة ٢٧٦/٢ ح (٨٩٢٢) عن زيد بن الحباب؛ والطبراني في «الكبير» ٢٥١/١٨ ح (٦٢٨) من طريق عبد الله بن صالح وأسد بن موسى.
 أربعتهم (ابن مهدي، وزيد، وابن صالح، وأسد) عن معاوية بن صالح به بنحوه، إلا أن ابن مهدي - فيما رواه أحمد والدورقي وابن هاشم - وعبد الله بن صالح، وأسد بن موسى، زادوا في آخره أنه قال: «اللهم علم معاوية الكتاب والحساب، وقه العذاب»، وقال عبد الله بن هاشم في روايته - بعد دعائه لمعاوية -: «هلم إلى الغداء المبارك»، ووقع في رواية ابن خزيمة عن شيوخه الثلاثة كلهم بلفظ: «سمعت رسول الله ﷺ يدعو رجلاً...».

❦ الحكم عليه:

إسناده ضعيف للجهل بحال الحارث بن زياد.

والحديث صححه ابن خزيمة، وابن حبان، وأشار إلى تضعيفه المنذري في الترغيب والترهيب ١٣٨/٢، حيث ذكر كلام ابن عبد البر في الحارث - الذي تقدم نقله - وسكت عنه، وقال النووي في «المجموع» ٣٦١/٦: «وفي إسناده نظر».

وقد جاءت شواهد لهذا الحديث عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، منهم:

١ - المقدم بن معدي كرب رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «عليكم بغداء السحور، فإنه الغداء المبارك»، وستأتي دراسة هذا الحديث عند النسائي برقم (١١٥) والراجح فيه - والله أعلم - أنه مرسل.

٢ - أبو الدرداء، وعتبة بن عبد رضي الله عنهما قالوا: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تسحروا من آخر الليل» وكان يقول: «هو الغداء المبارك».

أخرجه ابن حبان ٢٤٣/٨ ح (٣٤٦٤) - عن أبي الدرداء فقط -؛ والطبراني في «الكبير» ١٣١/١٧ من طرق عن راشد بن سعد، عن أبي الدرداء وعتبة بن عبد.

لكن في إسناده ابن حبان، إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي، كذبه محدث حمص: محمد بن عوف الطائي، وقال عنه أبو داود والنسائي: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ليس به بأس، كما في «الميزان» ١٨١/١، وفي «التقريب» ص ٩٩: «صدوق يهم كثيراً، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب». اهـ.

وفي إسناده أيضاً عمرو بن الحارث، لم يوثقه إلا ابن حبان، وفي «التقريب» ص ٤١٩: «مقبول».

وفي إسناده الطبراني، جبارة بن المغلس، قال عنه ابن معين: كذاب، وقال البخاري: حديث مضطرب، كما في «تهذيب الكمال» ٤/٤٨٩، وبجبارة أعله الهيثمي في «المجمع» ١٥١/٣.